جامعة محمد خيضر بسكرة
كلية الحقوق والعلوم السياسية
قسم العلوم السياسية

رسالة دكتوراه

الميدان: الحقوق والعلوم السياسية
الفرع: علوم سياسية
التخصص: العلاقات الدولية

رقم: .....

إعداد الطالب: عادل كلبوز

يوم: 03/06/2025

العلاقات الأمريكية الروسية
الديناميكيات الحديثة في ظل الصراع الجيوسياسي

لجنة المناقشة:

بلال قريب	**أ. مح أ**	**جامعة بسكرة**	**رئيسا**
علاء الدين فرحات	**أ. مح ب**	**جامعة بسكرة**	**مشرفا ومقررا**
محمد الطيب حدمان	**أ. مح أ**	**جامعة بسكرة**	**مناقشا**

السنة الجامعية: **2024- 2025**

جامعة محمد خيضر بسكرة
كلية الحقوق والعلوم السياسية
قسم العلوم السياسية

رسالة دكتوراه

الميدان: الحقوق والعلوم السياسية
الفرع: علوم سياسية
التخصص: العلاقات الدولية

رقم: .....

إعداد الطالب: عادل كلبوز

يوم: 03/06/2025

العلاقات الأمريكية الروسية
الديناميكيات الحديثة في ظل الصراع الجيوسياسي

لجنة المناقشة:

بلال قريب	**أ. مح أ**	**جامعة بسكرة**	**رئيسا**
علاء الدين فرحات	**أ. مح ب**	**جامعة بسكرة**	**مشرفا ومقررا**
محمد الطيب حدمان	**أ. مح أ**	**جامعة بسكرة**	**مناقشا**

السنة الجامعية: **2024- 2025**

بسم الله الرحمن الرحيم

إهداء

إلى أبي الغالي، إلى أمي العزيزة.

وإلى إخوتي الأعزاء.

إلى الأستاذ المشرف المحترم.

إلى أساتذتي في كلية العلوم السياسية والعلاقات الدولية.

وإلى كل أصدقائي والزملاء أينما كانوا، إلى كل من ساعدني أهدي هذا العمل.

شكر وتقدير

الحمد لله الذي بفضله أنجزت هذا العمل،

إلى الوالدة التي كانت جانبي طيلة هذا العمل،

إلى الأستاذ المشرف على نصائحه القيمة،

إلى كل من ساعدني في إنجاز هذا العمل.

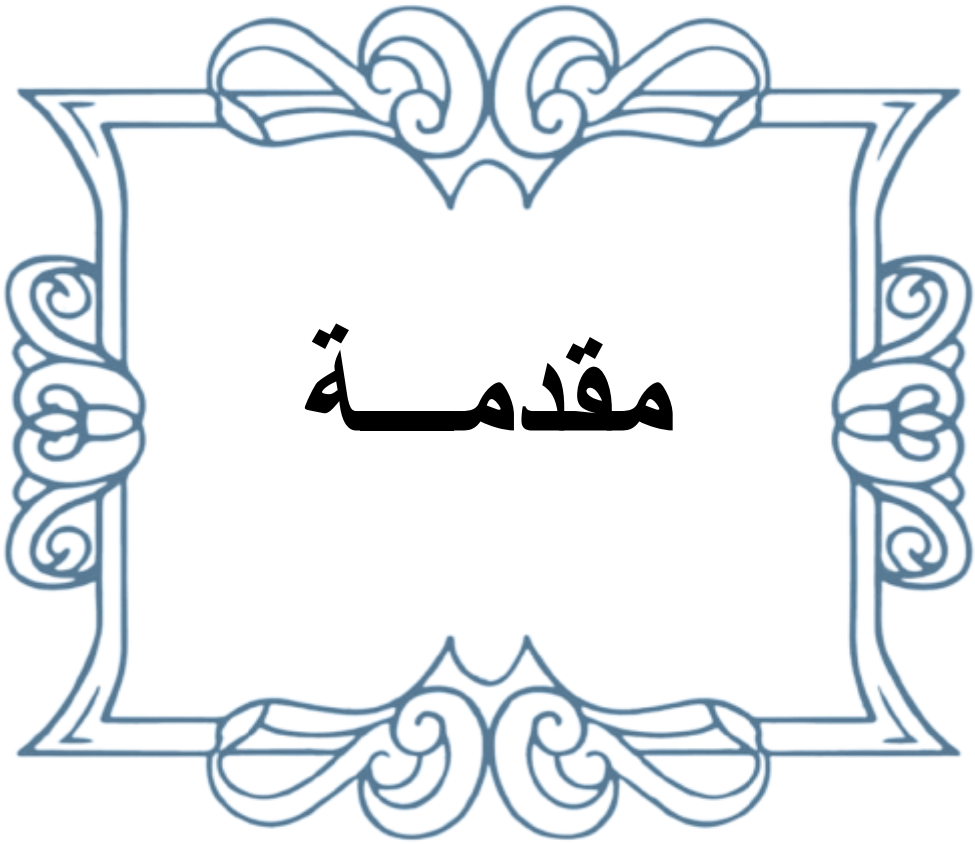
مقدمـــة

مقدمة

تُعد العلاقات الأمريكية الروسية من الركائز الأساسية في بنية النظام الدولي منذ نهاية الحرب العالمية الثانية، حيث شكل التنافس بين القوتين العظميين أحد المحركات الرئيسة للتفاعلات الدولية. ففي ظل الحرب الباردة، اتخذ هذا التنافس طابعًا أيديولوجيًا حادًا بين الرأسمالية الغربية بقيادة الولايات المتحدة، والشيوعية السوفييتية بقيادة موسكو، وانعكس في سباقات التسلح، والأزمات النووية، والحروب بالوكالة في مختلف مناطق العالم.

إلا أن انتهاء الحرب الباردة وتفكك الاتحاد السوفييتي عام 1991 لم ينهِ هذا الصراع، بل أدخله في مرحلة جديدة تميزت بالتقلب. فبينما شهدت السنوات الأولى محاولات محدودة لبناء علاقات تعاون وشراكة، خصوصًا في ملفات نزع السلاح ومكافحة الإرهاب، سرعان ما بدأت عوامل التوتر في الظهور مجددًا مع توسع حلف شمال الأطلسي شرقًا، وتزايد تدخلات روسيا في محيطها الإقليمي، وخصوصًا في جورجيا عام 2008، ثم أوكرانيا لاحقًا.

وجاءت الحرب الأوكرانية التي اندلعت في فبراير 2022 لتشكل نقطة تحول استراتيجية في مسار العلاقات بين واشنطن وموسكو. فقد تبنت الولايات المتحدة موقفًا صارمًا تجاه روسيا، من خلال دعم أوكرانيا على المستويات العسكرية والاقتصادية والسياسية، إلى جانب فرض حزمة غير مسبوقة من العقوبات على موسكو. بالمقابل اعتبرت روسيا هذا الصراع امتدادًا لصراعها مع الغرب حول نفوذها الإقليمي وتهديد أمنها القومي.

وقد أعادت هذه المواجهة إحياء أجواء الحرب الباردة، ولكن بأساليب وأدوات جديدة، تشمل استخدام العقوبات الاقتصادية كسلاح سياسي، والاعتماد على الحروب بالوكالة، والتنافس على النفوذ في مناطق حيوية مثل أوروبا الشرقية، وآسيا الوسطى. وفي ظل هذه الديناميكيات الحديثة، يبدو أن العلاقات الأمريكية الروسية لم تعد مجرد علاقة ثنائية متوترة، بل أصبحت عاملاً جوهريًا يعيد رسم ملامح النظام الدولي، ويؤثر في شكل التحالفات، واستقرار الترتيبات الأمنية، ومستقبل النظام العالمي الليبرالي الذي تقوده واشنطن منذ نهاية القرن الماضي.

1- أهمية الدراسة

تنبع أهمية هذا البحث من التحولات العميقة التي يشهدها النظام الدولي في ظل التصعيد المتواصل في العلاقات الأمريكية الروسية، خاصة مع تفاقم الصراع الجيوسياسي الناتج عن الحرب الأوكرانية. فالعلاقة بين هاتين القوتين النوويتين لا تؤثر فقط على الأمن الإقليمي في أوروبا، بل تمتد انعكاساتها إلى مختلف أنحاء العالم، مهددة الاستقرار العالمي ومهددة بإعادة تشكيل التوازنات الدولية. ويسعى هذا البحث إلى تسليط الضوء على الديناميكيات الحديثة التي تحكم هذه العلاقة المعقدة، سواء من حيث أدوات الصراع مثل العقوبات الاقتصادية والحروب بالوكالة، أو من حيث مسارات التعاون المحدودة في ملفات مثل الحد من التسلح النووي. كما يهدف إلى تحليل مدى تأثير هذه التفاعلات على مستقبل النظام الدولي، بما في ذلك طبيعة التحالفات العالمية، وأدوار الفاعلين الدوليين، وحدود القوة الأمريكية في ظل صعود قوى منافسة.

2- إشكالية الدراسة

في ظل تصاعد التوترات بين الولايات المتحدة وروسيا نتيجة الحرب الأوكرانية وتزايد الصراعات الجيوسياسية، تشهد العلاقات بين القوتين تحولات عميقة تُلقي بظلالها على بنية النظام الدولي.

وفق هذا يمكننا مَشْكَلة هذا الموضوع من هذه الزاوية كالتالي:

الإشكالية:

كيف تؤثر الديناميكيات الحديثة في العلاقات الأمريكية الروسية على النظام الدولي في ظل الصراعات الجيوسياسية الحالية؟

3- الأسئلة الفرعية

- *وتندرج تحت إشكالية الدراسة خاصتنا جملة من الأسئلة الفرعية نوجزها كالتالي:*
  - ❖ كيف تطورت العلاقات الأمريكية الروسية منذ الحرب الباردة حتى اليوم؟
  - ❖ ما هي القضايا الحديثة التي تغذي الصراع الجيوسياسي بين الولايات المتحدة الأمريكية وروسيا؟
  - ❖ ما هي انعكاسات الصراع الأمريكي الروسي على الأمن والاستقرار الدولي؟
  - ❖ هل هناك فرص للتعاون بين الولايات المتحدة الأمريكية وروسيا في ظل الديناميكيات الحديثة؟

4- الفرضيات الرئيسية

- ➢ إن تصاعد التوتر في العلاقات الأمريكية الروسية بسبب الحرب الأوكرانية يعيد تشكيل النظام الدولي على أساس تعددي أكثر منه أحادي القطب، ويقوّض هيمنة الولايات المتحدة كقوة منفردة.
- ➢ تؤدي المواجهة الأمريكية الروسية الحالية إلى تسريع عمليات الاصطفاف الجيوسياسي بين القوى الكبرى، مما يُنتج تكتلات جديدة ويزيد من حدة الاستقطاب في النظام الدولي.
- ➢ تدفع السياسات العدائية المتبادلة بين واشنطن وموسكو نحو تآكل قواعد النظام الدولي الليبرالي، وزيادة استخدام أدوات القوة الصلبة والناعمة خارج إطار المؤسسات الدولية التقليدية.
- ➢ تعزز التوترات الأمريكية الروسية من فرص اندلاع أزمات إقليمية بالوكالة، ما يجعل النظام الدولي أكثر هشاشة وأقل قدرة على ضبط الصراعات المحلية والحدّ من انتشارها.

5- أقسام الدراسة

تتوزع هذه الدراسة التي بعنوان "العلاقات الأمريكية الروسية في ظل الديناميكيات الحديثة: الحرب الأوكرانية " على ثلاثة فصول رئيسية، يضم كل فصل منها ثلاثة مباحث، ويتفرع كل مبحث بدوره إلى أربعة مطالب، مما يمنح الدراسة بناءً منهجيًا متماسكًا يتيح معالجة الموضوع من مختلف زواياه السياسية والاقتصادية والعسكرية والاستراتيجية.

يتناول الفصل الأول الذب بعنوان الخلفية التاريخية للعلاقات الامريكية الروسية، الإطار النظري والتاريخي للعلاقات الأمريكية الروسية، التحولات الكبرى بعد انهيار الاتحاد السوفياتي، الإطار النظري لفهم طبيعة العلاقات الثنائية. أما الفصل الثاني فيركز على الإطار النظري لفهم طبيعة العلاقات الثنائية، ويتطرق إلى الأزمات والتوترات الراهنة، دور المؤسسات الدولية في ضبط التفاعلات بين الطرفين، التنافس العسكري الاستراتيجي بين القوى الكبرى. في حين يخصص الفصل الثالث انعكاسات الصراع الجيوسياسي على العالم، مع التركيز على تأثير التوترات الأمريكية الروسية على الاستقرار العالمي، ودور القوى الاقليمية في موازنة النفوذ بين الطرفين، ومستقبل العلاقات بين القوى الكبرى، وإمكانيات التهدئة أو التصعيد في النظام الدولي الجديد.

6- أهداف الدراسة

تسعى هذه الدراسة إلى تحقيق الاهداف التالية:

- التعريف بالتطور التاريخي للعلاقات الأمريكية الروسية.
- التعريف باستراتيجيات العلاقات الأمريكية الروسية في ظل تحولات العلاقات الدولية بعد الحرب الاوكرانية الروسية.
- تقديم تصور مستقبلي للعلاقات الروسية الامريكية مع تحليل طبيعة العلاقات في ظل الأزمة الاوكرانية والعوامل المؤثرة على العلاقات.

7- منهجية الدراسة

تعتمد الدراسة على المناهج التالية:

المنهج التاريخي

يُعد من المناهج الأساسية في حقل العلوم السياسية، إذ يهتم بدراسة الوقائع والأحداث الماضية لفهم تطور الظواهر السياسية وتحليل أبعادها عبر الزمن. يتم توظيف هذا المنهج في هذه الدراسة لتتبع مسار العلاقات الأمريكية الروسية منذ نهاية الحرب العالمية الثانية وصولًا إلى تفكك الاتحاد السوفيتي، وما تبعه من تحولات في النظام الدولي، وانتهاءً بالحرب الأوكرانية. من أجل الكشف عن الجذور التاريخية للصراع بين القوتين، وفهم السياق المتراكم الذي أدى إلى احتدام المواجهة في الزمن المعاصر.

المنهج النظري التحليلي

يُعد المنهج النظري التحليلي من المناهج المحورية في دراسة العلاقات الدولية، حيث يقوم على توظيف النظريات العلمية لفهم سلوك الدول وتفسير طبيعة التفاعلات الدولية. يستخدم على هذا المنهج في الدراسة من خلال تحليل العلاقات الأمريكية الروسية باستخدام أربع نظريات أساسية: النظرية الواقعية التي تركز على الصراع من أجل القوة والنفوذ، النظرية الليبرالية التي تبرز دور المؤسسات الدولية والاعتماد المتبادل، النظرية البنائية التي تفسر السلوك الدولي على أساس الهويات والتصورات، والنظرية الجيوبوليتيكية التي تسلط الضوء على أثر الجغرافيا والموارد في رسم الاستراتيجيات. حيث يتيح هذا التعدد النظري فهماً أكثر شمولاً لطبيعة الصراع بين موسكو وواشنطن في مختلف مراحله وتجلياته.

المنهج الوصفي التحليلي

يُعد من المناهج الأساسية في البحث السياسي، حيث يقوم على وصف الظواهر السياسية كما هي في الواقع، ثم تحليلها بشكل منهجي لفهم أسبابها ونتائجها وتفاعلاتها. يتم توظيف هذا المنهج لتحليل السياسات والمواقف الراهنة لكل من الولايات المتحدة وروسيا تجاه الحرب الأوكرانية، وذلك من خلال دراسة أدوات الصراع المستخدمة، كالعقوبات الاقتصادية وغيرها. يساعد هذا المنهج على تقديم قراءة واقعية ومعمقة لطبيعة الصراع في السياق الدولي الراهن.

المنهج المقارن

يُستخدم في العلوم السياسية للكشف عن أوجه التشابه والاختلاف بين السياسات أو الظواهر السياسية المختلفة، بهدف تفسير سلوك الفاعلين الدوليين وفهم أنماط التفاعل فيما بينهم. يوظف هذا المنهج في الدراسة من خلال مقارنة مواقف عدد من الفواعل الدولية، مثل الصين، والاتحاد الأوروبي، والهند، تجاه الأزمة الأوكرانية، إلى جانب مقارنة الاستراتيجيات التي تعتمدها كل من الولايات المتحدة وروسيا في مناطق النفوذ والصراع، مما أتاح فهمًا أوضح لتوازنات القوى وتباين المصالح الإقليمية والدولية.

المنهج الاستشرافي Foresight methodology

يُعد من المناهج الحديثة في العلوم السياسية، ويهدف إلى استشراف المستقبل من خلال تحليل المعطيات الراهنة والمعطيات التاريخية، بهدف توقع السيناريوهات المحتملة وتقدير اتجاهات التطورات السياسية. وفي هذه الدراسة، يستخدم هذا المنهج لطرح تصورات مستقبلية لمسار العلاقات الأمريكية الروسية في ظل الحرب الأوكرانية، من خلال تحليل مختلف السيناريوهات المحتملة، سواء باتجاه التصعيد والمواجهة، أو التهدئة وإدارة التوتر، أو العودة إلى طاولة المفاوضات، وذلك استنادًا إلى التغيرات الإقليمية والدولية والرهانات الاستراتيجية لكل طرف.

الفصل الأول:
الخلفية التاريخية للعلاقات الامريكية الروسية

الفصل الأول: الخلفية التاريخية للعلاقات الامريكية الروسية

شهدت العلاقات بين روسيا والولايات المتحدة الأمريكية منذ نهاية الحرب الباردة تحولات جوهرية، عكست تغيرًا عميقًا في النظام الدولي وفي موازين القوى العالمية. فقد أدى انهيار الاتحاد السوفياتي في عام 1991 إلى إعادة رسم خريطة العلاقات الدولية، حيث انتهى النظام الثنائي القطبية الذي ساد لعقود، لتحل محله مرحلة أحادية القطبية تميزت بسيطرة الولايات المتحدة على النظام العالمي. غير أن هذا التحول لم يمر دون تبعات، إذ وجدت روسيا نفسها في موقع دفاعي، تسعى فيه إلى إعادة بناء دورها ومكانتها كقوة كبرى في مواجهة نفوذ غربي متزايد.

يستعرض هذا الفصل ثلاث مستويات تحليلية لفهم طبيعة هذه العلاقات الثنائية. أولًا، يتناول التحولات الكبرى بعد انهيار الاتحاد السوفياتي، بما في ذلك تفكك الكتلة الشرقية، السياسات الأمريكية في فترة التسعينيات، وصعود فلاديمير بوتين الذي أعاد توجيه السياسة الروسية نحو التنافس الاستراتيجي. ثانيًا، يتم تقديم الإطار النظري لفهم هذه العلاقات من خلال أبرز نظريات العلاقات الدولية: الواقعية، الليبرالية، البنائية، والجيوبوليتيكية، والتي تقدم تفسيرات مختلفة للسلوك الدولي بين البلدين.

يهدف هذا الفصل إلى تحليل التطورات السياسية والاستراتيجية بين موسكو وواشنطن في مرحلة ما بعد الحرب الباردة، من خلال المزج بين الوقائع التاريخية والأدوات النظرية، لفهم دوافع التنافس، وحدود التعاون، والعوامل التي ساهمت في رسم ملامح العلاقة المتقلبة بين القوتين على مدى العقود الثلاثة الماضية.

المبحث الأول: الإطار النظري للعلاقات الامريكية الروسية

شهدت العلاقات الأمريكية الروسية، وخاصة خلال فترة الحرب الباردة، تفاعلات معقدة اتسمت بالصراع والتنافس المستمر بين قوتين عالميتين تمثلان نظامين سياسيين وأيديولوجيين متناقضين. فقد تميزت هذه المرحلة بمحاولات كل طرف لبسط نفوذه العالمي عبر أدوات متعددة، في إطار ما عُرف بـالحرب الباردة. وينطلق هذا المبحث من تحليل الإطار النظري الذي يحكم هذه العلاقات، لفهم الأسس الأيديولوجية والسياسية والعسكرية التي وجهت سلوك الطرفين. ويتناول المبحث أربعة مطالب رئيسية: جذور الصراع الأيديولوجي والعسكري، سياسة الاحتواء

الأمريكية والرد السوفيتي، التحالفات الاستراتيجية وتأثيرها على التوازن الدولي، ثم دور الحروب بالوكالة كأداة للصراع غير المباشر بين واشنطن وموسكو.

المطلب الأول: الصراع الايديولوجي العسكري

1- الجذور الأيديولوجية للصراع

بعد نهاية الحرب العالمية الثانية، لم يكن الصراع بين الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي مجرد تنافس بين قوتين عظميين، بل كان في جوهره صراعًا فكريًا وأيديولوجيًا عميقًا بين نظامين متناقضين جذريًا: الرأسمالية من جهة، والشيوعية من جهة أخرى. فالرأسمالية، كما تبنتها الولايات المتحدة، تقوم على مبادئ الحرية الاقتصادية، وحق الملكية الخاصة، والسوق الحرة، والفردانية، وتؤمن بأن النمو والازدهار يأتيان من المبادرة الفردية وتنافس السوق. أما النظام السياسي الملازم لها فهو الديمقراطية الليبرالية التي تقوم على التداول السلمي للسلطة والحقوق الفردية.

في المقابل تقوم الشيوعية على الأفكار التي ترى أن الملكية الخاصة لوسائل الإنتاج هي أصل الظلم والاستغلال، وتدعو لإلغائها لصالح ملكية جماعية تديرها الدولة، بهدف تحقيق مجتمع بلا طبقات تسوده العدالة والمساواة الاقتصادية. وتؤمن الشيوعية بأن هذا التغيير لا يتم إلا من خلال الثورة، وأن الحزب الشيوعي هو الأداة القائدة لتحقيق هذه الغاية.[1]

هذه الرؤى المتناقضة جعلت من كل نظام يرى في الآخر تهديدًا وجوديًا: فالرأسمالية اعتبرت الشيوعية عدوانية توسعية تسعى لقلب الأنظمة الليبرالية حول العالم، بينما رأت الشيوعية أن الرأسمالية نظام إمبريالي يسعى للهيمنة والاستغلال الاقتصادي والسياسي. وقد أدى هذا التباين إلى نشوء ما سُمي بالحرب الباردة، حيث لم يكن الصراع عسكريًا مباشرًا بين الطرفين بقدر ما كان سباقًا على كسب النفوذ العالمي ونشر النموذج الأيديولوجي الخاص بكل طرف. وتجلّى ذلك في التدخلات العسكرية، والحروب بالوكالة، والانقلابات، وتقديم الدعم السياسي والاقتصادي لحلفاء كل معسكر في العالم الثالث. هكذا تحولت المواجهة إلى صراع عالمي على النفوذ، تقوده رؤى أيديولوجية متضادة حول كيف ينبغي تنظيم المجتمعات والاقتصادات، ما جعل من الحرب الباردة أكثر من مجرد تنافس على السلطة[2].

2- سباق التسلح النووي

أ- السباق نحو التسلح وتطوير القدرات النووية

شكّل التسلّح النووي أحد أبرز سمات الحرب الباردة، حيث تحول إلى عنصر مركزي في الصراع بين المعسكرين الشرقي والغربي، خاصة بين الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد

[1] سعيد عبد الرحيم. 2016. "سياسة الاحتواء (6) السياسة الأمريكية واحتواء روسيا والسيطرة عليها". مجلة الوعي . https://2u.pw/YE4q3 .

[2] إناس سعدي. 2018. "الحرب الباردة؛ تاريخ العلاقات الأمريكية الروسية". كتابات. https://2u.pw/0JYb8 .

السوفيتي. منذ اللحظات الأولى بعد نهاية الحرب العالمية الثانية، أدركت القوتان أن امتلاك القدرة النووية يعني امتلاك قوة ردع هائلة، يمكن من خلالها فرض توازن جديد في العلاقات الدولية[1].

ب- بداية سباق التسلح النووي

كانت الولايات المتحدة أول دولة تطوّر السلاح النووي وتستخدمه فعليًا ضد اليابان في هيروشيما وناغازاكي عام 1945، وهو ما شكّل صدمة عالمية وأظهر بشكل جليّ نوعًا جديدًا من القوة التدميرية. هذا التفوّق النووي الأمريكي لم يدم طويلًا، إذ تمكّن الاتحاد السوفيتي من اختبار أول قنبلة نووية في عام 1949، منهياً بذلك احتكار الولايات المتحدة للسلاح النووي، ومؤذناً ببداية سباق محموم نحو تطوير ترسانات نووية متقدمة[2].

في العقود التالية، انخرط الطرفان في سباق مكثف لإنتاج وتحديث الأسلحة النووية، وشهدت هذه المرحلة اختبارات مكثفة للقنابل الهيدروجينية، وتطوير صواريخ بعيدة المدى(ICBMs) ، وغواصات نووية، إلى جانب نشر أسلحة نووية في مواقع استراتيجية حول العالم. وقد أُطلق على هذا التوازن الرهيب اسم "الدمار المتبادل المؤكد(MAD) "، حيث أصبح الطرفان يدركان أن أي استخدام للسلاح النووي سيؤدي إلى تدمير شامل للطرفين معًا[3].

3- أثر الردع النووي على توازن القوى

على الرغم من الطبيعة العدائية للعلاقات بين القوتين، فإن الردع النووي لعب دورًا مهمًا في الحيلولة دون اندلاع حرب عالمية ثالثة .فقد أدت حالة "التوازن النووي" إلى خلق نوع من الاستقرار القسري، عُرف باسم "السلام النووي"، إذ إن امتلاك كلا الطرفين لترسانة كفيلة بتدمير العالم بأكمله جعل خيار الحرب المباشرة غير عقلاني. هذا الردع لم يمنع التوتر، بل نقل المواجهة إلى ساحات أخرى مثل الحروب بالوكالة، وأزمات الصواريخ، والتجسس، والدعاية الإعلامية، كما ظهر في أزمة الصواريخ الكوبية عام 1962، والتي كادت أن تدفع بالعالم إلى حافة الحرب النووية لولا التوصل إلى تسوية في اللحظات الأخيرة.

ورغم التوترات بدأت جهود محدودة للحد من هذا السباق من خلال معاهدات الحد من الأسلحة النووية، مثل اتفاقية "الحد من انتشار الأسلحة النووية (NPT) "عام 1968، و"اتفاقية سالت (SALT) "في السبعينيات، و"معاهدة ستارت (START) "في نهاية الحرب الباردة. ورغم أنها لم تنهِ سباق التسلح تمامًا، فإنها ساهمت في تخفيض نسبي في عدد الأسلحة النووية، وتعزيز قنوات الحوار الاستراتيجي[4].

---

[1] Parrington ،A J. 1997. "Mutually assured destruction revisited: strategic doctrine in question". Air & Space Power Journal19–04 :(4) 11 . https://2u.pw/QQjtI .

[2] Gaddis, John Lewis. 2005. The Cold War: A New History. New York: Penguin Press.50

[3] Gaddis. 2005. Ibid.

[4]معهد الأمم المتحدة لبحوث نزع السلاح(UNIDIR) ، نحو الاتفاق على مفاهيم الأمن: قاموس مصطلحات تحديد الأسلحة ونزع السلاح وبناء الثقة (جنيف: معهد الأمم المتحدة لبحوث نزع السلاح، 2008)، ص 83–101 .

المطلب الثاني: سياسة الاحتواء الأمريكية والرد السوفياتي

1- سياسة الاحتواء الأمريكية

تُعد سياسة الاحتواء إحدى الركائز الأساسية التي اعتمدت عليها الولايات المتحدة الأمريكية في مواجهة الأخطار المهددة لمصالحها وأهدافها العالمية، خاصةً خلال الحرب الباردة. فقد كانت هذه السياسة تستهدف في جوهرها الحد من انتشار النفوذ الشيوعي السوفياتي. كانت فكرة الاحتواء قائمة على التصدي للأخطار المحدقة بطريقة مبتكرة تجمع بين الفكر السياسي والعمل الميداني. وقد ظهرت تجليات هذه السياسة بوضوح في الجبهة الداخلية للاتحاد السوفياتي عبر دعم الحركات المناهضة، وفي نفس الوقت الإبقاء على سياسة "التعايش السلمي" على المستوى الدولي، مما مكن الولايات المتحدة من خداع الاتحاد السوفياتي واستنزافه دون مواجهة مباشرة. تعتبر سياسة الاحتواء إطارًا استراتيجيًا طويل الأمد لإعادة تشكيل موازين القوى العالمية بما يخدم المصالح الأمريكية، وكانت أحد الأسباب الرئيسية في إنهاك الاتحاد السوفياتي، مما ساهم في انهياره لاحقًا[1].

2- الرد السوفيتي واستراتيجية التوسع

ردًا على سياسة الاحتواء التي تبنتها الولايات المتحدة الأمريكية عقب الحرب العالمية الثانية، اعتمد الاتحاد السوفيتي استراتيجية توسعية تهدف إلى توسيع نطاق نفوذه الأيديولوجي والسياسي والعسكري. تركزت هذه الاستراتيجية على دعم الحركات الشيوعية والثورية في مختلف أنحاء العالم، وتأسيس أنظمة حليفة في أوروبا الشرقية وآسيا وأفريقيا وأمريكا اللاتينية[2].

من أبرز معالم التوسع السوفياتي:

- **إنشاء الكتلة الشرقية :**حيث فرض الاتحاد السوفيتي حكومات شيوعية موالية له في بلدان أوروبا الشرقية[3].
- **إنشاء الكومنفورم :(1947)** بهدف تنسيق السياسات بين الأحزاب الشيوعية عبر العالم.[4]
- **دعم الحركات الثورية :**دعم السوفييت حركات التحرر الوطني التي تبنت الفكر الاشتراكي أو عارضت الاستعمار الغربي، مثل الثورة البلشفية، الثورة الصينية[5].

---

[1] سعيد عبد الرحيم. 2016. "سياسة الاحتواء ". مجلة الوعي. متاح على: https://2u.pw/NODww .

[2] "Cold War." Encyclopaedia Britannica, last modified March 28, 2024. https://www.britannica.com/event/Cold-War.

[3] Gaddis. 2005. Op.cite. p 6-7

[4] Gaddis. 2005. Op.cite. p.32

[5] Gaddis. 2005. Op.cite. p.38

- **سباق التسلح والحروب بالوكالة :**دخل الاتحاد السوفيتي في سباق تسلح مع الولايات المتحدة، مع تزايد الحروب بالوكالة مثل الحرب الكورية (1950-1953) والحرب الفيتنامية(1955-1975) .[1]
- **مبدأ بريجنيف :(1968)** الذي أقرّ حق الاتحاد السوفيتي في التدخل في الدول الاشتراكية لمنع التحول إلى الرأسمالية، كما حدث في قمع ربيع براغ في تشيكوسلوفاكيا[2].

لقد تسببت هذه السياسة التوسعية في زيادة التوترات بين المعسكرين الغربي والشرقي، مما ساهم في إشعال الحرب الباردة وصراع النفوذ العالمي الذي استمر لعقود.

المطلب الثالث: التحالفات الاستراتيجية خلال الحرب الباردة

1- حلف الناتو وحلف وارسو

في خضم التوترات المتصاعدة بعد الحرب العالمية الثانية، أنشأت الولايات المتحدة الأمريكية وحلفاؤها الغربيون حلف شمال الأطلسي (الناتو) في 4 أبريل 1949.

كان الهدف المعلن للحلف هو الدفاع الجماعي ضد أي هجوم على أعضائه. ضم الحلف في بداياته 12 دولة من أوروبا الغربية وأمريكا الشمالية، مع الزمن توسع ليضم العديد من الدول الأخرى.

ردًا على تشكيل الناتو، أنشأ الاتحاد السوفيتي ومعه الدول الاشتراكية في أوروبا الشرقية حلف وارسو في 14 مايو 1955. ضم الحلف دول مثل بولندا، ألمانيا الشرقية، تشيكوسلوفاكيا، المجر، رومانيا، وبلغاريا، بالإضافة إلى الاتحاد السوفيتي. كان حلف وارسو بمثابة الذراع العسكرية للكتلة الشرقية بقيادة موسكو، وعُدّ أداة للسيطرة على أوروبا الشرقية، خاصة مع تدخلاته العسكرية كقمع ربيع براغ عام 1968[3].

2- تأثير التحالفات على العلاقات الدولية

أدت هذه التحالفات إلى استقطاب عالمي حاد قسم العالم إلى معسكرين متصارعين: الرأسمالي بقيادة واشنطن، والاشتراكي بقيادة موسكو. هذا الانقسام أثر بعمق على السياسات الداخلية والخارجية للدول، بحيث أصبحت الكثير من النزاعات الإقليمية مرتبطة بشكل مباشر أو غير مباشر بالحرب الباردة. من آثار التحالفات[4]:

---

[1] Gaddis. 2005. Op.cite. p.62 and 130

[2] Gaddis. 2005. Op.cite. p.150

[3] كنزة فني، التهديدات الأمنية الجديدة في منظمة حلف شمال الأطلسي ودورها في إدارة الأزمات في فترة ما بعد الحرب الباردة (قالمة: جامعة 8 ماي 1945، 2018)، 74.

[4] Gaddis. 2005. Op.cite. p.135-139

- **تكريس سياسة الأحلاف العسكرية :**حيث ظهر إلى جانب الناتو وحلف وارسو تحالفات أخرى مثل حلف جنوب شرق آسيا (SEATO) وحلف بغداد[1].
- **زيادة سباق التسلح :**إذ دفعت حالة الشك المتبادل إلى التوسع في التسلح التقليدي والنووي.
- **دعم الحروب بالوكالة :**حيث ساندت القوى الكبرى أطرافًا محلية في صراعات دولية.
- **تعميق الانقسامات الأيديولوجية :**مما أثر سلبًا على محاولات التعاون الدولي حتى في القضايا الإنسانية.

هذه التحالفات عمقت مفهوم "ميزان الرعب" القائم على الردع النووي المتبادل، مما جعل الحرب الباردة مرحلة من التوتر المستمر دون صدام مباشر بين القوتين العظميين

المطلب الرابع: دور الحروب بالوكالة (فيتنام أفغانستان اثيوبيا)

1- حرب فيتنام(1955–1975)

تُعد حرب فيتنام من أبرز الحروب بالوكالة خلال الحرب الباردة .انقسمت فيتنام إلى شمال شيوعي مدعوم من الاتحاد السوفيتي والصين، وجنوب مدعوم من الولايات المتحدة وحلفائها . شهدت الحرب تدخلًا أمريكيًا مباشرًا لدعم فيتنام الجنوبية ضد الشيوعيين، مما أدى إلى صراع طويل الأمد خلّف ملايين القتلى والجرحى، وانتهى بانسحاب القوات الأمريكية وتوحيد فيتنام تحت الحكم الشيوعي عام 1975[2].

2- الغزو السوفيتي لأفغانستان(1979–1989)

في عام 1979، تدخل الاتحاد السوفيتي عسكريًا في أفغانستان لدعم الحكومة الشيوعية هناك .في المقابل، قدمت الولايات المتحدة، إلى جانب باكستان والمملكة العربية السعودية ودول أخرى، دعمًا للمجاهدين الأفغان .استمر الصراع لعقد من الزمن .انتهى الصراع بانسحاب القوات السوفيتية عام 1989، مما شكل ضربة قوية للاتحاد السوفيتي وأثر على توازنات الحرب الباردة.
[3]

3- الصراع في إثيوبيا

بعد الإطاحة بالإمبراطور هيلا سيلاسي عام 1974، أعلن النظام الجديد بقيادة منغستو هيلا مريام عن تبني الاشتراكية والتحالف مع الاتحاد السوفيتي .قدم السوفييت دعمًا عسكريًا واقتصاديًا كبيرًا للنظام الإثيوبي، بينما دعمت الولايات المتحدة المعارضة المسلحة، خاصة خلال الحرب

[1] Gaddis. 2005. Op.cite. p.94

[2] " حرب فيتنام". 2009. الجزيرة.https://2u.pw/Yvu3C1Yw .

[3] " الغزو السوفياتي لأفغانستان". 2014. الجزيرة.https://2u.pw/QQLp3e .

الإثيوبية-الصومالية .هذا الصراع عكس التنافس بين القوتين العظميين على النفوذ في القرن الأفريقي، وأسهم في زعزعة الاستقرار في المنطقة[1].

المبحث الثاني: التحولات الكبرى بعد انهيار الاتحاد السوفياتي

أدى انهيار الاتحاد السوفياتي إلى تغيّر جذري في طبيعة النظام الدولي، حيث انتهت الثنائية القطبية لتحل محلها مرحلة أحادية القطبية بزعامة الولايات المتحدة الأمريكية. هذا التحول لم يكن مجرد تغير في موازين القوى، بل شكّل نقطة انطلاق لمرحلة جديدة من العلاقات الدولية، وبالأخص العلاقات الأمريكية الروسية، التي اتخذت طابعًا معقدًا بين محاولات الشراكة والتعاون في بداية، الى التصاعد التدريجي للتوترات. يتناول هذا المبحث أبرز التحولات السياسية والاستراتيجية التي طرأت بعد انهيار الاتحاد السوفياتي، من تفكك الدولة السوفياتية وتداعياته على العلاقات الثنائية، مرورًا بسياسات الولايات المتحدة تجاه روسيا في التسعينات، ثم صعود فلاديمير بوتين وتغير توجهات موسكو، وصولًا إلى عودة التنافس والصراع الجيوسياسي في العقد الأول من القرن الحادي والعشرين.

المطلب الأول: تفكيك الاتحاد السوفياتي وتأثيره على العلاقات الثنائية

1- نهاية الاتحاد السوفياتي وبداية النظام أحادي القطبية

أدى انهيار الاتحاد السوفيتي عام 1991 إلى تفكك الكتلة الشرقية وحل حلف وارسو، مما أتاح للولايات المتحدة الأمريكية فرض هيمنتها على النظام الدولي، لتصبح القوة العظمى الوحيدة بلا منازع. استغلت الولايات المتحدة هذا الفراغ الجيوسياسي لتمديد نفوذها، خاصة في مناطق النفوذ السوفيتي السابقة، من خلال دعم التحولات الديمقراطية الليبرالية، وتعزيز الاقتصاديات الحرة، وتوسيع نفوذ المؤسسات الغربية مثل حلف شمال الأطلسي (الناتو) والاتحاد الأوروبي شرقًا[2].

هناك العديد من العوامل ساهمت في انهيار الاتحاد السوفيتي، منها العوامل السياسية، الاقتصادية، الاجتماعية، والعسكرية. من أبرز الأسباب[3]:

---

[1] سعيد معيض. 2018. "إطلالة تاريخية محايدة على تاريخ الصراع الصومالي الإثيوبي في أوغادين (3 – 3)". قراءات صومالية. https://2u.pw/dGNDi .

[2] عباس الرماحي، أحمد خضير. 2020. "العوامل المؤثرة في العلاقات الامريكية-الروسية (نماذج مختارة)". المعهد .155

[3] رسلان حسبولاتوف، المواجهة الدامية: شهادة للتاريخ عن انهيار الاتحاد السوفيتي، ترجمة د. أبوبكر يوسف (القاهرة: دار الأهرام للترجمة والنشر، 1996)، ص49-103.

- **الأزمة الاقتصادية** :فشلت خطط التنمية الاقتصادية، وكان الاتحاد السوفيتي يواجه أزمة اقتصادية خانقة نتيجة للإنفاق العسكري الكبير وتدهور الصناعات.
- **الإصلاحات السياسية:** الإصلاحات التي بدأها ميخائيل غورباتشوف ساعدت في زيادة الحرية السياسية، ولكنها أدت إلى تفكك النظام السياسي وعدم الاستقرار.
- **التوترات العرقية داخل الاتحاد** :تحولت بعض الجمهوريات السوفيتية إلى دعاوى استقلالية، مما أدى إلى تفكك الكتلة السوفيتية.
- **الضغط الدولي** :كان الاتحاد السوفيتي يعاني من ضغوط خارجية كبيرة، بما في ذلك الحرب الباردة مع الولايات المتحدة، وعوامل أخرى مثل السباق النووي.

2- تأثير التفكك على العلاقات الأمريكية الروسية

تأثرت العلاقات الثنائية بين الولايات المتحدة وروسيا بشكل كبير بعد تفكك الاتحاد السوفيتي. ففي البداية، حاولت روسيا تحت قيادة بوريس يلتسين التكيف مع النظام الدولي الجديد، عبر الانفتاح على الغرب والسعي نحو إقامة شراكة استراتيجية مع الولايات المتحدة، بما في ذلك الانخراط في مبادرات التعاون الاقتصادي والأمني. غير أن هذه المرحلة من الانفتاح لم تدم طويلًا، إذ بدأت التوترات بالظهور، خاصة مع شروع الناتو في التوسع شرقًا ليضم دولًا كانت سابقًا ضمن الفلك السوفيتي، مثل بولندا والتشيك والمجر.

بالنسبة لروسيا، مثل هذا التوسع تهديدًا مباشرًا لأمنها القومي وإهانة لمكانتها كقوة كبرى. وزاد الطين بلة تدخل الولايات المتحدة في الشؤون الروسية الداخلية، سواء عبر دعم حركات الإصلاح السياسي، أو عبر انتقاداتها العلنية لمسائل تتعلق بحقوق الإنسان والديمقراطية داخل روسيا. هذا التدخل اعتبرته موسكو محاولة لفرض الهيمنة الغربية وتقويض سيادتها. [1]

المطلب الثاني: سياسات الو م أ تجاه روسيا في التسعينات

1- دعم التحول الديمقراطي والاقتصادي

بعد انهيار الاتحاد السوفيتي، قدمت الولايات المتحدة مساعدات مالية وتقنية لروسيا لدعم التحول نحو الديمقراطية واقتصاد السوق، في إطار مساعيها لتعزيز الاستقرار في المنطقة وضمان التوجه نحو القيم الديمقراطية الغربية. شملت هذه المساعدات برامج تدريبية تهدف إلى تحسين قدرات المؤسسات الحكومية، وتطوير القطاع الخاص، بالإضافة إلى مشروعات تهدف إلى إعادة هيكلة البنية الاقتصادية التي كانت خاضعة للتخطيط المركزي.

كما أُسست العديد من المبادرات التي كان من المفترض أن تساهم في تدريب المسؤولين الروس على إدارة الاقتصاد وفقًا لنظام السوق الحر، فضلاً عن تعزيز مؤسسات المجتمع المدني. في

[1] كنزة فني، التهديدات الأمنية الجديدة في منظمة حلف شمال الأطلسي ودورها في إدارة الأزمات في فترة ما بعد الحرب الباردة (قالمة: جامعة 8 ماي 1945، 2018)، ص 88-89.

البداية، كانت هذه المساعدات تحظى بتقدير واسع من قبل النخب السياسية والاقتصادية الروسية، حيث كانت تُعتبر وسيلة لإصلاح الاقتصاد المتعثر.

لكن سرعان ما واجهت هذه الجهود تحديات كبيرة. كان الفساد المنتشر داخل الحكومة الروسية من أبرز العوامل التي حدت من فعالية هذه السياسات. كما أن عدم الاستقرار السياسي والاقتصادي في روسيا بعد سقوط الاتحاد السوفيتي خلق بيئة صعبة لتطبيق الإصلاحات، حيث كانت المعارضة الداخلية تُشكك في مصداقية هذه السياسات، مما جعل من الصعب ضمان استدامة التحولات الديمقراطية[1].

2- توسيع الناتو والتوترات المتزايدة

أدى توسع حلف الناتو ليشمل دول أوروبا الشرقية إلى زيادة التوترات بين الولايات المتحدة وروسيا بشكل كبير، حيث اعتبرت موسكو هذا التوسع تهديدًا صريحًا لأمنها القومي ولمجال نفوذها التقليدي.

بدأت هذه العملية بضم بولندا والمجر وجمهورية التشيك إلى الحلف عام 1999، وهو ما أثار قلقًا عميقًا لدى القيادة الروسية التي رأت في ذلك انتهاكًا للتفاهمات الضمنية التي ترافقت مع نهاية الحرب الباردة، والتي كانت موسكو تعتقد أنها تضمن عدم تقدم الناتو نحو حدودها.

توسع الحلف لاحقًا ليشمل دول كانت جزءًا من الاتحاد السوفيتي نفسه، مما عمّق الإحساس بالتهديد لدى روسيا. هذا الامتداد العسكري الغربي، الذي ترافق مع نشر أنظمة دفاع صاروخي وتكثيف التعاون العسكري مع دول أوروبا الشرقية، زاد من المخاوف الروسية من محاولات لتطويقها استراتيجيًا وعزلها عن محيطها الحيوي[2].

بالنسبة للكرملين، لم يكن توسع الناتو مجرد إعادة ترتيب للتحالفات العسكرية، بل كان انعكاسًا لمشروع أوسع يهدف إلى تهميش روسيا وإضعاف قدرتها على التأثير في النظام الدولي. هذا التصور عمّق حالة عدم الثقة وأدى إلى تبني روسيا سياسات أكثر عدوانية لاحقًا، كرد فعل مباشر على ما اعتبرته تهديدات متزايدة من قبل الغرب[3].

[1] Janine R. Wedel. 1999. U.S. Assistance for Market Reforms: Foreign Aid Failures in Russia 338. Washington: Cato institute 7-8

[2] Marten Kimberly. 2017. "Reconsidering NATO expansion: a counterfactual analysis of Russia and the West in the 1990s". European Journal of International Security 03 (02). pp 136-137

[3] Dannreuther, Roland. Russian Perceptions of the Atlantic Alliance. Final Report for the NATO Fellowship, 1995-1997. Politics Department, Edinburgh University.p 26-29

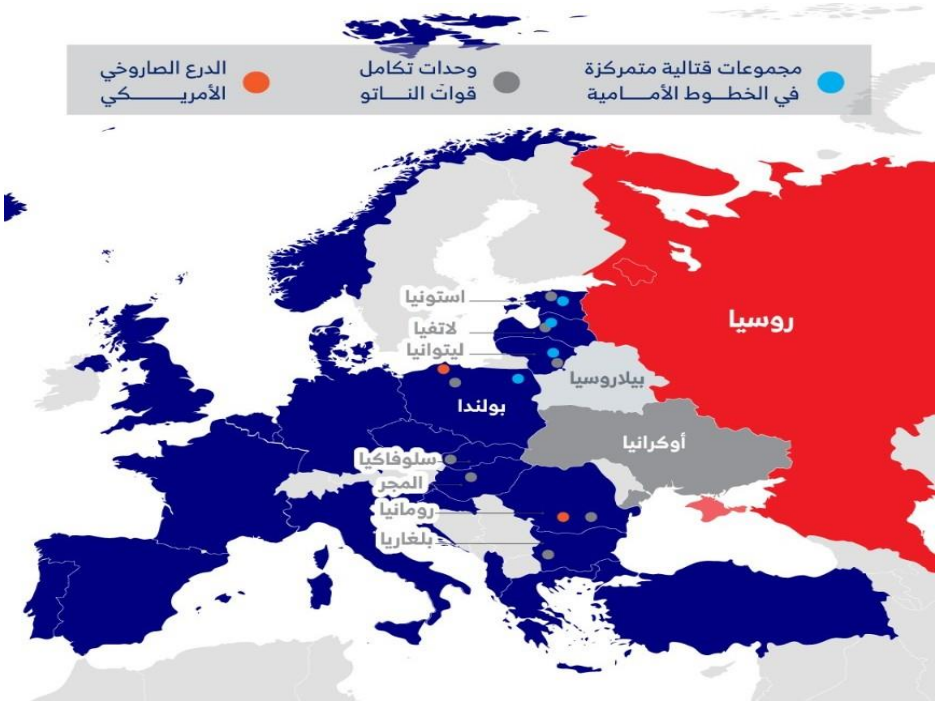

خريطة (1): توسع حلف الناتو شرقا

المطلب الثالث: صعود فلاديمير بوتين وتغير النهج الروسي اتجاه الغرب

1- استعادة الاستقرار الداخلي

عمل فلاديمير بوتين على إعادة بناء مفهوم "الدولة القوية"، باعتبارها السبيل الرئيسي لاستعادة مكانة روسيا داخليًا وخارجيًا. وقد سعى إلى تعزيز وحدة البلاد من خلال السيطرة المباشرة على الأقاليم التي كانت قد بدأت خلال فترة التسعينيات تتصرف باستقلالية شبه تامة. هذه الخطوات ساعدت على إنهاء حالة الفوضى السياسية التي ميزت مرحلة ما بعد الاتحاد السوفيتي .في مجال مكافحة الفساد، ورغم أن بعض الحملات ركزت على خصوم سياسيين، إلا أن بوتين أرسى قواعد أكثر صرامة للشفافية الإدارية وفرض رقابة على النخب الاقتصادية[1].

اقتصاديًا، استفادت حكومته من الطفرة الكبيرة في أسعار الطاقة العالمية[2]، وتمكنت روسيا من تحقيق معدلات نمو اقتصادي مرتفعة، مما سمح بزيادة الإنفاق الاجتماعي، وتقليل نسبة الفقر، وتعزيز احتياطيات البنك المركزي .هذه السياسات مجتمعة أعادت لروسيا قدرًا كبيرًا من

[1] انتصار حسن. 2018. "البوتينية.. ما هي الخصائص الرئيسية للنظام السياسي الروسي الحالي". الهيئة العامة للاستعامات. . https://2u.pw/ibNzw

[2] منار عبد الغني. 2022. "نظرية تحول القوة واحتمالات الصراع بين روسيا والولايات المتحدة". مجلة البحوث العلمية والتجارية 23 (04): ص 109.

الاستقرار الذي كانت قد فقدته، وعززت صورة بوتين داخليًا كزعيم قوي قادر على إعادة بناء الدولة[1].

2- **إعادة بناء القوة العسكرية :**منذ توليه السلطة في عام 2000، أولى الرئيس فلاديمير بوتين اهتمامًا كبيرًا بإعادة بناء وتحديث القوات المسلحة الروسية، بهدف استعادة مكانة روسيا كقوة عسكرية مؤثرة على الساحة الدولية[23].

- **تحديث البنية التحتية العسكرية** :تم التركيز على تطوير القدرات البرية والبحرية والجوية، بما في ذلك تحديث الأسلحة والمعدات العسكرية، وتحسين جاهزية القوات المسلحة للتعامل مع التحديات الحديثة .
- **تحسين أوضاع الأفراد العسكريين** :سعى بوتين إلى رفع المستوى المعنوي لأفراد القوات المسلحة من خلال تحسين أوضاعهم المادية والمعيشية، مما ساهم في تعزيز الكفاءة والاحترافية داخل الجيش الروسي.
- **إعادة النظر في العقيدة العسكرية** :تم تعديل العقيدة العسكرية الروسية لتتوافق مع المتغيرات الجيوسياسية، مع التركيز على الردع النووي وتعزيز القدرات الدفاعية والهجومية، مما أعاد لروسيا دورها كقوة عظمى في النظام الدولي.

3- **تبني سياسة خارجية مستقلة**

سعى الرئيس فلاديمير بوتين إلى إعادة صياغة السياسة الخارجية الروسية بما يعكس مصالحها الوطنية ويعزز مكانتها كقوة عظمى مستقلة عن الهيمنة الغربية[45].

- **إعادة تعريف المصالح الوطنية** :ركزت السياسة الخارجية الروسية على حماية السيادة الوطنية ومنع التدخلات الخارجية في شؤونها الداخلية، مع التأكيد على أهمية الحفاظ على الأمن القومي وتعزيز الاستقرار الداخلي.
- **تعزيز النفوذ في المناطق المجاورة** :عملت روسيا على توطيد علاقاتها مع دول الجوار، خاصة في منطقة آسيا الوسطى والقوقاز، من خلال التعاون الاقتصادي والعسكري، بهدف إنشاء منطقة نفوذ يعزز من مكانتها الإقليمية.

---

[1] المركز الاستشاري للدراسات والتوثيق. 2022. "تفكيك الشيفرة البوتينية عرابو فكر فلاديمير بوتين". سلسلة البحث الراجع، عدد 56: ص 37.

[2] أولجا أوليكر، كريستوفر إس تشيفيس، كيث كرين، أوليسيا تكاشيفا، وسكوت بوسطن. 2015. السياسة الخارجية الروسية في السياقين التاريخي والحالي. تقارير مؤسسة RAND رقم 144، ص ص 15-16

[3] عمر، ا. م. ا.، الغندور، ع. م. ع.، ومحمد، ر. س. ع. ا. (2024). السياسة الخارجية الروسية في عهد بوتين مفهومها واستراتيجيتها. المجلة العلمية للبحوث والدراسات التجارية، (01)38، ص ص 1173–1175.

[4] فادي خليل، سمير حسن، ومصعب نجم عبد الله الدليمي. 2015. "السياسة الخارجية وسية في الشرق الأوسط بعد الحرب الباردة". مجلة جامعة تشرين للبحوث والدراسات العلمية 37 (01): ص ص 119–124 .

[5] عمر، ا. م. ا.، الغندور، ع. م. ع.، ومحمد، ر. س. ع. ا. (2024). السياسة الخارجية الروسية في عهد بوتين مفهومها واستراتيجيتها. المجلة العلمية للبحوث والدراسات التجارية،38 (01)، ص ص 1161-1178.

- **الانخراط في النظام الدولي** :سعت روسيا إلى لعب دور فاعل في القضايا الدولية، مثل الأزمة السورية والأوكرانية، من خلال استخدام أدوات الدبلوماسية والقوة العسكرية، مما أعاد لها دورها كفاعل رئيسي في النظام الدولي.

المطلب الرابع: التحول من التعاون الى التنافس في العقد الأول من القرن 21

1- بداية التوترات الجديدة

بعد أحداث 11 سبتمبر 2001، شهدت العلاقات بين روسيا والولايات المتحدة تعاونًا لافتًا، خاصة في مجال مكافحة الإرهاب. ومع ذلك لم يدم هذا التقارب طويلًا. برزت الخلافات سريعًا مع الغزو الأمريكي للعراق عام 2003، الذي عارضته موسكو بشدة، معتبرةً إياه انتهاكًا للقانون الدولي ودون غطاء شرعي من مجلس الأمن.

كما أثار دعم الولايات المتحدة للثورات في جورجيا وأوكرانيا قلق روسيا، التي رأت في ذلك محاولة للتوسع الغربي في محيطها الجغرافي الحيوي. تفاقمت التوترات بشكل كبير مع الأزمة الأوكرانية في عام 2014، حين قامت روسيا بضم شبه جزيرة القرم، مما قوبل بعقوبات غربية شديدة وأعاد أجواء التوتر بين موسكو وواشنطن إلى الواجهة.[1]

2- النزاعات الإقليمية وتدهور العلاقات

شهدت العلاقات بين روسيا والغرب تدهورًا ملحوظًا نتيجة النزاعات الإقليمية التي تورطت فيها موسكو. ففي عام 2008، اندلعت الحرب الروسية الجورجية بعد قيام القوات الجورجية بمحاولة السيطرة على إقليم أوسيتيا الجنوبية، فردّت روسيا بتدخل عسكري سريع دعمت خلاله الانفصاليين، مما أثار قلق الولايات المتحدة وأوروبا.

تفاقمت الأزمة أكثر عام 2014 عندما ضمّت روسيا شبه جزيرة القرم إلى أراضيها عقب الإطاحة بالحكومة الأوكرانية الموالية لموسكو. اعتبرت الدول الغربية هذا الإجراء انتهاكًا للقانون الدولي وردّت بفرض عقوبات اقتصادية ومالية مشددة على روسيا، مما أدخل العلاقات بين الطرفين في مرحلة جديدة من المواجهة والعداء.[2]

3- العودة إلى سياسة التوازن الدولي

مع تصاعد الخلافات مع الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي، خاصة بعد ضم شبه جزيرة القرم عام 2014، أعادت روسيا صياغة سياستها الخارجية باتجاه بناء نظام دولي متعدد الأقطاب. حيث ركزت موسكو على تعزيز شراكاتها الاستراتيجية مع قوى عالمية وإقليمية مثل الصين،

[1] Tracey German. 2023. "From cooperation to confrontation: US-Russia relations since 9/11". International Politics61 . p 577-578

[2] Tracey German. Op.cite. Pp 568-578

عبر اتفاقيات اقتصادية وعسكرية كبرى، من بينها مشاريع الطاقة العملاقة، وصفقات الأسلحة، والتنسيق السياسي ضمن تجمعات مثل "منظمة شنغهاي للتعاون" و"بريكس." كما وطدت روسيا علاقاتها مع إيران وسوريا ودول أخرى في الشرق الأوسط، معتمدة سياسة ملء الفراغ الذي خلفه التراجع الأمريكي في بعض المناطق[1].

تهدف هذه التحركات إلى تقليل الاعتماد على الأسواق الغربية، وزيادة نفوذ موسكو في النظام العالمي، من خلال تشكيل تكتلات موازية قادرة على تحدي الهيمنة الغربية، خصوصًا في ملفات الطاقة والأمن الدولي.

المبحث الثالث: الإطار النظري لفهم طبيعة العلاقات الثنائية

[1] حومالك محمد. 2024. "الصعود الروسي والصيني: قراءة في الأسس النظرية المفسرة وواقع العلاقات الدولية المعاصرة". شؤون استراتيجية. (17) . ص 136-140

لفهم طبيعة العلاقات بين روسيا والولايات المتحدة بعد انهيار الاتحاد السوفياتي، لا يكفي الاعتماد فقط على السرد التاريخي أو التحليل السياسي للأحداث، بل يصبح من الضروري الاستعانة بالأطر النظرية التي توفر أدوات تحليلية تساعد على تفسير السلوك الدولي للدولتين. فالعلاقات الثنائية بين موسكو وواشنطن عرفت تحولات متباينة بين فترات من التعاون الحذر وأخرى من التنافس الحاد والصراع المفتوح، ما يجعل تحليلها يتطلب تفسيرات متعددة الأبعاد.

هذا المبحث يُعنى بعرض أبرز النظريات في مجال العلاقات الدولية التي يمكن من خلالها تفسير هذا التغير في السلوك الروسي والأمريكي، بدءًا من النظرية الواقعية التي ترى في العلاقات الدولية صراعًا دائمًا على القوة والنفوذ، مرورًا بالنظرية الليبرالية التي تركز على التعاون المؤسساتي والاعتماد المتبادل، وصولًا إلى النظرية البنائية التي تُبرز أهمية الهويات الثقافية والتصورات المشتركة، ثم النظريات الجيوبوليتيكية التي تسلط الضوء على تأثير الجغرافيا والموارد على الخيارات الاستراتيجية للدول.

المطلب الأول: النظرية الواقعية: الصراع على القوة والنفوذ

1- المفاهيم الأساسية للنظرية الواقعية

تُعد الواقعية واحدة من أبرز النظريات العامة المتنافسة في حقل العلاقات الدولية. وهي رؤية تركز على الطابع التنافسي والصراعي للسياسة الدولية، وتُقابل عادةً بمذهب المثالية أو الليبرالية، التي تُبرز إمكانية التعاون بين الدول. يعتقد الواقعيون أن الدول هي الفاعل الرئيسي في الساحة الدولية، وأنها تسعى لتحقيق أمنها الذاتي، وتتصرف وفق مصالحها الوطنية، وتنخرط في صراع على القوة.

يرى الواقعيون أن الساحة الدولية تفتقر إلى سلطة عليا تُنظم العلاقات بين الدول، مما يجعلها أقرب إلى "حالة من الفوضى، لا يسودها قانون أو عدالة، بل تحكمها القوة والمصلحة الذاتية. وتُظهر الواقعية شكاً عميقاً في إمكانية تطبيق المعايير الأخلاقية على العلاقات الدولية، معتبرةً أن السياسة الوطنية تخضع للقانون والسلطة، أما السياسة الدولية فهي خارج إطار العدالة. تتمثل مفاهيمها الأساسية في[1]:

- **الطبيعة البشرية الأنانية:** يرى الواقعيون أن الإنسان مدفوع بمصلحته الذاتية، ويتجاوز المبادئ الأخلاقية إذا تعارضت مع مصالحه.
- **غياب الحكومة العالمية:** يؤمن الواقعيون بأن النظام الدولي يعيش في حالة فوضى نتيجة غياب سلطة عليا، ما يجعل كل دولة تعتمد على نفسها وتسعى لحماية مصالحها وتعزيز قوتها.

[1] Edward N. Zalta ،others. 2017. Stanford Encyclopedia of Philosophy 2017 .Stanford, CA: Center for the Study of Language and Information Stanford University. p 03-05

- **أولوية الأمن والقوة:** في ظل الفوضى، يصبح الأمن هدفاً أساسياً، وتُستخدم القوة لتحقيقه. توازن القوى ضروري لمنع الهيمنة، كما أن تصاعد قوة دولة يُعد تهديداً.
- **الشك في دور الأخلاق:** الواقعيون يشككون في فاعلية الأخلاق في السياسة الدولية، معتبرين أن العدالة لا تُؤخذ بعين الاعتبار إلا بين أطراف متكافئة القوة.

2- العلاقات الروسية–الأمريكية من منظور النظرية الواقعية

تُظهر العلاقات بين روسيا والولايات المتحدة، كما ورد في تحليل جون ميرشايمر John Mearsheimer ، تطبيقاً عملياً لمبادئ النظرية الواقعية في العلاقات الدولية. فمع نهاية الحرب الباردة، برز صراع واضح على النفوذ بين الطرفين، حيث سعت الولايات المتحدة لتوسيع نفوذها شرقاً من خلال توسع الناتو والاتحاد الأوروبي، في حين رأت روسيا في ذلك تهديدًا مباشراً لأمنها ومصالحها الاستراتيجية.

وفقًا للواقعية، فإن الصراع على القوة والنفوذ يُعد سمة أساسية في النظام الدولي، وهو ما يتجسد في مقاومة روسيا لأي توسع غربي بالقرب من حدودها، لا سيما في جورجيا وأوكرانيا. كما أن المصلحة الوطنية هي المحرك الرئيسي للسياسات الخارجية، حيث دعمت الولايات المتحدة المعارضة الأوكرانية وسعت إلى دمج كييف في الفضاء الغربي، بينما دافعت روسيا عن محيطها الحيوي باعتباره خطاً أحمر.

أما مبدأ توازن القوى، فيبرز من خلال محاولة كل طرف منع الطرف الآخر من تحقيق تفوق استراتيجي؛ فقد استخدمت روسيا القوة العسكرية في جورجيا وأبدت استعدادها لفعل الشيء نفسه في أوكرانيا لمنع انضمامها إلى الناتو. وأخيرًا، فإن الفوضى الدولية – نتيجة غياب سلطة مركزية تنظم العلاقات بين الدول – تدفع الدول الكبرى، مثل روسيا والولايات المتحدة، إلى الاعتماد على قدراتها الذاتية واتخاذ قرارات أحادية لضمان أمنها، ولو أدى ذلك إلى تصعيد النزاعات[1].

المطلب الثاني: النظرية الليبرالية: دور المؤسسات الدولية والتعاون الاقتصادي

1- المفاهيم الأساسية للنظرية الليبرالية

تُعد النظرية الليبرالية واحدة من أبرز المداخل النظرية لفهم العلاقات الدولية، إذ تركز على إمكانية تحقيق التعاون بين الدول رغم الطبيعة الفوضوية للنظام الدولي. على عكس الواقعية التي تهيمن عليها مفاهيم الصراع والقوة، ترى الليبرالية أن المؤسسات والقيم المشتركة والاعتماد الاقتصادي قادرون على تقليل فرص النزاع وتعزيز فرص السلام[2].

[1] John J. Mearsheimer. 2014. " Why the Ukraine Crisis Is the West's Fault the Liberal Delusions That Provoked Putin". Foreign Affairs 93 (05). p 02-04

[2] مروة خليل، "القدرة التفسيرية للنظرية الليبرالية في عالم متغير "دراسة تقويمية". في مصر: كلية الدراسات الاقتصادية والعلوم السياسة-جامعة الإسكندرية، 2021، ص 159.

تلعب المؤسسات الدولية، مثل الأمم المتحدة وصندوق النقد الدولي، دورًا محوريًا في المنظور الليبرالي، حيث تسهم هذه المؤسسات في تنظيم العلاقات بين الدول وتقنين السلوك الدولي، مما يقلل من احتمالية نشوب الحروب ويعزز آليات التعاون المتعددة الأطراف.

كما تؤكد النظرية الليبرالية على أهمية القيم المشتركة بين الدول، مثل الحرية والديمقراطية وحقوق الإنسان، التي توفر أرضية صلبة لبناء الثقة والتفاهم المتبادل. إذ تشير الليبرالية إلى أن الدول ذات الأنظمة الديمقراطية تميل إلى تجنب النزاعات فيما بينها، فيما يعرف بـ "نظرية السلام الديمقراطي."

علاوة على ذلك، يُعد الاعتماد الاقتصادي المتبادل أحد الركائز الأساسية في الفكر الليبرالي. فكلما ازداد الترابط الاقتصادي بين الدول، كلما أصبحت تكلفة الحرب أكبر، مما يجعل اللجوء إلى القوة المسلحة خيارًا أقل جاذبية مقارنة بالتعاون السلمي[1].

وتبرز الليبرالية أيضًا حقيقة أن الدول ليست الفاعل الوحيد في الساحة الدولية. فإلى جانب الدول تؤدي المنظمات الدولية، والشركات متعددة الجنسيات، والمجتمع المدني، أدوارًا محورية في صياغة السياسات والتفاعلات الدولية، مما يضفي مزيدًا من التعقيد والديناميكية على العلاقات الدولية ويزيد من فرص التعاون السلمي بينها.

2- تفسير الليبرالية للعلاقات الروسية الأمريكية

من منظور النظرية الليبرالية، شهدت العلاقات بين روسيا والولايات المتحدة خلال تسعينيات القرن العشرين مرحلة من التعاون المتزايد، مدفوعة بإيمان مشترك بإمكانية بناء نظام دولي أكثر استقرارًا عبر المؤسسات والقيم المشتركة. هذا التعاون برز من خلال عدة مسارات رئيسية أكدت الفرضيات الأساسية للفكر الليبرالي .أحد أبرز مظاهر هذا التعاون كان انخراط روسيا في المنظمات الدولية. فقد انضمت إلى مؤسسات اقتصادية كبرى مثل صندوق النقد الدولي، وسعت لاحقًا للانضمام إلى منظمة التجارة العالمية، مما ساهم في دمج الاقتصاد الروسي في النظام الاقتصادي العالمي، وعزز التعاون الاقتصادي مع الدول الغربية وعلى رأسها الولايات المتحدة[2].

كما كان لتبني روسيا للإصلاحات الاقتصادية ذات الطابع الليبرالي دور مهم في تعزيز هذا التقارب. إذ اعتمدت روسيا، بقيادة بوريس يلتسين، سياسات السوق الحرة والانفتاح الاقتصادي، وهو ما أدى إلى زيادة التبادل التجاري، وجذب الاستثمارات الغربية إلى الداخل الروسي، مما خلق شبكة من المصالح الاقتصادية المتبادلة[3].

---

[1] GEOFFREY HAWTHORN. 1999. "an enemy to itself?". *Liberalism since the Cold War*. British: British International Studies Association. p 145

[2] GEOFFREY HAWTHORN. 1999, Op.cite. p 157

[3] Michael McFaul. 2003. Russia's Transition to Democracy and U.S.-Russia Relations: Unfinished Business. Carnegie endowment for international peace.

بالإضافة إلى ذلك، شهدت فترة التسعينات توقيع عدد من الاتفاقيات الثنائية بين الولايات المتحدة وروسيا، خاصة في مجال الحد من التسلح النووي، التي هدفت إلى تعزيز الأمن المشترك وتقليل مخاطر المواجهة النووية، في انسجام مع الأفكار الليبرالية التي تركز على إمكانية بناء الأمن الجماعي عبر التفاهمات الدولية[1].

ورغم هذا التقدم، فإن تراجع الالتزام بالمبادئ الليبرالية، وصعود منطق السياسة الواقعية مرة أخرى، أدى إلى عودة التوترات في العلاقات الثنائية مع مطلع الألفية الجديدة. برز هذا التحول خاصةً مع توسع حلف الناتو شرقًا، مما أثار مخاوف روسيا بشأن أمنها القومي، وتزايدت حدة الصراع مع تدخل موسكو العسكري في جورجيا عام 2008 وأوكرانيا عام 2014، مما أعاد العلاقات إلى أجواء من التنافس والصراع.

المطلب الثالث: النظرية البنائية: دور الهويات الثقافية وتأثيرها على العلاقات الثنائية

1- المفاهيم الأساسية للنظرية البنائية

تُعد النظرية البنائية من النظريات الحديثة في مجال العلاقات الدولية، حيث ظهرت كرد فعل على النظريات التقليدية مثل الواقعية والليبرالية. تركز البنائية على العوامل الاجتماعية والثقافية التي تؤثر في سلوك الدول، على عكس النظريات التقليدية التي تركز بشكل أكبر على القوة والمصالح المادية. وترى البنائية أن فهم سلوك الدول لا يتطلب النظر فقط إلى قوتها أو مصالحها المادية، بل يتطلب أيضًا دراسة الهويات والمعايير الاجتماعية التي تشكل تلك السلوكيات.

أحد المفاهيم الأساسية في النظرية البنائية هو أن الهويات والمعايير الاجتماعية تلعب دورًا محوريًا في تحديد مصالح الدول وسلوكها. وفقًا لهذه النظرية، فإن الدول لا تتصرف فقط بناءً على مصالح مادية ثابتة، بل تتشكل مصالحها بناءً على تفاعلاتها الاجتماعية والتصورات المشتركة مع الدول الأخرى. بمعنى آخر، المصالح ليست ثابتة أو ثابتة مسبقًا، بل هي نتيجة لتفاعلات تاريخية وثقافية بين الدول[2].

كما تشدد البنائية على أن الفوضى الدولية ليست حالة طبيعية كما تصفها الواقعية، بل هي نتيجة لتفاعلات الدول وتصوراتها المتبادلة. ففي حين تعتبر الواقعية أن النظام الدولي فوضوي بشكل جوهري، ترى البنائية أن هذا النظام يمكن أن يكون منظمًا إذا ما تم تشكيل تصورات ومعايير مشتركة بين الدول التي تؤثر في كيفية تنظيم العلاقات الدولية.

من أبرز رواد هذه النظرية، يُعتبر ألكسندر وندت أحد الأسماء البارزة. وقد أكد وندت في أعماله على أن " **الأناركية هي ما تصنعه الدول منها**"، مشيرًا إلى أن الهيكل الدولي ليس مفروضًا

[1] GEOFFREY HAWTHORN, Op.cite. p 158

[2] حنان دريسي. 2021. " النظرية البنائية في العلاقات الدولية ". مجلة مدارات سياسية 05 (02): ص 240-241.

من الخارج بل هو نتيجة تفاعلات الدول والأفكار المشتركة بينها. وفقًا لهذا المنظور، تتشكل العلاقات الدولية من خلال تصورات الدول والأيديولوجيات التي يتبناها الفاعلون الدوليون[1].

2- تفسير البنائية للعلاقات الروسية الأمريكية

من منظور النظرية البنائية، يمكن فهم التوترات بين روسيا والولايات المتحدة كنتاج لصدام الهويات الوطنية والثقافية بين البلدين. بعد انهيار الاتحاد السوفياتي في عام 1991، بدأت روسيا في محاولة إعادة تعريف هويتها كدولة مستقلة وقوة عظمى، وهو ما انعكس بشكل واضح في سياساتها الخارجية. هذه المحاولة لإعادة البناء قد ترافقت مع تحديات داخلية تتعلق بالتحول من النظام الاشتراكي إلى النظام الرأسمالي، مما دفع روسيا إلى اتخاذ مواقف متشددة تجاه الغرب، مع التأكيد على استقلالها الكامل ورفض الهيمنة الغربية، خاصة فيما يتعلق بالتوسع العسكري والسياسي لحلف الناتو إلى حدودها.

في المقابل، استمرت الولايات المتحدة في تعزيز قيمها الليبرالية والديمقراطية كجزء من رؤيتها لقيادة النظام الدولي بعد نهاية الحرب الباردة. هذا الترويج المستمر للنموذج الديمقراطي الليبرالي الأمريكي خلق تصادمًا في التصورات والقيم بين روسيا والولايات المتحدة. روسيا، التي كانت تسعى لإعادة بناء هويتها كقوة عظمى مستقلة، رأت في محاولات الولايات المتحدة فرض نموذجها الليبرالي تهديدًا لسيادتها وثقافتها السياسية الخاصة. واعتبرت أي محاولات لدمج دول ما بعد الاتحاد السوفياتي في الهياكل الغربية بمثابة تدخل في شؤونها الداخلية[2].

علاوة على ذلك، تلعب النخب السياسية في كلا البلدين دورًا مهمًا في تشكيل هذه الهويات الوطنية وتحديد المصالح. في روسيا، أدت النخب الحاكمة إلى تعزيز فكرة الهوية الوطنية الروسية القائمة على التفوق الثقافي والتاريخي، وتبنت سياسات تهدف إلى استعادة مكانتها كقوة عظمى. في الولايات المتحدة، كانت النخب السياسية ترى في نشر الديمقراطية الليبرالية واجبًا عالميًا، مما أسهم في توتر العلاقات مع روسيا. لذلك، يمكن القول إن تأثير النخب السياسية في كلا البلدين كان له دور كبير في دفع السياسات التي عززت التصورات المتباينة بين هويتَي البلدين، مما أثر بشكل ملحوظ في تطور العلاقات الثنائية بينهما[3].

---

[1] حنان دريسي. **المرجع نفسه**. ص 246.

[2] أحمد وهبان. 2019. "دور النظرية البنائية في تفسير العلاقات الدولية (تطورها - مكوناتها – خصائصها – تطبيقاتها)". في مصر: كلية الدراسات الاقتصادية والعلوم السياسية.، 22–23.

[3] محمود عبد العزيز. (2022). تأويلات الفاعلين..نحو مقاربة بنائية لفهم الحرب الروسية- الأوكرانية، مجلة السياسة الدولية . متاح على: https://2u.pw/Dyw0g

المطلب الرابع: النظريات الجيوبوليتيكية: السياسة وتأثير الجغرافيا على الاستراتيجيات

1- المفاهيم الأساسية للنظريات الجيوبوليتيكية

تركز النظريات الجيوبوليتيكية على التأثير الكبير الذي تلعبه الجغرافيا في تشكيل السياسات والاستراتيجيات الدولية. في قلب هذه النظريات يكمن فهم أن الموقع الجغرافي للدولة يعد عاملًا حاسمًا في تحديد أولوياتها الاستراتيجية والأمنية. فالدول التي تتمتع بموقع جغرافي مميز، مثل الوصول إلى البحار أو الحدود الاستراتيجية مع جيرانها، غالبًا ما تستخدم هذه المزايا لتحقيق أهدافها السياسية أو الاقتصادية. ومن بين المفاهيم الأساسية لهذه النظريات نجد:

- **نظرية القوة البرية** : تركز على أهمية المساحة والحدود البرية في القوة السياسية. تؤكد هذه النظرية أن الدول ذات المساحات الشاسعة، مثل روسيا والولايات المتحدة، تمتلك قوة استراتيجية أكبر في التوسع والسيطرة على الأراضي. حيث تلعب المساحة دورًا حاسمًا في تحقيق الأمن الوطني وتوسيع نطاق النفوذ.
- **نظرية القوة البحرية** : تشدد على أهمية السيطرة على البحار والمحيطات لتحقيق التفوق العسكري والسياسي. تعتبر القوى البحرية من العوامل الحاسمة في تعزيز القدرة على فرض السيطرة على مناطق جغرافية بعيدة، ما يساهم في تعزيز قوة الدولة على المستوى العالمي.
- **نظرية القوة الجوية** : مع تطور الطيران والفضاء، أصبح للسيطرة الجوية دور حيوي في السياسة العالمية. هذه النظرية تبرز أهمية الطائرات والقوات الجوية في تغيير ميزان القوى بين الدول، حيث يتمكن الطيران من تعديل حدود السيطرة والتحكم في مناطق استراتيجية.

المناخ والمياه أيضًا يعتبران من العوامل الجغرافية المؤثرة في الحروب والسياسة. فالتغيرات المناخية يمكن أن تؤثر بشكل كبير على العمليات العسكرية. كما أن المياه تعد عنصرًا استراتيجيًا، حيث تساهم البحار والمحيطات في تسهيل التحركات العسكرية والاقتصادية، خاصة في حالة البحار المفتوحة التي لا تتجمد .بالتالي الجغرافيا تُعتبر عاملاً رئيسياً في تحديد مصير الدول، سواء في الحروب أو في توسيع النفوذ السياسي والاقتصادي[1].

2- تفسير الجيوبوليتيكا للعلاقات الروسية الأمريكية

من منظور الجيوبوليتيكا، تُعتبر العلاقات الروسية الأمريكية صراعًا مستمرًا على النفوذ والسيطرة في مناطق استراتيجية حيوية. تسعى روسيا إلى تحقيق مجموعة من الأهداف التي تضمن لها الأمن القومي وتعزز من مكانتها كقوة كبرى. أولًا تهدف روسيا إلى تأمين محيطها

[1] لورا محمود. 2025. "الجيوبوليتيك جغرافية السياسة أم استراتيجية الساسة". البناء. تاريخ الوصول ابريل 13 . https://www.al-binaa.com/archives/article/19801.

الإقليمي من خلال منع الاختراق الغربي في مناطقها الحيوية مثل أوكرانيا والقوقاز وآسيا الوسطى. هذه المناطق تُعتبر أساسية للأمن الروسي، ومنع التدخل الغربي فيها يعد من أولويات سياساتها الدفاعية.[1] ثانيًا تسعى روسيا للهيمنة على الممرات الاستراتيجية، مثل البحر الأسود وبحر البلطيق، لضمان وصولها إلى البحر المتوسط والمحيط الأطلسي. السيطرة على هذه الممرات تعزز من قوتها البحرية وتمنحها نفوذًا استراتيجيًا في البحرين الأسود والمتوسط[2].

علاوة على ذلك، تعتبر روسيا مواردها الطبيعية من الطاقة، مثل الغاز والنفط، أداة ضغط قوية في العلاقات الدولية. من خلال التحكم في هذه الموارد، تستطيع روسيا استخدام الطاقة كوسيلة للنفوذ السياسي والاقتصادي، مما يسمح لها بالتأثير على العديد من الدول الأوروبية وغيرها[3].

من جهة أخرى، تسعى الولايات المتحدة إلى تقليص النفوذ الروسي في مناطق استراتيجية معينة، وذلك من خلال توسيع حلف الناتو وتعزيز وجودها العسكري في أوروبا الشرقية، بهدف محاصرة روسيا والحد من قدرتها على التوسع أو فرض نفوذها في تلك المناطق. كما تسعى الولايات المتحدة إلى مواجهة النفوذ الروسي في مناطق نفوذها التقليدية مثل الشرق الأوسط وآسيا الوسطى، حيث تسعى للحفاظ على تأثيرها في هذه المناطق، مما يخلق توازنًا متوترًا بين البلدين[4].

[1] John J. Mearsheimer. Op.cite. p 01
[2] Mitat Celikpala. 2010. "Escalating rivalries and diverging interests: prospects for stability and security in the Black Sea region". Southeast European and Black Sea Studies 10 (03).
[3] Mikhail Frolov. 2019. " Russia's Energy Resources as a Foreign Policy Tool: Strengths and Limitations". Journal Of Society And The State 05 (02). https://sgpjournal.mgimo.ru/2019/2019-5/russias-energy-resources .
[4] Stephen J. Flanagan، Irina A. Chindea. 2019. "Russia, NATO, and Black Sea Security Strategy". RAND. p 12-14.

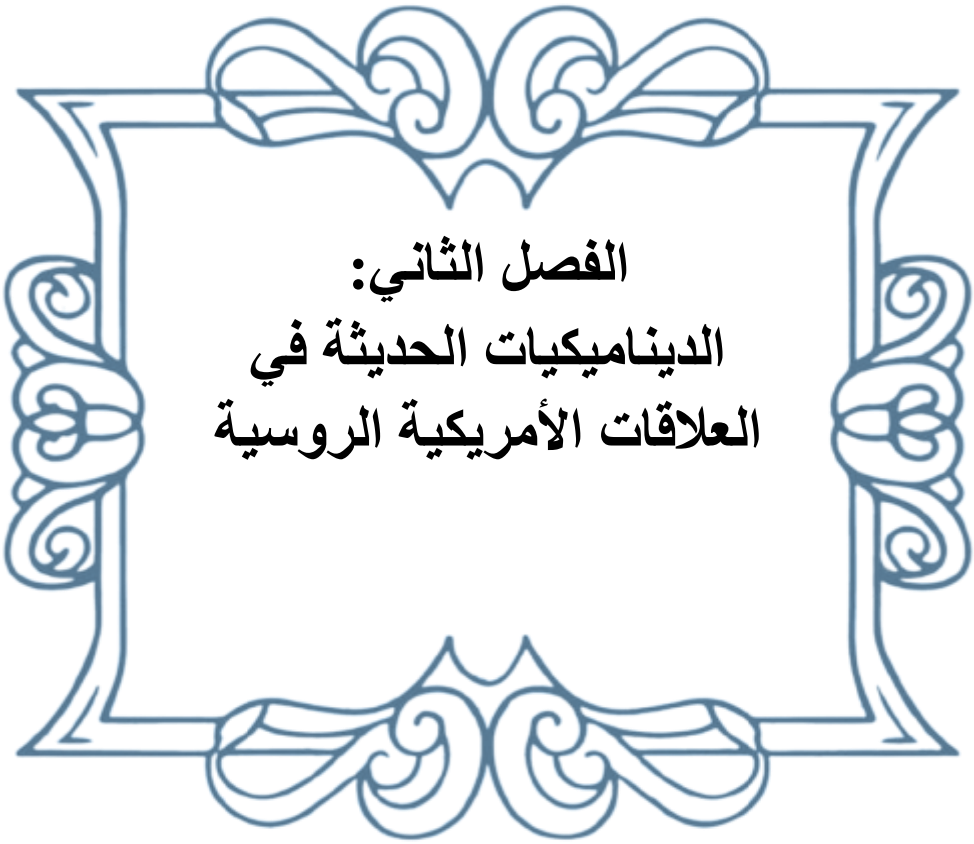

الفصل الثاني:
الديناميكيات الحديثة في العلاقات الأمريكية الروسية

الفصل الثاني: الديناميكيات الحديثة في العلاقات الأمريكية الروسية

تُعد العلاقات بين الولايات المتحدة الأمريكية وروسيا من أكثر العلاقات تأثيرًا في مسار النظام الدولي، لما تمثله الدولتان من مكانة محورية .وقد شهدت هذه العلاقات خلال العقود الأخيرة تطورات، تخللتها فترات من التوتر الحاد، والتقارب النسبي، ثم العودة إلى التنافس الصريح على المستويات الجيوسياسية والعسكرية والدبلوماسية.

في هذا الإطار، يتناول هذا الفصل ثلاثة محاور رئيسية .حيث يتطرق المبحث الأول إلى الأزمات والتوترات الراهنة التي شكّلت بؤرًا للصراع، لاسيما في أوكرانيا وسوريا، باعتبارها ساحات مواجهة غير مباشرة بين واشنطن وموسكو.

أما المبحث الثاني، فيُعنى بدراسة دور المؤسسات الدولية في ضبط التفاعلات بين الطرفين، من خلال تحليل مدى فاعلية المنظمات الدولية كوسيط في إدارة الأزمات، وقياس قدرتها على احتواء التصعيد بين قوتين نوويتين.

في حين يُخصص المبحث الثالث لتحليل التنافس العسكري الاستراتيجي، من خلال استعراض سباق التسلح النووي والتقليدي، وتحديث الترسانات، والصراع على الفضاء والذكاء الاصطناعي، ضمن بيئة دولية تتجه نحو تعددية قطبية معقدة.

المبحث الأول: الأزمات والتوترات الراهنة

يشهد العالم تحولات عميقة في توازنات القوى الدولية، وسط تصاعد غير مسبوق في الأزمات الجيوسياسية والتوترات بين القوى الكبرى .مع تراجع هيمنة النظام الدولي أحادي القطب، تسعى كل قوة إلى إعادة رسم خريطة العلاقات الدولية بما يخدم مصالحها الوطنية .ويُعد الصراع الروسي الأوكراني نموذجًا صارخًا لهذا التحول، لما له من انعكاسات أمنية وسياسية واقتصادية عابرة للحدود .كما بات الأمن السيبراني ساحة جديدة للمواجهات غير التقليدية، وفي السياق ذاته، أصبحت العقوبات الاقتصادية أداة مركزية في سياسات الردع والتأثير، بينما اتجهت بعض القوى، وعلى رأسها روسيا، نحو تعميق حضورها في مناطق استراتيجية، في محاولة

لإعادة بناء نفوذها على المسرح الدولي .وعليه، يتناول هذا المبحث أبرز ملامح هذه الأزمات والتوترات، من خلال دراسة معمّقة لحالة النزاع في أوكرانيا، والصراعات السيبرانية، وتأثير العقوبات المتبادلة، إضافة إلى التنافس الدولي المتزايد في المناطق ذات الأهمية الجيوسياسية.

المطلب الأول: أزمة أوكرانيا والتدخل الروسي في شبه جزيرة القرم وشرق أوكرانيا

1- الجذور التاريخية للنزاع الروسي الأوكراني

الجذور التاريخية للنزاع الروسي الأوكراني تعود إلى تفكك الاتحاد السوفيتي عام 1991، حيث استقلت أوكرانيا وبدأت روسيا تنظر إليها كجزء من مجالها الجيوسياسي الطبيعي، ما أثار قلقاً متزايداً في موسكو، خاصة مع انضمام دول أوروبا الشرقية إلى حلف شمال الأطلسي "الناتو". وقد زاد هذا التوسع شرقيًا من مخاوف روسيا، رغم توقيع "القانون التأسيسي" بين الناتو وروسيا عام 1997، الذي نص على عدم اعتبار الطرفين خصمين. في هذا السياق، سعت القيادة الروسية، ولا سيما الرئيس فلاديمير بوتين، إلى استعادة نفوذ روسيا ومكانتها العالمية، معتبرًا انهيار الاتحاد السوفيتي كارثة جيوسياسية، وساعيًا إلى ضم مناطق تعتبرها موسكو تاريخيًا تابعة لها، مثل القرم وأقاليم شرقي أوكرانيا.

من جانب آخر، اتجهت أوكرانيا نحو الغرب، خاصة بعد فوز الرئيس يوتشينكو عام 2005، ثم تسارعت هذه التوجهات في عهد الرئيس زيلينسكي، الذي دعا إلى انضمام بلاده إلى الناتو والاتحاد الأوروبي، ما اعتبرته روسيا تهديدًا مباشرًا لأمنها القومي. وفي السنوات التالية، توطدت علاقات أوكرانيا مع الغرب عبر اتفاقيات شراكة مع الاتحاد الأوروبي وكندا، وتلقت دعمًا سياسيًا وعسكريًا متزايدًا، في ظل سعي موسكو لعرقلة انضمام أوكرانيا للناتو ومنع تحولها إلى قاعدة غربية تهدد أمن روسيا القومي[1].

2- ضم القرم: الأسباب والدوافع والنتائج

أ- الأسباب والدوافع:

بعد تفكك الاتحاد السوفيتي في عام 1991، أصبحت القرم جزءًا من أوكرانيا، لكنها ظلت ذات أهمية استراتيجية كبيرة بالنسبة لروسيا بسبب موقعها في البحر الأسود واحتوائها على قاعدة سيفاستوبول البحرية الروسية. روسيا كانت تخشى من انضمام أوكرانيا إلى حلف الناتو. علاوة على ذلك، كان هناك دافع لحماية الأقلية الروسية في القرم. كما ساهمت التأثيرات السياسية في أوكرانيا بعد الإطاحة بالرئيس فيكتور يانوكوفيتش في عام 2014، والذي كان قريبًا من موسكو، في دفع روسيا نحو اتخاذ قرار ضم القرم.[2]

ب- النتائج:

أدى ضم القرم إلى فرض عقوبات اقتصادية من قبل الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي على روسيا، التي طالت قطاعات حيوية. كما تصاعدت التوترات بين روسيا والدول الغربية، مما

[1] يوسف كامل خطاب. (2025). تطور الحرب الروسية ـــ ألوكرانية في ظل تحديث العقيدة النووية الروسية. مركز الخليج للأبحاث.

[2] قلعجية، وسيم خليل. 2016. روسيا الأوراسية زمن الرئيس فلاديمير بوتين. لبنان: الدار العربية للعلوم ناشرون. ص 298-290

أسفر عن أزمة دبلوماسية حادة. نتج عن هذا أيضًا تجدد النزاع الجيوسياسي حول الحدود الروسية، وخاصة مع توسع حلف الناتو.[1]

على المستوى الداخلي استفاد الرئيس فلاديمير بوتين من ضم القرم لتعزيز شعبيته وزيادة القومية الروسية في مواجهة التهديدات الغربية. كما أدى التدخل العسكري الروسي إلى اندلاع حرب بالوكالة في أوكرانيا، مما زاد من تعقيد الوضع وأدى إلى توتر العلاقات العسكرية والسياسية بين روسيا وأوكرانيا[2].

3- النزاع المسلح في دونباس

على خلفية الأحداث التي شهدتها شبه جزيرة القرم وإلغاء اللغة الروسية كلغة رسمية في أوكرانيا، وصعود حكومة موالية للغرب، اندلعت احتجاجات مناهضة للحكومة الأوكرانية في مارس 2014، خاصة في منطقة "دونباس".

في البداية، كانت الاحتجاجات سلمية، لكن سرعان ما تحولت إلى نزاع مسلح بين القوات الانفصالية المدعومة من روسيا والحكومة الأوكرانية. وقد أدان المجتمع الدولي روسيا مجددًا، وفرضت عليها عقوبات دولية. وأعلنت الدونباس استقلالها في 12 مايو 2014، واعتراف روسيا بهما في 21 فبراير 2022.

في سبتمبر 2022 جرت استفتاءات في عدة مناطق أوكرانية للانضمام إلى روسيا، وأظهرت النتائج تأييدًا ساحقًا. وقد صرح مندوب روسيا في الأمم المتحدة حينها بأن "سكان هذه المناطق لا يريدون العودة إلى أوكرانيا، وكان خيارهم حرًا ومستنيرًا". ومع ذلك، قوبل هذا الضم برفض واسع في المجتمع الدولي، ووصف بأنه غير مشروع[3].

[1] جورجينا ثروت، وحلمي عزيز. 2016. تداعيات الأزمة الأوكرانية على العلاقات الأمريكية الروسية "2013_ 2015". المركز الديمقراطي العربي. https://democraticac.de/?p=34817 .

[2] مايكل كوفمان، وأخرون. 2017. عبر من عمليات روسيا في شبه جزيرة القرم وشرق أوكرانيا. RAND. RR1498. كاليفورنيا. ص 29

[3] الإكيابي، سلوى يوسف. 2023. "أثر الحرب الروسية الأوكرانية على تفسير وتطوير قواعد القانون الدولي". المجلة الدولية للفقه والقضاء والتشريع 04 (01): 262–263.

خريطة (2): إقليم الدونباس[1]

4- رد الفعل الغربي: عقوبات ومساعدات لأوكرانيا

ردًا على التدخل الروسي في أوكرانيا تبنّت الدول الغربية حزمة من الإجراءات العقابية الرامية إلى إضعاف الاقتصاد الروسي والضغط على موسكو لتغيير سلوكها السياسي. تمثلت هذه الإجراءات في فرض عقوبات اقتصادية ومالية واسعة، استهدفت قطاعات رئيسية، إلى جانب فرض قيود على الأفراد المقربين من القيادة الروسية. هدفت هذه العقوبات إلى تقويض قدرة روسيا على تمويل عملياتها العسكرية وممارسة نفوذها الإقليمي[2].

كما أعلنت مجموعة الدول السبع في يونيو 2024 عن مبادرة مالية كبيرة تمثلت في تقديم قرض بقيمة 50 مليار دولار لأوكرانيا، يتم تمويله من العائدات الناتجة عن الأصول الروسية المجمدة في البنوك الغربية. تهدف هذه الخطوة إلى تعزيز الاقتصاد الأوكراني، وتوفير الدعم المالي اللازم لمواجهة التحديات الناجمة عن النزاع، سواء على المستوى الأمني أو الاقتصادي، مما يعكس التزام الغرب بمواصلة دعم أوكرانيا في صراعها مع روسيا.[3]

5- الدور الأمريكي في دعم كييف عسكريًا وسياسيًا

منذ اندلاع النزاع الروسي الأوكراني في فبراير 2022، تبنت الولايات المتحدة سياسة دعم متصاعد لكييف، في إطار استراتيجيتها الجيوسياسية لاحتواء التوسع الروسي وتعزيز الأمن الأوروبي. وقد تُوّج هذا التوجه بإقرار سلسلة من التشريعات، أبرزها "قانون الاعتمادات التكميلية لأمن أوكرانيا لعام 2024" الذي خصص عشرات المليارات من الدولارات كمساعدات عسكرية واقتصادية وإنسانية، بما في ذلك تمويل مباشر عبر مبادرة دعم أمن أوكرانيا، وتخصيص موارد ضخمة لاستبدال المعدات العسكرية الممنوحة.

شملت المساعدات العسكرية تزويد كييف بأسلحة متقدمة، مثل أنظمة الدفاع الجوي والصواريخ بعيدة المدى. كما قدمت الولايات المتحدة دعمًا اقتصاديًا مباشرًا، من أجل مساعدة الحكومة الأوكرانية على المحافظة على أداء مؤسساتها وتلبية الاحتياجات الأساسية للسكان خلال الأزمة[4].

المطلب الثاني: الأمن السيبراني: الاتهامات المتبادلة بالقرصنة والتأثير على الانتخابات

1- الهجمات السيبرانية الروسية: بين النفي والتأكيد

[1] Richard Sakwa ،Agnieszka Pikulicka-Wilczewska. 2015. Ukraine and Russisa : People, Politics, Propaganda and Perspectives. UK : E-International Relations. p 26

[2] جون ماكدوغال. 2022. "تفاصيل العقوبات الغربية المقترحة ضد روسيا: الإضرار بالاقتصاد وحظر التعامل بالدولار". العربي الجديد. https://2u.pw/WY4O7 .

[3] أحمد جلال. 2022. "السياسة الأمريكية تجاه التدخل العسكري الروسي في أوكرانيا وانعكاساتها على حلف الناتو". مجلة كلية السياسة والاقتصاد. ص 427-429

[4] André Härtel. 2024. Division B—Ukraine Security Supplemental Appropriations Act, 2024. Public Law 118–50 118th Congress. USA : Authenticated U.S. Government Information.

في أكتوبر 2016، اتهمت الولايات المتحدة رسميًا روسيا بشن هجمات سيبرانية استهدفت منظمات سياسية أمريكية، بما في ذلك اللجنة الوطنية للحزب الديمقراطي، بهدف التأثير على نتائج الانتخابات الرئاسية. أشارت التقارير إلى أن هذه الهجمات تضمنت تسريب معلومات حساسة لزعزعة الثقة في العملية الانتخابية .

من جانبها نفت روسيا هذه الاتهامات، ووصفتها بأنها "لا أساس لها" و"نابعة من دوافع سياسية". ومع ذلك، أكد تقرير لجنة الاستخبارات في مجلس الشيوخ الأمريكي أن جهات مرتبطة بالحكومة الروسية قامت بحملة منسقة لاستهداف البنية التحتية الانتخابية في عدة ولايات أمريكية[1].

2- انتخابات الرئاسة الأمريكية 2016: تأثير التدخلات الخارجية

أظهرت الدراسات أن التدخل الروسي في الانتخابات الأمريكية لعام 2016 لم يقتصر على الهجمات السيبرانية على أنظمة البريد الإلكتروني للأحزاب السياسية، بل شمل أيضًا حملات تضليل إعلامي عبر وسائل التواصل الاجتماعي. استُخدمت منصات مثل فيسبوك وتويتر لنشر محتوى مثير للانقسام، مستهدفة شرائح معينة من الناخبين بهدف التأثير على الرأي العام وتقويض ثقة المواطنين في النظام الديمقراطي. هذه الاستراتيجية كانت تهدف إلى زعزعة الاستقرار السياسي الداخلي وتعزيز فرص مرشح يخدم المصالح الروسية. ومع ذلك، أظهرت الأبحاث أن التعرّض لحسابات التضليل الروسية كان مركزًا بشكل كبير بين فئة صغيرة من المستخدمين، معظمهم من المؤيدين المتشددين للحزب الجمهوري، كما أن التعرّض كان أقل بكثير مقارنةً بمحتوى وسائل الإعلام المحلية والسياسيين الأمريكيين[2].

رغم التدخلات الروسية عبر وسائل التواصل الاجتماعي، إلا أن الرد الأمريكي ظل محدودًا على الصعيدين القانوني والدبلوماسي، مما أظهر فجوة في التشريعات الوطنية والدولية المتعلقة بالأمن السيبراني. وقد دفع هذا الأمر عددًا من الخبراء والمحللين إلى الدعوة لتطوير إطار قانوني دولي أكثر فعالية، قادر على مواجهة التهديدات السيبرانية المنهجية والمحاسبة الدقيقة للجهات المسؤولة ضمن نظام واضح من المعايير والمساءلة[3].

3- تطور القدرات السيبرانية لدى الطرفين

شهدت كل من روسيا والولايات المتحدة تطورًا ملحوظًا في قدراتهما السيبرانية خلال السنوات الأخيرة. تستخدم روسيا هذه القدرات كجزء من استراتيجيتها للحرب الهجينة .من جانبها عملت الولايات المتحدة على تعزيز دفاعاتها السيبرانية.

أ- القدرات السيبرانية الروسية :

[1] Russian Targeting of Election Infrastructure During the 2016 Election: Summary of Initial Findings and Recommendations. 2018. USA : Federation of American Scientists.

[2] Gregory Eady، others. 2021. "Exposure to the Russian Internet Research Agency foreign influence campaign on Twitter in the 2016 US election and its relationship to attitudes and voting behavior". Nature Communications. p 08-09

[3] Bill Clark. 2019. "Russia's Disinformation War Is Just Getting Started". WIRED. https://n9.cl/21vph

تُعد روسيا من أبرز الفاعلين في مجال الحرب السيبرانية، إذ وظّفت هذا المجال كأداة مركزية في تنفيذ سياساتها الخارجية وتحقيق أهدافها الجيوسياسية. تركز الهجمات الروسية في الغالب على جمع المعلومات الاستخباراتية، واستهداف البنى التحتية الحيوية، فضلًا عن حملات التأثير المعلوماتي التي تهدف إلى زرع الانقسام داخل المجتمعات الديمقراطية والتأثير في توجهات الرأي العام، كما حدث في الانتخابات الأمريكية والأوروبية. وتبرز هذه الاستراتيجية كجزء من مفهوم أوسع للحرب الهجينة، حيث تُدمج الوسائل الرقمية مع العمليات السياسية والدبلوماسية والعسكرية لتحقيق التفوق دون اللجوء إلى صراع مباشر.[1]

ب- القدرات السيبرانية الأمريكية:

تُعد الولايات المتحدة من الدول الرائدة في مجال القدرات السيبرانية، حيث تستثمر بشكل كبير في تطوير البنى التحتية الرقمية وتعزيز أدوات الأمن السيبراني على المستويين الدفاعي والهجومي. تسعى واشنطن إلى حماية مصالحها الحيوية من خلال مواجهة التهديدات المتزايدة التي تستهدف شبكاتها الحكومية والعسكرية، بالإضافة إلى البنية التحتية الحيوية ومؤسسات القطاع الخاص. في الوقت ذاته، تواجه الولايات المتحدة تحديات متزايدة تتعلق بصعوبة تنسيق الجهود بين الوكالات الفيدرالية المختلفة، مثل وزارة الدفاع ووكالة الأمن القومي ووزارة الأمن الداخلي، مما قد يؤدي إلى فجوات في الاستجابة للتهديدات. كما يشكل التعاون الدولي تحديًا آخر، حيث تختلف السياسات والتشريعات من دولة لأخرى، مما يُصعّب بناء تحالفات سيبرانية فعالة على المستوى العالمي.[2]

المطلب الثالث: العقوبات الاقتصادية: تأثير على الاقتصاد الروسي والردود المضادة

1- أنواع العقوبات الغربية وآليات فرضها

فرضت الدول الغربية، وعلى رأسها الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة، مجموعة من العقوبات الاقتصادية على روسيا، شملت عدة قطاعات[43]:

- ✓ **القطاع المالي:** تم تجميد أصول البنك المركزي الروسي في الخارج، ومنع التعامل مع عدد من البنوك الروسية، وتقييد وصول روسيا إلى الأسواق المالية الغربية.
- ✓ **الطاقة:** فرض حظر على واردات النفط والفحم من روسيا، وتحديد سقف لأسعار النفط الروسي المنقول بحرًا.
- ✓ **التكنولوجيا والدفاع:** حظر تصدير المعدات والتقنيات المتقدمة التي يمكن استخدامها في المجالات العسكرية.

---

[1] DAVID KLEPPER. 2025. "Countries shore up their digital defenses as global tensions raise the threat of cyberwarfare". AP. https://n9.cl/6iri9 .

[2] David P. Fidler. 2017. *THE U.S. ELECTION HACKS, CYBERSECURITY, AND INTERNATIONAL LAW*10.1017 .. UK: Published online by Cambridge University Press. p 337-339

[3] محمد، خالد هاشم. 2022. العقوبات الدولية عىل روسيا.. الفاعلية والتأثير. الطبعة 01. العراق: مركز الرافدين للحوار RCD. ص 15-18

[4] "EU sanctions against Russia". 2025. European Council Council of the European Union. https://n9.cl/l8722 .

تم فرض هذه العقوبات من خلال قرارات تنفيذية وتشريعات وطنية، بالإضافة إلى تنسيق دولي عبر مجموعات مثل مجموعة السبع والاتحاد الأوروبي.

2- التأثير المباشر على الاقتصاد الروسي (العملة، الاستثمار، الطاقة)

أثرت العقوبات بشكل مباشر على الاقتصاد الروسي في عدة جوانب[21]:

- ✓ **العملة**: انخفضت قيمة الروبل الروسي بشكل حاد، مما أدى إلى ارتفاع معدلات التضخم وزيادة أسعار السلع الأساسية.
- ✓ **الاستثمار**: تراجعت الاستثمارات الأجنبية المباشرة، وغادرت العديد من الشركات الأجنبية السوق الروسي، مما أثر سلبًا على النمو الاقتصادي.
- ✓ **قطاع الطاقة**: واجهت شركات الطاقة الروسية صعوبات في الحصول على التكنولوجيا والتمويل اللازمين لتطوير مشاريعها، خاصة في مجالات التنقيب عن النفط في المناطق الصعبة.

بالإضافة إلى ذلك، تزامنت العقوبات مع انخفاض أسعار النفط في عام 2014، مما زاد من الضغوط على الاقتصاد الروسي.

3- الردود الروسية: البحث عن بدائل وشراكات جديدة

ردًا على العقوبات الغربية المفروضة منذ عام 2014، كثّفت روسيا جهودها للبحث عن استراتيجيات بديلة تهدف إلى التخفيف من آثار الحصار الاقتصادي وتعزيز استقلالها الاقتصادي. وقد تمحورت الردود الروسية حول ثلاث مسارات رئيسية مترابطة

- ✓ **تنويع الشركاء التجاريين**: حيث أدركت روسيا ضرورة تقليل اعتمادها على الأسواق الغربية، فاتجهت نحو توسيع وتعميق علاقاتها الاقتصادية مع دول كبرى مثل الصين، التي أصبحت وجهة رئيسية للصادرات الروسية، خصوصًا في مجالي الطاقة والمواد الخام[3].
- ✓ **سياسة البدائل المحلية:** حيث تبنت روسيا هذه السياسة بهدف تطوير قطاعاتها الصناعية والتكنولوجية. لدعم الإنتاج الوطني وتحفيز السوق المحلية[4].
- ✓ **قطاع الطاقة:** والذي يُعد حجر الزاوية في الاقتصاد الروسي، سعت موسكو إلى إعادة توجيه صادراتها نحو آسيا، خصوصًا إلى الصين.[5]

---

[1] Evsey Gurvich وIlya Prilepskiy، 2015. "The impact of financial sanctions on the Russian economy". Russian Journal of Economics 04 (01). https://n9.cl/r2kyw .

[2] محمد، خالد هاشم. مرجع سابق. ص 23-27

[3] عامر عبد الفتاح. 2015. "السياسة الخارجية الروسية تجاه ليبيا وسوريا وأثرها على التحولات والتنمية السياسية في البلدين منذ العام 2011-2014". في فلسطين: كلية الدراسات العليا. ص 33

[4] عامر عبد الفتاح. المرجع نفسه. ص 35-36

[5] عامر عبد الفتاح. المرجع نفسه. ص 29-30

المطلب الرابع: التدخل في الشرق الأوسط وإفريقيا (سوريا + ليبيا)

1- سوريا: التحالف الروسي مع النظام والدور الأمريكي في المعارضة

بدأ التدخل العسكري الروسي في سوريا في 30 سبتمبر 2015، استجابةً لطلب من الرئيس السوري، بهدف دعم نظامه في مواجهة المعارضة المسلحة وتنظيم الدولة الإسلامية .شمل التدخل شنّ غارات جوية وتقديم دعم لوجستي واستخباراتي، مما ساهم في تغيير موازين القوى لصالح النظام السوري .

في المقابل دعمت الولايات المتحدة فصائل من المعارضة السورية، وشاركت في التحالف الدولي ضد تنظيم الدولة الإسلامية، مما أدى إلى تعقيد المشهد السوري وزيادة التوترات بين موسكو وواشنطن[1].

2- ليبيا: صراع المصالح والنفوذ بين موسكو وواشنطن

في ليبيا، سعت روسيا إلى استعادة نفوذها الجيوسياسي في منطقة شمال إفريقيا عبر دعمها لقوات المعارضة، في مواجهة حكومة الوفاق الوطني المعترف بها دوليًا والمدعومة من قبل الولايات المتحدة وحلفائها الغربيين. وقد تجلى هذا الصراع بشكل واضح من خلال تقديم موسكو دعمًا عسكريًا ولوجستيًا للمعارضة.

في المقابل وقفت الولايات المتحدة إلى جانب حكومة الوفاق، ووفّرت لها دعماً سياسياً في المحافل الدولية. كما دعمت واشنطن الجهود الأممية لإيجاد حل سياسي للصراع، وهو ما كان يتناقض مع النهج الروسي القائم على تعزيز الحضور العسكري على الأرض وترجيح كفة أحد أطراف النزاع.

هذا التنافس الجيوسياسي بين موسكو وواشنطن ساهم في تعقيد الأزمة الليبية، مما عرقل التوصل إلى تسوية سلمية شاملة. كما أدى إلى تفاقم حالة الانقسام الداخلي، وزاد من التوترات الإقليمية والدولية المرتبطة بالصراع على النفوذ في البحر المتوسط وشمال إفريقيا.[2]

3- الأبعاد الجيوسياسية للتدخل الروسي في المنطقة

تسعى روسيا من خلال تدخلها المتزايد في الشرق الأوسط إلى ترسيخ موقعها كقوة عظمى فاعلة على الساحة الدولية، وتحدي الهيمنة الأمريكية التقليدية في المنطقة. وتتمثل هذه الاستراتيجية في مجموعة من الخطوات المدروسة، من بينها إنشاء قواعد عسكرية دائمة.

---

[1] الحلالمة، الحارث محمد سبيتان. 2019. "التدخل العسكري الروسي في سوريا الأسباب والمآلات". مجلة المفكر 14 (02). ص 14-15

[2] عامر عبد الفتاح. مرجع سابق. ص ص 78-87.

كما تعمل موسكو على توسيع نفوذها من خلال تعزيز علاقاتها الدبلوماسية والتجارية مع عدد من الدول العربية والإقليمية، مثل مصر، السعودية، إيران وتركيا. وتشمل هذه العلاقات توقيع اتفاقيات تعاون في مجالات الطاقة، التسليح، الأمن، مما يضمن لروسيا حضوراً طويل الأمد في المنطقة.

بذلك، يصبح الشرق الأوسط منصة مركزية في طموح روسيا لإعادة تشكيل النظام الدولي بطريقة متعددة الأقطاب، تتيح لها لعب دور محوري على حساب النفوذ الأمريكي المتراجع في بعض أجزاء المنطقة.[1]

4- تقاطع المصالح النفطية والعسكرية في شمال إفريقيا

في شمال إفريقيا، تسعى روسيا بشكل حثيث إلى توسيع نفوذها الإقليمي عبر التعاون في مجالات حيوية مثل الطاقة والتسليح، وذلك في إطار استراتيجية شاملة تهدف إلى تعزيز مكانتها. يشمل ذلك مجموعة من المبادرات التي تعكس طموحات موسكو في الوصول إلى موارد استراتيجية والحفاظ على حضورها العسكري والدبلوماسي في المنطقة.

من أبرز هذه التحركات، توقيع اتفاقيات تعاون في مجال الطاقة النووية مع مصر، مما يعزز من التعاون بين البلدين في قطاع الطاقة. كما يُعتبر هذا الاتفاق جزءًا من استراتيجية موسكو لتعزيز علاقاتها مع الدول الكبرى في المنطقة التي تبحث عن تنمية مشاريع طاقة كبيرة.

بالإضافة إلى ذلك، تسعى روسيا إلى تعزيز نفوذها العسكري عبر صفقات تسليح مع العديد من دول المنطقة، حيث تُعد الجزائر وليبيا ومصر من بين أكبر مشتري الأسلحة الروسية في شمال إفريقيا.

تسعى روسيا من خلال هذه التحركات إلى منافسة القوى الغربية، خاصة فرنسا والولايات المتحدة، على الموارد الطبيعية والأسواق في المنطقة، مع التأكيد على تعزيز علاقاتها الاقتصادية والتجارية مع دول شمال إفريقيا لتأمين نفوذ طويل الأمد على الصعيدين الإقليمي والدولي[2].

[1] جيمس سلادن، وآخرون. 2017. الاستراتيجية الروسية في الشرق الأوسط.RAND. PE-236/1-RC . ص 01-03
[2] جيمس سلادن، وآخرون. مرجع سابق. ص ص 06-07

المبحث الثاني: دور المؤسسات الدولية في ضبط التفاعلات بين الطرفين

مع تصاعد وتيرة التوتر بين روسيا والولايات المتحدة الأميركية على خلفية الأزمة الأوكرانية، برزت المؤسسات الدولية كلاعب رئيسي في محاولات احتواء النزاع وتنظيم التفاعلات بين القوتين العظميين .فقد وجدت هذه المؤسسات نفسها أمام مسؤوليات جسيمة تتجاوز مجرد الدور الرمزي، لتتحول إلى أدوات دبلوماسية وأمنية تسعى إلى الحد من الانزلاق نحو مواجهة شاملة . في هذا السياق، تباينت مساهمات المؤسسات الدولية بحسب طبيعة اختصاصاتها ومدى قدرتها على التأثير. كما أن الاتفاقيات النووية شكّلت أدوات لضبط التسلح لكنها واجهت تحديات جدية في ظل التنافس الاستراتيجي المستمر .وعليه، يهدف هذا المبحث إلى تحليل مدى فعالية هذه المؤسسات والاتفاقيات في كبح جماح الصراع وتوجيهه ضمن أطر منضبطة، مع تسليط الضوء على فرص النجاح وحدود التأثير في ظل النظام الدولي القائم.

المطلب الأول: دور الأمم المتحدة في إدارة الأزمة

1- موقف مجلس الأمن من الأزمة الأوكرانية

منذ بداية الأزمة في عام 2014، التي تفجّرت عقب ضم روسيا لشبه جزيرة القرم ودعمها للانفصاليين في شرق أوكرانيا، عقد مجلس الأمن الدولي سلسلة من الجلسات الطارئة والعادية لمتابعة تطورات الوضع المتأزم. قبيل بدء العملية العسكرية الروسية الشاملة ضد أوكرانيا، عقد المجلس جلسة طارئة لمناقشة إعلان الرئيس الروسي فلاديمير بوتين الاعتراف باستقلال منطقة دونباس. أثار هذا القرار الروسي قلقًا دوليًا واسعًا، واعتُبر تصعيدًا خطيرًا يقوّض السيادة الأوكرانية ويهدد الأمن والسلم الدوليين[1].

مع تزايد التوتر، قُدمت عدة مشاريع قرارات داخل مجلس الأمن تدين التحركات الروسية وتطالب بسحب القوات واحترام حدود أوكرانيا المعترف بها دوليًا. غير أن روسيا باعتبارها أحد الأعضاء الدائمين في المجلس، استخدمت حق النقض (الفيتو) مرارًا لعرقلة هذه القرارات، ما حدّ من قدرة المجلس على اتخاذ إجراءات ملموسة وفعالة. هذا الاستخدام المتكرر للفيتو أبرز التحديات البنيوية التي تواجه مجلس الأمن في حالات النزاعات بين الدول، لا سيما حين تكون إحدى أطراف النزاع من الأعضاء الدائمين[2].

[1] راشد، شبر عبد الوهاب. 2023. دور مجلس الأمن الدولي في الحرب الروسية الاوكرانية. بغداد: مركز حمورابي للبحوث والدراسات الاستراتيجية. ص 10-12

[2] Mark Garten. 2022. Russia blocks Security Council action on Ukraine. New York: UN News. https://news.un.org/en/story/2022/02/1112802 .

2- دور الأمم المتحدة الإنساني في مناطق النزاع

على الرغم من العقبات السياسية وصعوبة التنسيق في ظل النزاع المسلح، لعبت الأمم المتحدة دورًا إنسانيًا محوريًا في أوكرانيا منذ اندلاع الأزمة في عام 2014، وتحديدًا بعد التصعيد الكبير في عام 2022. من خلال منظماتها المختلفة مثل برنامج الأغذية العالمي، ومفوضية شؤون اللاجئين، ومنظمة الصحة العالمية، حيث قدمت الأمم المتحدة مساعدات إنسانية شاملة.[1]

كما عملت على دعم النازحين داخليًا، الذين تجاوز عددهم عدة ملايين، من خلال توفير المأوى والمساعدات النقدية والخدمات النفسية والاجتماعية. كما واجهت المنظمة تحديات كبيرة في الوصول إلى المناطق الخاضعة للسيطرة الروسية أو الانفصالية، ومع ذلك كثفت جهودها لتأمين ممرات إنسانية بالتنسيق مع أطراف متعددة[2].

3- المبادرات الأممية لحل النزاعات الروسية الأمريكية

في ظل تصاعد التوترات بين روسيا والولايات المتحدة على خلفية الأزمة الأوكرانية سعت الأمم المتحدة إلى لعب دور الوسيط من أجل نزع فتيل الأزمة. تضمنت المبادرات الأممية دعوات متكررة إلى التهدئة، واحترام القانون الدولي وسيادة الدول، إضافة إلى الحث على العودة إلى طاولة المفاوضات عبر القنوات الدبلوماسية.

كما جرى تنظيم لقاءات ومداولات في مجلس الأمن والجمعية العامة، إلا أن الانقسامات بين الدول الكبرى، خصوصًا استخدام روسيا المتكرر لحق النقض، أعاقت إصدار قرارات حاسمة أو إطلاق مسارات تفاوضية فعّالة. وبالرغم من الجهود الأممية، ظل تأثيرها محدودًا في ظل الاستقطاب الجيوسياسي الحاد بين موسكو وواشنطن، مما أضعف قدرتها على دفع الطرفين نحو تسوية سلمية شاملة[3].

المطلب الثاني: منظمة الأمن والتعاون في أوروبا ودورها في أوكرانيا

1- طبيعة المنظمة ومهامها في الأمن الأوروبي

تأسست منظمة الأمن والتعاون في أوروبا (OSCE) في عام 1975، وتعد أكبر منظمة حكومية دولية في مجال الأمن. مهمتها الرئيسية هي تعزيز الأمن والاستقرار في أوروبا من خلال تعزيز التعاون في مجالات مثل السياسة والأمن وحقوق الإنسان والتنمية الاقتصادية. تتميز المنظمة بقدرتها على جمع أطراف متنازعة من مختلف القارات في منصة واحدة للحوار.

في سياق الأزمة الأوكرانية، لعبت المنظمة دورًا محوريًا في تسهيل الحوار بين الأطراف المتنازعة عبر مجموعة الاتصال الثلاثية التي تضم ممثلين عن أوكرانيا وروسيا وOSCE. من

---

[1] Loey Felipe. 2022. Security Council vote sets up emergency UN General Assembly session on Ukraine crisis. New York: UN News. https://news.un.org/en/story/2022/02/1112842 .

[2] أوسنات لوبراني. 2022. منسقة الشؤون الإنسانية في أوكرانيا: الأمم المتحدة وشركاؤها تمكنوا من مساعدة أكثر من 890000 شخص مستضعف منذ بداية الحرب نيويورك :مجموعة الأمم المتحدة للتنمية المستدامة.https://n9.cl/jb60r

[3] Ashley Gilbertson. 2022. Russia vetoes Security Council resolution condemning attempted annexation of Ukraine regions. New York: UN News. https://news.un.org/en/story/2022/09/1129102 .

خلال هذه المجموعة، تم التوصل إلى اتفاقيات مثل اتفاقات مينسك، التي تهدف إلى وقف الأعمال العدائية وبدء الحوار لحل النزاع[1].

2- بعثة المراقبة في أوكرانيا: النجاحات والإخفاقات

أطلقت منظمة الأمن والتعاون في أوروبا (OSCE) بعثتها الخاصة للمراقبة في أوكرانيا (SMM)في مارس 2014 بعد تصاعد الأزمة في شرق البلاد. مُنحت البعثة تفويضًا شبيهًا ببعثات حفظ السلام التقليدية، يشمل مراقبة الوضع ميدانيًا، وتقديم تقارير محايدة، وتيسير الحوار بين أطراف النزاع، إلى جانب دعم تنفيذ اتفاقات مينسك[2].

من أبرز النجاحات التي حققتها البعثة هو قدرتها على تقليل التوترات المحلية من خلال وجودها الميداني المستمر واستخدام تقنيات متقدمة مثل الطائرات بدون طيار والكاميرات الثابتة لمراقبة الخطوط الأمامية. كما ساعدت تقارير البعثة في تقديم معلومات مستقلة وموثوقة حول تطورات النزاع للمجتمع الدولي.

ومع ذلك، واجهت البعثة تحديات كبيرة في أداء مهامها، مثل القيود المفروضة على حرية الحركة في بعض المناطق، والتهديدات الأمنية التي كانت تتعرض لها فرق المراقبين من قبل الجماعات المسلحة، بالإضافة إلى الضغوط السياسية التي أثرت على فعالية عملها[3].

3- تحديات الحياد والفعالية في ظل الضغوط السياسية

تعمل OSCE على مبدأ الإجماع بين أعضائها، مما يجعلها ذات مصداقية كوسيط محايد في النزاعات. ومع ذلك، يعوق هذا الهيكل قدرتها على اتخاذ إجراءات حاسمة في بعض الأحيان. خاصة أن بعض الدول الأعضاء مثل روسيا يمكنها استخدام حق النقض ضد الإجراءات المقترحة في بعض الحالات، مما يحد من فاعليتها.

كما أن افتقار OSCE إلى صلاحيات تنفيذية يجبرها على الاعتماد على التعاون الطوعي من الدول الأعضاء، مما يحد من قدرتها على فرض تطبيق الاتفاقات أو اتخاذ إجراءات قسرية ضد الأطراف المخالفة[4].

4- تقييم مساهمة المنظمة في تخفيف التوترات

رغم التحديات، ساهمت OSCE بشكل ملحوظ في تخفيف التوترات في أوكرانيا من خلال توفير منصات للحوار عبر مجموعة الاتصال الثلاثية، والتي كانت وسيلة أساسية للتواصل بين

---

[1] Guliyev, Farid, and Andrea Gawrich. 2021. "OSCE Mediation Strategies in Eastern Ukraine and Nagorno-Karabakh: A Comparative Analysis." European Security 30 (4) : 574-576.

[2] Cano Giardullo ،Walter Dornو ،Danielle Stodilka. 2019. Technological Innovation in the OSCE : The Special Monitoring Mission in Ukraine. OSCE Yearbook. p 119

[3] André Härtel ،Anton Pisarenkoو ،Andreas Umland. 2020. The osce's Special Monitoring Mission to Ukraine the smm's Work in the Donbas and Its Ukrainian Critique in 2014–2019. Security and Human Rights. p 121

[4] André Härtel ،Anton Pisarenkoو ،Andreas Umland. 2020. p 125-127

الأطراف المتنازعة. كما قدمت المنظمة دعمًا فنيًا للمؤسسات الأوكرانية في مجالات حقوق الإنسان والإصلاحات السياسية.

وبالرغم من القيود، تمكَّنت المنظمة من تقديم تقارير مستقلة وموثوقة، مما ساعد في تعزيز الشفافية وبناء الثقة بين الأطراف المتنازعة. كذلك، ساعدت التقارير في إعلام المجتمع الدولي بتطورات النزاع، مما ساهم في تجنب التصعيد[1].

المطلب الثالث: حلف الناتو وتوسعه شرقا كعامل توتر

1- توسعة الناتو شرقًا: الخط الأحمر الروسي

تعتبر توسعة حلف الناتو شرقًا بعد نهاية الحرب الباردة أحد العوامل الرئيسية التي أسهمت في تصاعد التوترات بين روسيا والغرب. منذ انضمام دول مثل بولندا وهنغاريا وجمهورية التشيك إلى الناتو في عام 1999، ثم دول البلطيق في 2004، اعتبرت روسيا هذا التوسع تهديدًا للأمن القومي الروسي. على الرغم من تأكيد الحلف بأن توسعه لا يستهدف أي دولة بشكل خاص، إلا أن روسيا ترى في ذلك تجاوزًا لخطوطها الحمراء الأمنية.

روسيا تؤكد أن انضمام دول قريبة من حدودها، خاصة أوكرانيا وجورجيا، إلى الناتو سيشكل تهديدًا وجوديًا، خصوصًا مع وجود منشآت عسكرية وحضور للناتو على مقربة من الحدود الروسية. هذه المخاوف كانت واضحة في تصريحات الرئيس الروسي فلاديمير بوتين، الذي وصف توسعة الناتو بأنها محاولة لتطويق روسيا[2].

2- التدريبات العسكرية المشتركة وردود موسكو

في إطار توسيع حلف الناتو، أصبحت التدريبات العسكرية المشتركة جزءًا أساسيًا من سياسات الحلف، حيث تُنظم تدريبات مع الدول الأعضاء الجدد أو الدول الشريكة، بما في ذلك تلك الدول التي تعتبرها روسيا في مجال نفوذها. وقد رأت موسكو في هذه التدريبات، خصوصًا في المناطق القريبة من حدودها مثل البحر الأسود وبولندا، استفزازًا مباشرًا يشكل تهديدًا لاستقرارها الأمني. تُعتبر هذه التدريبات ليس فقط محاكاة للحروب الكبرى في أوروبا الشرقية، بل رسائل جيوسياسية تنقل عبر صور وأفعال عسكرية، تعكس نوايا استراتيجية تتجاوز مجرد التدريب العسكري. حيث أن التدريبات تشمل محاكاة للحروب الكبرى في أوروبا الشرقية والتي تُنفَّذ باستخدام القوات البرية والجوية والبحرية. يتم تنظيم هذه التدريبات في مناطق قريبة من الحدود الروسية، وهو ما يُعتبر استعراضًا للقوة ويُهدف إلى إرسال رسائل ردع إلى موسكو.[3]

ردت روسيا على هذه التدريبات بحشد قواتها العسكرية، خصوصًا في المناطق القريبة من أوكرانيا وبلدان البلطيق، وعززت قدراتها الدفاعية في هذه المناطق. تعتقد موسكو أن هذه التدريبات تمثل تحديًا مباشرًا لوجودها الأمني، وأنها تتجاوز مجرد عمليات تدريب تقليدية لتصبح جزءًا من استراتيجية للضغط السياسي والعسكري على روسيا. هذا التوسع في التدريبات

[1] André Härtel ،Anton Pisarenko و،Andreas Umland. 2020. p 129-130
[2] John J. Mearsheimer. 2014. p 02-03.
[3] Andris Banka و،Margit Bussmann. 2023. "Uncomfortable neighbors: NATO, Russia and the shifting logic of military exercises in the Baltics". DEFENCE STUDIES 23 (01). p 01-02

العسكرية يعكس تحولًا في كيفية استخدام الحلف لهذه المناورات كأداة لتعزيز المواقف الاستراتيجية في مناطق الجوار الروسي[1].

3- التنافس على الأمن الجماعي في أوروبا

أدى توسع حلف الناتو إلى خلق حالة من التنافس على الأمن الجماعي في أوروبا بين الناتو وروسيا، حيث أصبحت الحدود بين الأمن الداخلي والخارجي غير واضحة. يسعى الناتو إلى تعزيز فكرة الأمن الجماعي من خلال التوافق بين الدول الأعضاء. في الوقت نفسه، يتزايد الضغط على الأمن الأوروبي نتيجة للتحديات العالمية مثل التغيرات المناخية، نقص الموارد والأزمات الأمنية المتصاعدة.

في المقابل تروج روسيا لفكرة بناء نظام أمني جماعي خاص بها من خلال منظمة معاهدة الأمن الجماعي. تهدف هذه المنظمة إلى ضمان الأمن في الفضاء ما بعد السوفيتي مما يتعارض مع تطلعات الناتو. هذا التنافس الأمني يزداد تعقيدًا في ظل التوترات الجيوسياسية، حيث تجد دول أوروبا الشرقية نفسها في وضع معقد بين الانتماء إلى الناتو أو التحالف مع روسيا في إطار منظمة الأمن الجماعي.[2]

التحديات الأمنية الحديثة، مثل التهديدات السيبرانية والهجمات غير التقليدية، تجعل التعاون بين الدول الأعضاء في الناتو أكثر ضرورة من أي وقت مضى. كما أن هذه الديناميكيات الأمنية العالمية تُضيف طبقة جديدة من التعقيد إلى التوترات الجيوسياسية في المنطقة، حيث تصبح الخيارات الاستراتيجية أمام الدول في أوروبا الشرقية أكثر صعوبة في ظل التطورات العالمية الراهنة[3].

المطلب الرابع: الاتفاقيات الروسية: معاهدات الحد من الأسلحة النووية(START)

1- معاهدة START والتعاون النووي بين موسكو وواشنطن

تعتبر معاهدة الحد من الأسلحة الاستراتيجية (START) إحدى أهم الاتفاقيات التي وقعتها الولايات المتحدة وروسيا في إطار سعيهما للحد من الترسانة النووية. تم توقيعSTART الأولى في عام 1991 بين الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي السابق، وكان يهدف إلى تقليص عدد الأسلحة النووية الاستراتيجية. ثم تلا ذلك توقيع STARTالثانية في 1993، والذي كان يهدف إلى المزيد من التخفيضات، لكنه لم يدخل حيز التنفيذ بسبب التوترات بين الدولتين بعد تفكك الاتحاد السوفيتي.

[1] Ralph Clem. 2018. "Military Exercises as Geopolitical Messaging in the NATO-Russia Dynamic: Reassurance, Deterrence, and (In)stability". The Strategist 02 (01). p 132-134
[2] Ivaylo Angelov. 2019. "the security environment and the challenges to the european union and nato in the field of security". international scientific journal "security & future". p 18-20
[3] Dmitry Rogozin. 2009. Russia, NATO, and the Future of European Security.208223 . Belgique : CHATHAM HOUSE. p 02-03

في عام 2010، تم التوقيع على معاهدة نيو START بين الولايات المتحدة وروسيا بهدف تقليص الأسلحة النووية الاستراتيجية بنسبة 30%. هذه المعاهدة تمثل مرحلة متقدمة في التعاون النووي بين موسكو وواشنطن، حيث تهدف إلى تعزيز الشفافية وتقليل المخاطر النووية من خلال آلية تفتيش ورصد فعالة.

ورغم هذا التعاون بين الجانبين، فإن العلاقة بين روسيا والولايات المتحدة قد شهدت تراجعًا كبيرًا خلال فترة حكم الرئيس الروسي فلاديمير بوتين، مما أدى إلى تفاقم عدم الثقة بين الطرفين.

ومع ظهور تهديدات جديدة، مثل الأنظمة الدفاعية الحديثة والتهديدات السيبرانية، أصبح من الضروري إعادة التفكير في معاهدات الحد من الأسلحة النووية. وفي الوقت نفسه، تستمر التوترات الجيوسياسية في التأثير على تقدم هذه المعاهدات، حيث تشير بعض التقارير إلى أن روسيا والولايات المتحدة قد لا يواصلان التفاوض حول معاهدة جديدة بعد انتهاء معاهدة نيو STARTفي عام 2026، إلا إذا تم التغلب على العقبات الحالية مثل النزاع حول الحرب في أوكرانيا[1].

2- الانسحاب من معاهدة INF وأثره على التوازن الاستراتيجي

في عام 2019، أعلنت الولايات المتحدة عن انسحابها من معاهدة الأسلحة النووية (INF)الموقعة في 1987، وهو انسحاب قوبل برد فعل سريع من روسيا. كانت المعاهدة تهدف إلى القضاء على الصواريخ النووية والتقليدية المتوسطة المدى، مما ساعد على تخفيض التهديدات النووية في أوروبا.

الانسحاب الأمريكي من المعاهدة أدى إلى تصعيد التوترات بين روسيا والغرب، حيث بدأت روسيا بتطوير أسلحة جديدة كانت محظورة بموجب المعاهدة. هذا التطور كان له تأثير مباشر على التوازن الاستراتيجي في أوروبا، حيث خلقت هذه الأسلحة الجديدة تهديدًا غير مسبوق لدول حلف الناتو، مما رفع حدة الصراع الاستراتيجي في المنطقة[2].

من ناحية أخرى يُنظر إلى هذا التطور على أنه قد يعرض معاهدة نيو START للخطر. ومع اقتراب انتهاء صلاحية في عام 2026، قد يتسبب التصعيد بين الولايات المتحدة وروسيا في عدم تمديد المعاهدة، مما يترك العالم دون آلية موثوقة للحد من الأسلحة النووية الاستراتيجية. هذا التصعيد قد يؤدي إلى سباق تسلح نووي في أوروبا وآسيا، ويزيد من تعقيد التوازن بين القوى النووية الكبرى.

هذه التطورات تشير إلى أن التوازن الاستراتيجي بين القوى النووية الكبرى في حالة من التقلب، مع احتمالية كبيرة لزيادة التوترات وسباق التسلح النووي في المستقبل[3].

---

[1] Jessica Rogers ،Matt Kordaو ،Hans M. Kristensen. 2022. "The long view: Strategic arms control after the New START Treaty". Bulletin of the Atomic Scientists 78 (06). p 347-348.
[2] Stephen J. Cimbala. 2019. "The INF Treaty and New START: Escalation Control, Strategic Fatalism, and the Role of Cyber". Cyber, Intelligence, and Security 03 (01). p 42-44
[3] Jessica Rogers ،Matt Kordaو ،Hans M. Kristensen. 2022. p 352-354.

3- مستقبل معاهدة "نيو ستارت" في ظل التوترات الحالية

في ظل التوترات المتصاعدة بين روسيا والغرب، أصبح مستقبل معاهدة نيو START غير واضح. تشير التحليلات إلى أن البيئة السياسية الحالية قد تجعل من الصعب الحفاظ على استمرارية هذا الاتفاق في المستقبل.

تواجه المعاهدة عدة تحديات في ظل التنافس الاستراتيجي بين القوى الكبرى، مثل الانتشار النووي في دول أخرى، وظهور أسلحة نووية جديدة .إضافة إلى ذلك، توجد دعوات من بعض الأطراف السياسية في الولايات المتحدة وروسيا للانسحاب أو إعادة التفاوض بشأن المعاهدة لتشمل الأسلحة النووية التكتيكية وصواريخ أخرى.

من جهة أخرى، يرى خبراء في مجال السياسة النووية أن انهيار معاهدة نيو START سيكون له تداعيات كبيرة على الاستقرار النووي العالمي، حيث قد يعيد السباق النووي إلى مرحلة جديدة من التسلح غير المنظم[1].

المبحث الثالث: التنافس العسكري الاستراتيجي

في ظل التنافس العسكري بين القوى الكبرى، وعلى رأسها الولايات المتحدة وروسيا، عادت سباقات التسلح إلى الواجهة، ولكن بأبعاد أكثر تعقيدًا وتنوعًا مما كانت عليه خلال الحرب الباردة . لم تعد مظاهر هذا التنافس مقتصرة على امتلاك الأسلحة النووية فحسب، بل امتدت لتشمل تطوير تكنولوجيا جديدة من الأسلحة، إضافةً إلى التحديث المستمر للترسانات التقليدية وغير التقليدية.

في هذا السياق، تتداخل الأبعاد العسكرية مع الأبعاد التقنية والجيوسياسية، مما يفرض تحديات جديدة على منظومة الأمن الدولي، ويضع معاهدات الحد من التسلح أمام اختبارات غير مسبوقة. ينقسم هذا المبحث إلى أربعة مطالب رئيسية تستعرض أبرز مظاهر هذا التنافس :من سباق التسلح النووي والتقليدي، إلى خريطة الانتشار العسكري للقواعد الأمريكية والروسية، وصولًا إلى التحولات في طبيعة الحروب الحديثة من خلال استخدام الذكاء الاصطناعي والهجمات السيبرانية، بما يعكس مدى تشعب وتعقيد البيئة الاستراتيجية الدولية في عصر ما بعد القطبية الأحادية.

المطلب الأول: الأسلحة النووية وتحديات الحد من التسلح

1- سباق التسلح النووي: الماضي والحاضر

شكّل سباق التسلح النووي أحد أبرز سمات العلاقات الدولية خلال الحرب الباردة، حيث تنافست الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي على امتلاك وتطوير ترسانات ضخمة من الأسلحة النووية بهدف تحقيق الردع المتبادل. وقد أدى هذا التنافس إلى توقيع عدة اتفاقيات للحد من التسلح مثل معاهدات SALT وSTART، التي ساهمت في تخفيض نسبي لمستوى التهديد النووي وتعزيز الشفافية والثقة بين الطرفين.

[1] S M ،Nazmuz Sakib. 2022. "The impact of renewal of the 'New START Treaty' on the Prospects of a new arms race in the future". p 09

ومع نهاية الحرب الباردة، شهد العالم فترة من الانفراج في السياسات النووية، لكن العقدين الأخيرين شهدا تصاعدًا جديدًا في سباق التسلح، خاصة مع سعي قوى كبرى مثل روسيا والصين إلى تحديث قدراتها النووية، وتزايد التوترات الجيوسياسية، فضلاً عن تحديات مثل الأسلحة غير التقليدية والهجمات السيبرانية.[1]

وبالتالي، فإن السباق نحو التسلح لا يزال حاضرًا، وإن اختلفت أدواته وأبعاده، ما يجعل من الجهود الدولية لضبط التسلح والتعاون في الأمن الجماعي ضرورةً أكثر إلحاحًا من أي وقت مضى.[2]

2- تحديث الترسانات النووية لدى الطرفين

أ- الولايات المتحدة الأمريكية:

تستثمر الولايات المتحدة بشكل كبير في تحديث ترسانتها النووية، مع تقديرات تشير إلى أن تكاليف تحديث القوات النووية قد تصل إلى 946 مليار دولار حتى عام 2034. يشمل ذلك تطوير صواريخ باليستية عابرة للقارات جديدة، بالإضافة إلى تحديث منشآت القيادة والسيطرة والاتصالات النووية.[3]

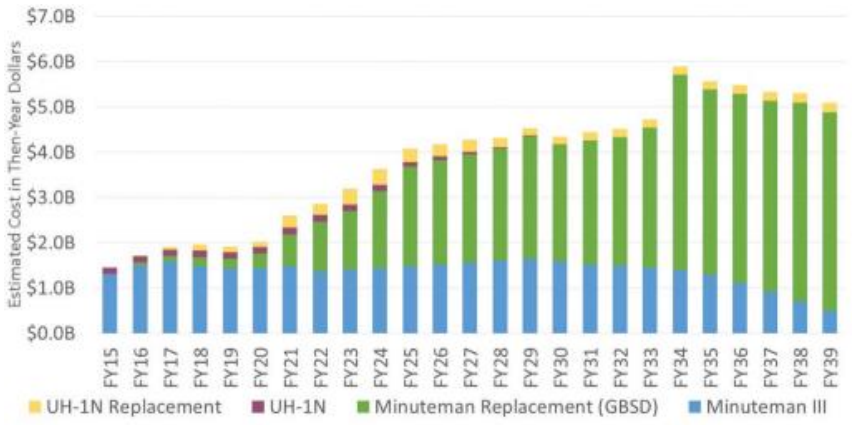

شكل (1): تقدير التكاليف النووية المرتبطة بأنظمة التوصيل الأرضية

ب- روسيا:

تتفق المصادر على أن روسيا تواصل تحديث ترسانتها النووية بشكل شامل، مع الحفاظ على "الثالوث النووي الذي يشمل الصواريخ الباليستية العابرة للقارات، والغواصات النووية، والقاذفات الاستراتيجية. ويُعد تطوير أنظمة تسليح متقدمة، مما يعكس توجهًا نحو تعزيز القدرات الهجومية والردعية في آنٍ واحد. كما تشير التحليلات إلى أن العقيدة النووية الروسية شهدت تحولات ملحوظة، أبرزها خفض العتبة المحتملة لاستخدام الأسلحة النووية، بما يسمح باللجوء

[1] Lisa M. Schenck وRobert A. Youmans. 2012. "From Star om Start to Finish : A Hist o Finish : A Historical Re orical Review of Nuclear Arms Contr view of Nuclear Arms Control Treaties and Star eaties and Starting Ov ting Over With the New Star er With the New Start". GW Law Faculty Publications & Other Works20 .p 402.

[2] Lisa M. Schenck ،Robert A. Youmans. 2012. op.cite. p 433.

[3] Todd Harrison, even Braden Montgomery. 2015. the cost of U.S. nuclear forces from bca to bow wave and beyond. Washington, DC : Center for Strategic and Budgetary Assessments. p 22-26

إليها في سياقات لا ترقى إلى تهديد وجود الدولة، الأمر الذي أثار جدلاً واسعًا حول طبيعة الاستراتيجية النووية الروسية وحدود استخدامها المحتمل[1].

3- الرؤية الروسية والأمريكية لأمن الردع النووي

أ- الولايات المتحدة الأمريكية:

تعتمد الولايات المتحدة في استراتيجيتها النووية على عقيدة "الدمار المؤكد المتبادل" (MAD)، التي تقوم على مبدأ أن أي هجوم نووي سيؤدي إلى رد نووي شامل من الطرف الآخر، مما يؤدي إلى دمار متبادل. الهدف من هذه العقيدة هو منع استخدام الأسلحة النووية من خلال ضمان أن أي طرف يشن هجومًا نوويًا سيواجه عواقب مدمرة. في السنوات الأخيرة، سعت الولايات المتحدة إلى تطوير أسلحة نووية أصغر وأكثر دقة للحد من الأضرار الجانبية والدمار الشامل، مع الحفاظ على هدف الردع الأساسي. بالرغم من هذه التعديلات، يظل الردع النووي هو الأساس في السياسة الأمنية الأمريكية لضمان عدم تصعيد الأزمات إلى حروب نووية[2].

ب- روسيا:

روسيا تتبع عقيدة الردع النووي التي تستند إلى الحفاظ على القدرة على الرد باستخدام الأسلحة النووية حتى في حالة الهجوم التقليدي. في إطار هذه العقيدة، قامت روسيا بتطوير أسلحة نووية تكتيكية جديدة بهدف تقليل العتبة لاستخدام الأسلحة النووية في النزاعات الإقليمية. هذه الاستراتيجية ترتكز على مفهوم "الردع الاستراتيجي"، حيث تُعتبر الأسلحة النووية عنصرًا أساسيًا، لكنها تشمل أيضًا مجموعة من الوسائل التقليدية وغير العسكرية لإدارة التصعيد وتحقيق مرونة أكبر دون تجاوز العتبة النووية.

مع تزايد الضغط على ترسانة الأسلحة التقليدية الدقيقة بسبب الحرب في أوكرانيا، من المتوقع أن يزيد اعتماد روسيا على الأسلحة النووية غير الاستراتيجية في المستقبل. هذه التطورات قد تؤدي إلى تقويض الاستقرار في الأزمات في أوروبا وتزيد من صعوبة التوصل إلى اتفاقيات للحد من الأسلحة النووية في المستقبل[3].

---

[1] Hans M. Kristensen، Robert S. Norris. 2018. "Russian nuclear forces, 2018". BULLETIN OF THE ATOMIC SCIENTISTS 74 (03). P 187

[2] Henry D. Sokolski. 2004. Getting MAD: Nuclear Mutual Assured Destruction, Its Origins and Practice. USA: USAWC Press. p 06

[3] Lydia Wachs. 2022. "The Role of Nuclear Weapons in Russia's Strategic Deterrence: implications for European security and nuclear arms control". SWP Comment. p 01

المطلب الثاني: سباق التسلح التقليدي والحديث

1- الصواريخ الفرط صوتية: بين الخيال والواقع

الصواريخ الفرط صوتية هي صواريخ قادرة على الوصول إلى سرعات تفوق سرعة الصوت بأكثر من 5 مرات. تمثل هذه الأسلحة تحديًا تقنيًا كبيرًا لأنها تستطيع المناورة في الجو، مما يجعلها أكثر صعوبة في الاعتراض من الصواريخ الباليستية التقليدية[1].

الولايات المتحدة وروسيا والصين قد دخلوا في سباق لتطوير هذه الأنظمة، مع اعتقاد العديد من الخبراء أن الصواريخ الفرط صوتية ستكون جزءًا أساسيًا من مستقبل الحروب العسكرية. لكن هناك مخاوف من أن هذه الأسلحة قد تزيد من خطر التصعيد النووي، حيث يمكن استخدامها كسلاح نووي موجه بسرعة تفوق قدرة الأنظمة الدفاعية الحالية[2].

2- عسكرة الفضاء

أن ضعف الولايات المتحدة في مجال الفضاء قد جعلها عرضة للاعتداءات الروسية، حيث نجحت روسيا في دمج عملياتها العسكرية والفضائية والصاروخية في عام 2015، مما عزز قدرتها على استغلال الفضاء لأغراض عسكرية.

هذا الإصلاح الروسي لم يواكبه إصلاح مماثل في الولايات المتحدة، مما أتاح لروسيا فرصة استغلال الثغرات الفضائية للهجوم على الأقمار الصناعية الأمريكية، مما يشكل تهديدًا مباشرًا لقدرة الولايات المتحدة على الرد على التهديدات العسكرية. في المقابل، أُعيد تشكيل القوات الفضائية الروسية بعد انهيار الاتحاد السوفيتي في عام 1992، وعُززت بشكل كبير في 2015 من خلال دمجها مع القوات الجوية الروسية، مما ساعد على تحسين التنسيق بين المجالات الفضائية والعسكرية. مما يعكس تطورًا متسارعًا في عسكرة الفضاء[3].

3- موقف كل طرف من استخدام الأسلحة غير التقليدية

أ- الولايات المتحدة الأمريكية:

تؤكد الولايات المتحدة على استراتيجية الردع كركيزة أساسية في تعاملها مع التهديدات المتقدمة، حيث تعتمد على مزيج من القدرات النووية والتقليدية ضمن عقيدتها الدفاعية لضمان تفوقها العسكري. وفي مواجهة البيئة الأمنية المتغيرة والتنافس المتصاعد مع قوى كبرى مثل روسيا والصين، تسعى واشنطن إلى تطوير تقنيات عسكرية غير تقليدية، بما في ذلك الأنظمة

[1] Abdulmajid M. Na’inna ،Vladmir Anti-Dwanso. 2022. "Arms Race In The 21st Century: Consequences And Mitigating Measures". Global Journal Of Social Sciences 21 .p 50

[2] Aarten ،Sander Ruben. 2020. "The impact of hypersonic missiles on strategic stability Russia, China, and the US ". MILITAIRE SPECTATOR. p 182

[3] Stefan Cako. 2020. "The Challenges of Russian Militarization in Outer Space". analys & perspektiv. p 149-155

الفرط صوتية والذكاء الاصطناعي والقدرات المرتبطة بالفضاء، وذلك بهدف تعزيز سرعة القرار، وتوسيع قدراتها الهجومية والدفاعية، وتقليص الفجوات في الردع.[1]

ب- روسيا:

في سياق التنافس الجيوسياسي المتصاعد تعتمد روسيا استراتيجية تهدف إلى تحقيق توازن الردع مع الولايات المتحدة وحلف شمال الأطلسي، وذلك من خلال تطوير قدرات عسكرية غير تقليدية ومتقدمة. وتُعد هذه الاستراتيجية وسيلة لتعويض التراجع النسبي في مكانتها الدولية، حيث تسعى روسيا إلى توسيع ترسانتها من الأسلحة النووية والتقليدية الدقيقة، مع تطوير تقنيات متطورة قادرة على اختراق أنظمة الدفاع الغربية. في هذا الإطار، تُولي روسيا أهمية خاصة لتعزيز قدراتها العسكرية في الفضاء الخارجي، بما يضمن تكامل هذه القدرات ضمن بنية استراتيجيتها الدفاعية الشاملة.

يأتي هذا التوجه في وقت تشهد فيه البيئة الاستراتيجية تحولًا نحو تعددية قطبية في مجالي الردع النووي والتقليدي، وهو ما يضيف أبعادًا جديدة للتحديات التي تواجه الاستقرار الاستراتيجي في أوروبا. في ظل هذه التحولات، يبرز الحاجة إلى إعادة النظر في ترتيبات الردع والسيطرة على التسلح لضمان التوازن الاستراتيجي في مواجهة هذه التحديات المتزايدة[2].

المطلب الثالث: القواعد العسكرية (الانتشار الأمريكي في أوروبا والرد الروسي)

1- خارطة القواعد العسكرية الأمريكية في أوروبا

تتمركز القواعد العسكرية الأمريكية في أوروبا بشكل رئيسي في كل من ألمانيا وإيطاليا، مع وجود قواعد إضافية في المملكة المتحدة، بلجيكا، هولندا، بولندا، ورومانيا، وذلك في إطار استراتيجية متعددة الأبعاد تعزز الوجود الأمريكي في القارة منذ نهاية الحرب العالمية الثانية. تُعد قاعدة رامشتاين الجوية في ألمانيا من أبرز هذه القواعد، حيث تُستخدم كنقطة انطلاق للعمليات الجوية الأمريكية في الشرق الأوسط وآسيا، بينما تُعد قاعدة نابولي البحرية في إيطاليا مقرًا لقيادة العمليات الأمريكية في البحر الأبيض المتوسط.

شهد الوجود العسكري الأمريكي في أوروبا تطورًا كبيرًا خلال العقود الماضية، إذ تراجع بعد الحرب الباردة إلى مستويات منخفضة، ثم عاد ليتصاعد تدريجيًا، خصوصًا بعد ضم روسيا لشبه جزيرة القرم عام 2014، وتصاعدت وتيرته بشكل كبير بعد الغزو الروسي الشامل لأوكرانيا عام 2022. رداً على هذا التهديد، نشرت الولايات المتحدة قوات إضافية في شرق أوروبا.

---

[1] Paul van Hooft ،Lotje Boswinkel و ،Tim Sweijs. 2022. Shifting sands of strategic stability Towards a new arms control agenda.9789492102942 . The Hague Centre for Strategic Studies. P 01-02.

[2] Paul van Hooft ،Lotje Boswinkel و ،Tim Sweijs. 2022. Shifting sands of strategic stability Towards a new arms control agenda.9789492102942 . The Hague Centre for Strategic Studies. P 08-09.

وقد لعب الردع النووي دوراً محورياً في الاستراتيجية الأمريكية، خصوصًا خلال الحرب الباردة، حيث اعتمدت واشنطن على سياسة الرد الشامل. قبل أن تتحول إلى استراتيجية الردع المرن، والتي هدفت إلى خلق توازن أكثر واقعية مع القدرات النووية السوفيتية المتطورة. كما عززت الولايات المتحدة وجودها في أوروبا خلال السبعينات والثمانينات عبر نشر صواريخ متوسطة المدى، في إطار استراتيجية المسارين التي جمعت بين نشر الأسلحة والمفاوضات.

هذا الانتشار العسكري الواسع يُعد جزءاً من استراتيجية الردع المتقدم، ويهدف إلى طمأنة الحلفاء الأوروبيين، وردع روسيا عن أي تحرك عدائي ضد دول حلف الناتو، خاصة في منطقة أوروبا الشرقية، والبلطيق، والبحر الأسود[1].

خريطة (3): الوضع العسكري الأمريكي في أوروبا، 2025[2]

2- القواعد الروسية في القرم وسوريا كنقطة ارتكاز

أ- القواعد العسكرية الروسية في القرم

تُعتبر شبه جزيرة القرم مركزًا استراتيجيًا هامًا لروسيا، حيث تحتضن قاعدة سيفاستوبول البحرية، المقر الرئيسي لأسطول البحر الأسود الروسي .تُوفر هذه القاعدة لموسكو منفذًا دائمًا إلى المياه الدافئة، مما يُمكّنها من إسقاط قوتها العسكرية في البحر الأسود ومنه إلى البحر الأبيض المتوسط والمحيطات الأبعد[3].

ب- القواعد العسكرية الروسية في سوريا

تسعى روسيا إلى الحفاظ على وجودها العسكري في سوريا من خلال قاعدتين رئيسيتين: القاعدة البحرية في طرطوس والقاعدة الجوية في حميميم. تُعد طرطوس مركزًا لوجستيًا حيويًا لدعم الأسطول الروسي في البحر المتوسط، بينما تُستخدم قاعدة حميميم كنقطة عبور رئيسية

[1] Seamus P. Daniels وSeth G. Jones. 2025. "Deterring Russia: U.S. Military Posture in Europe". CSIS Center for Strategic and International Studues. https://n9.cl/2dtk8 .
[2] Seamus P. Daniels وSeth G. Jones. 2025. https://n9.cl/2dtk8 .
[3] "Crimea's Strategic Value to Russia". 2014. CSIS Center for Strategic and International Studues. https://n9.cl/qzls2p .

للعمليات الروسية في مناطق أخرى. وتأتي أهمية هذه القواعد ضمن مساعي موسكو للحفاظ على نفوذها الإقليمي، خاصة في ظل المتغيرات السياسية، حيث طرحت روسيا إمكانية إعادة توظيف هذه القواعد لأغراض إنسانية. وقد أبرمت روسيا اتفاقيات تمنحها استخدام هذه القواعد مجانًا لمدد طويلة، مع امتيازات خاصة تتعلق بوضع قواتها وعملياتها داخل الأراضي السورية[1].

3- التوازن العسكري في البلطيق والبحر الأسود

تعد منطقتا البلطيق والبحر الأسود من المناطق الحساسة عسكريًا، حيث أن التواجد العسكري الأمريكي في دول البلطيق يعزز من قدرة الناتو على الرد السريع في حالة حدوث تهديدات. من ناحية أخرى، تواصل روسيا تعزيز وجودها العسكري في البحر الأسود ومنطقة القرم، مما يساهم في تعقيد التوازن العسكري في المنطقة. في هذا السياق، يعتبر الصراع المستمر في أوكرانيا، من أهم العوامل التي تؤثر على الوضع الأمني في أوروبا.

وفي هذا السياق، يواصل التحليل الأمريكي التركيز على التهديدات الاستراتيجية الناتجة عن التصعيد العسكري الروسي في المنطقة. وتعتبر الولايات المتحدة أن من الضروري الحفاظ على وجود عسكري دائم في أوروبا لردع العدوان الروسي على الحدود الشرقية للناتو، ولضمان الاستعداد لمواجهة تهديدات متعددة في مناطق أخرى، مثل منطقة البحر الكاريبي وشبه الجزيرة الكورية. في الوقت نفسه، تبقى القواعد العسكرية الروسية في البحر الأسود، مثل قاعدة حميميم الجوية وقاعدة طرطوس البحرية، مراكز استراتيجية لتوسيع النفوذ العسكري الروسي في المنطقة، بما يتماشى مع أولويات روسيا في ضمان استدامة قوتها العسكرية على الساحة الدولية.

بناءً على ذلك، يستمر النقاش حول تعزيز التعاون العسكري بين الولايات المتحدة وحلفائها الأوروبيين في مواجهة التحديات المترتبة على التصعيد العسكري الروسي، مع التأكيد على أهمية دعم القدرات العسكرية الأوروبية، خاصة في ظل التحديات المرتبطة بالقدرات اللوجستية والدفاعية[2].

4- الأبعاد الاستراتيجية للانتشار العسكري المتبادل

الانتشار العسكري المتبادل بين الولايات المتحدة وروسيا في أوروبا يعكس التنافس الاستراتيجي المستمر بين القوتين العظميين، حيث يسعى كل طرف لتعزيز نفوذه العسكري في المنطقة. الوجود العسكري الأمريكي في أوروبا يهدف إلى ردع التهديدات الروسية من خلال تعزيز قدرات الناتو في مواجهة أي تهديد محتمل. ومن ناحية أخرى، تسعى روسيا إلى تعزيز وجودها العسكري في مناطق مثل القرم وسوريا لتوسيع نفوذها الإقليمي والدولي، مما يعقد التوازن العسكري في المنطقة.

تقليص الوجود العسكري الأمريكي في أوروبا قد يؤدي إلى تقوية الموقف الروسي، مما يشجع موسكو على اتخاذ إجراءات استفزازية قد تهدد الأمن الأوروبي. كما أن تراجع قوة الردع

[1] Witold Rodkiewicz. 2025. "Russia strives to retain its military bases in Syria". OSW Centre for Eastern Studies Osrodek Studiow Wschodnich . https://n9.cl/igvku .
[2] Seamus P. Daniels وSeth G. Jones. 2025. https://n9.cl/2dtk8 .

الأمريكية في أوروبا قد يعزز من تصاعد التوترات مع روسيا ويزيد من الشكوك لدى الحلفاء الأوروبيين بشأن التزام الولايات المتحدة بالدفاع عن المنطقة. علاوة على ذلك، يشير التحليل إلى أن استمرار روسيا في تحدي النظام الدولي من خلال سياسات عدوانية في أوكرانيا وسوريا، إلى جانب تعاونها المتزايد مع الصين، يُعد من التهديدات الجوهرية التي تفرض على الولايات المتحدة الحفاظ على وجود عسكري قوي في أوروبا لضمان الأمن والاستقرار الإقليميين[1].

المطلب الرابع: التكنولوجيا العسكرية (الذكاء الصناعي والحرب الإلكترونية)

1- الذكاء الاصطناعي في التخطيط العسكري

تُولي كل من الولايات المتحدة وروسيا اهتمامًا متزايدًا بتطوير وتوظيف الذكاء الاصطناعي في المجال العسكري، باعتباره أداة استراتيجية لتعزيز القدرات القتالية والتخطيط العملياتي.

تستخدم الولايات المتحدة الذكاء الاصطناعي بشكل رئيسي في المهام الدفاعية، مثل تحليل البيانات الضخمة لاكتشاف التهديدات، حماية البنى التحتية العسكرية من الهجمات السيبرانية، ورصد الأنشطة المعادية عبر تقنيات الذكاء الاصطناعي المتقدمة.

في المقابل تتبنى روسيا مقاربة أكثر هجومية، حيث تدمج الذكاء الاصطناعي ضمن عقيدتها العسكرية لتوجيه عمليات التأثير، تنفيذ هجمات معلوماتية، وتعزيز قدرة قواتها على العمل في بيئات معقدة من خلال الدمج بين الأنظمة الذكية والعمليات التقليدية. ويشمل ذلك تطوير قدرات تحليل البيانات التكتيكية، واستخدام الذكاء الاصطناعي لتنسيق العمليات بين الوحدات المختلفة. هذا التنافس يعكس تحوّل الذكاء الاصطناعي إلى عنصر حاسم في هندسة الصراع المسلح الحديث، وركيزة أساسية في بناء تفوق عسكري تكنولوجي[2].

2- أنظمة الدفاع والهجوم الإلكترونية المتطورة

في سياق الصراع الحديث بين القوى الكبرى، مثل روسيا والصين والولايات المتحدة، أصبحت الأنظمة الدفاعية والهجومية الإلكترونية جزءًا أساسيًا من استراتيجيات العمليات العسكرية. تزايد الاعتماد على الحرب الإلكترونية والهجمات السيبرانية باعتبارها أدوات قوية للضغط على الأنظمة العسكرية والسياسية للدول المستهدفة، ما يعكس تحولًا في طريقة التفكير الاستراتيجي خلال الفترة الأخيرة.

الاستراتيجية العسكرية الروسية، على سبيل المثال، تطورت لتشمل الهجمات الإلكترونية في إطار الحرب الهجينة والحرب المعلوماتية .لا تقتصر هذه الهجمات على النيل من قدرة الخصم العسكرية فحسب، بل تمتد لتشمل شل النظام الاجتماعي والسياسي بالكامل، مما يؤثر بشكل كبير على القيادة والسيطرة في الدولة المستهدفة. في هذا السياق، تعتبر الهجمات السيبرانية وسيلة فعالة لإحداث صدمة للنظام المعادي، مما يؤدي إلى إضعافه بشكل تدريجي ويجعل من الصعب عليه المقاومة أو الرد الفعّال.

---

[1] Seamus P. Daniels وSeth G. Jones. 2025. https://n9.cl/2dtk8 .

[2] Lance Y. Hunter وOthers. 2024. "Artificial intelligence and information warfare in major power states: how the US, China, and Russia are using artificial intelligence in their information warfare and influence operations". Defense & Security Analysis 41 (01). p 15 and 24-25

أما الولايات المتحدة فقد طورت استراتيجياتها العسكرية بشكل مشابه، حيث تدمج الهجمات السيبرانية في إطار العمليات متعددة المجالات .تستخدم الولايات المتحدة الهجمات الإلكترونية لضرب النظام التكنولوجي للعدو، ما يعزز من فاعلية العمليات العسكرية ويضعف قدرة الخصم على الرد السريع. في هذا السياق، تركز الولايات المتحدة على تكامل مختلف المجالات القتالية، من بينها الهجمات الإلكترونية، بهدف تعزيز القدرة على السيطرة والتحكم في ساحة المعركة.

أنظمة الهجوم والدفاع الإلكترونية المتطورة تلعب دورًا محوريًا في الحروب الحديثة، حيث لا تقتصر فقط على المجال العسكري التقليدي، بل تشمل أيضًا تعطيل الأنظمة المعلوماتية والقيادية للدول المستهدفة، مما يجعل هذه الأنظمة أداة حاسمة في الصراعات المستقبلية بين القوى الكبرى[1].

3- صعود الحرب السيبرانية كجبهة مستقلة للصراع

أصبحت الحرب السيبرانية ساحة مستقلة للصراع، تُستخدم فيها الهجمات الإلكترونية كجزء من الاستراتيجيات العسكرية لتحقيق أهداف سياسية، اقتصادية، وأمنية. أصبع الذكاء الاصطناعي جزءًا أساسيًا من استراتيجيات الدول الكبرى مثل الولايات المتحدة وروسيا، حيث يتم استخدامه لتحليل البيانات، التنبؤ بالتهديدات، وتحقيق التفوق العسكري في ساحات المعركة. وفي نفس السياق، تُستخدم الهجمات الإلكترونية من قبل الولايات المتحدة وروسيا في استراتيجياتهم العسكرية الحديثة لتحقيق تفوق في مجالات متعددة تشمل الحرب المعلوماتية، الدفاع السيبراني، والهجمات الرقمية.[2]

[1] Peter Layton. (2021). Fighting Artificial Intelligence Battles Operational Concepts For Future Ai-Enabled Wars. Australia: Department of Defence. p 26-28

[2] Allen Gregory C و،others. 2018. Strategic Competition in an Era of Artificial Intelligence. Washington. DC: CNASDC. p 09-11

الفصل الثالث:
انعكاسات الصراع
الجيوسياسي على العالم

الفصل الثالث: انعكاسات الصراع الجيوسياسي على العالم

تشكل الحرب الروسية – الأوكرانية نقطة تحوّل مفصلية في النظام الدولي، حيث لم تعد تداعياتها محصورة في الإطار الجغرافي لأوروبا الشرقية .فرضت هذه الحرب واقعًا استراتيجيًا جديدًا، وأعادت تسليط الضوء على التنافس بين القوى الكبرى، في ظل نظام دولي يتجه نحو مزيد من الاستقطاب والتعقيد.

ينقسم هذا الفصل إلى ثلاثة مباحث رئيسية، تُعالج مواقف الفواعل الدولية، والتحولات الناتجة عن الحرب. يتناول المبحث الأول مواقف القوى الكبرى من الحرب، ويحلل التوجهات الاستراتيجية لكل من الولايات المتحدة وروسيا والصين، بالإضافة إلى مواقف الاتحاد الأوروبي .

أما المبحث الثاني فيركز على الانعكاسات الحرب على النظام الدولي وتزايد الاعتماد على أدوات غير تقليدية في المواجهة، مثل الحرب السيبرانية والدعائية والاقتصادية .كما يناقش هذا المبحث تصاعد التوترات بين الشرق والغرب.

وفي المبحث الثالث، يتناول السيناريوهات المستقبلية التي قد تسلكها العلاقات الدولية في ظل استمرار الحرب، عبر ثلاث مسارات محتملة :سيناريو التصعيد والمواجهة المباشرة، وسيناريو التعايش عبر إدارة التوترات دون انفجار عسكري، وسيناريو التعاون من خلال استعادة الثقة والعودة إلى طاولة المفاوضات .كما يتناول هذا المبحث العوامل المؤثرة في هذه السيناريوهات.

المبحث الاول: تأثير التوترات الأمريكية الروسية على الاستقرار العالمي

شهد النظام الدولي منذ اندلاع الحرب الروسية الأوكرانية في فبراير 2022حالة من التوتر المتصاعد بين الولايات المتحدة وروسيا، ما أدى إلى إعادة تشكيل التوازنات الدولية على نحو واسع النطاق. لينعكس على بنية النظام العالمي.

يناقش هذا المبحث تأثير هذه التوترات على الاستقرار العالمي من خلال أربعة مطالب رئيسية .يستعرض المطلب الأول أثر الصراع الروسي الأوكراني على الأمن والسياسات داخل أوروبا. أما المطلب الثاني فيسلط الضوء على التدخلات الدولية في الشرق الأوسط، التي تحوّلت إلى ساحة صراع غير مباشر بين القوى الكبرى. ويستعرض المطلب الثالث الدور الصيني كفاعل جديد يسعى لتحقيق توازن .بينما يتناول المطلب الرابع المنافسة المتصاعدة في أفريقيا بين روسيا، والولايات المتحدة، والصين، من أجل النفوذ، مما يعكس عودة مظاهر الحرب الباردة بصيغة متعددة الأقطاب.

المطلب الأول: تأثير الصراع على أوروبا (التقسيمات السياسية والأمنية)

1- التحديات الأمنية الناتجة عن الحرب في أوكرانيا

أدى النزاع المستمر في أوكرانيا إلى تهديدات أمنية مباشرة وغير مباشرة لدول الاتحاد الأوروبي. فقد أسهمت هذه الأزمة في تحويل الانتباه السياسي والجيواستراتيجي داخل الاتحاد الأوروبي نحو الشرق، مما أعاد تشكيل مركز الثقل السياسي داخل الاتحاد. في الوقت ذاته تسببت الحرب في اضطرابات كبيرة في السياسات الأوروبية التقليدية تجاه روسيا، حيث اضطرت دول

كألمانيا وفرنسا إلى مراجعة مواقفها السابقة، والتخلي عن الاعتماد الاقتصادي على روسيا، خصوصًا في مجال الطاقة.[1]

تجسد هذا التحدي أيضًا في الهجمات السيبرانية التي استهدفت البنية التحتية للطاقة في أوكرانيا، مما أثار قلقًا متزايدًا بشأن أمن الطاقة في أوروبا وتأثير هذه الهجمات على استقرار البنية التحتية الحيوية[2].

وتبقى مستقبل العلاقات بين الاتحاد الأوروبي وروسيا مرتبطًا بشكل وثيق بمدى إمكانية التوصل إلى تسوية سلمية شاملة ومستدامة، تشمل ضمانات أمنية مشتركة بمشاركة قوى دولية كبرى[3].

2- توتر العلاقات داخل الاتحاد الأوروبي وحلف الناتو

شهدت العلاقات داخل الاتحاد الأوروبي وحلف الناتو توترات متزايدة نتيجة اختلاف المواقف حول كيفية دعم أوكرانيا والتعامل مع التهديد الروسي. ففي الاتحاد الأوروبي، ظهرت انقسامات واضحة بين الدول حول خطط إعادة التسليح الضخمة التي تطالب بزيادة الإنفاق العسكري إلى مستويات غير مسبوقة، حيث أعربت دول مثل إيطاليا وإسبانيا عن تحفظات عميقة تجاه هذا التوجه ورفضت استخدام مصطلح "إعادة التسلح" بسبب المخاوف من تصاعد التوترات العسكرية وتأثير ذلك على الميزانيات الوطنية والخدمات العامة. كما عرقلت بعض الدول مثل المجر، التي تتمتع بعلاقات مقربة مع روسيا، جهود الاتحاد لدعم أوكرانيا، مما أدى إلى تأخير حزم المساعدات العسكرية وعرقلة فرض عقوبات إضافية على موسكو.[4]

وفي إطار حلف الناتو، على الرغم من التعاون المكثف مع أوكرانيا وتقديم الدعم العسكري والسياسي، إلا أن هناك صعوبات في التنسيق الكامل بين الدول الأعضاء وتوحيد مواقفهم. كل هذه العوامل تعكس تحديات كبيرة تواجه الاتحاد الأوروبي والناتو في بناء استراتيجية دفاعية موحدة ومتينة وسط الأزمة الأمنية المستمرة في أوروبا الشرقية[5].

رغم ذلك تبقى هناك جهود مستمرة لتعزيز التنسيق والتعاون بين الطرفين من أجل مواجهة التحديات الأمنية الناجمة عن الحرب[6].

3- صعود النزعات القومية وإعادة النظر في السياسات الدفاعية

---

[1] Jolyon Howorth. 2013. The Ukraine War and Its Implications for European Security. Brussels, BE: The Wilfried Martens Centre for European Studies. p 05-07

[2] Tawfiq M. Aljohani .Cyberattacks on Energy Infrastructures: Modern War Weapons. 42353. Saudi Arabia : Taibah University. p 06

[3] Jolyon Howorth. 2013. p 07

[4] Madeleine Wright ،Prashant Rao. 2025. "EU leaders fail to agree €5 billion military aid package for Ukraine". Semafor. https://n9.cl/1ps2d .

[5] Hennadiy Maksak. 2025. blue and yellow annex to the white paper on the future of european defence. Ukrainien: Ukrainian prism. p 25-27

[6] Tuomas Iso-Markku. 2024. Eu-Nato Relations in A New Threat Environment Significant Complementarity but A Lack of Strategic Cooperation. ISBN 978-951-769-789-7 Helsinki: Finnish Institute of International Affairs. p 05-06

أدى الغزو الروسي لأوكرانيا إلى إعادة إحياء النزعات القومية في مختلف أنحاء أوروبا، حيث أعادت العديد من الدول النظر في أولوياتها الوطنية، خصوصًا فيما يتعلق بالسيادة والأمن القومي. حيث دفع الصراع بعض الحكومات إلى تعزيز مفاهيم الهوية الوطنية والاستقلالية عن التكتلات الإقليمية كالاتحاد الأوروبي. هذا التحول رافقته مراجعة جذرية للسياسات الدفاعية، تمثلت في زيادة موازنات الإنفاق العسكري، وتطوير استراتيجيات دفاعية أكثر استقلالًا عن حلف الناتو، ومحاولات لتقوية الصناعات العسكرية الوطنية. هذا السياق يثير تساؤلات جدية حول مستقبل الوحدة الأوروبية، وقدرتها على الاستجابة الجماعية للتحديات الأمنية، في ظل تزايد الانقسامات الداخلية وتفاوت المصالح بين أعضائها[1].

المطلب الثاني: الشرق الأوسط: التدخلات المباشرة والغير مباشرة

1- دعم الأطراف المتنازعة في النزاعات الإقليمية

تشهد منطقة الشرق الأوسط تدخلات متعددة الأبعاد من قبل القوى الدولية الكبرى، حيث تستخدم هذه الدول النزاعات الإقليمية كمنصة لتعزيز نفوذها الجيوسياسي. في ليبيا تجسد التدخلات الروسية نموذجًا واضحًا للتوسع العسكري. تسعى روسيا عبر هذه التحركات إلى تثبيت موطئ قدم قوي في شمال أفريقيا والبحر المتوسط، وتأمين موارد نفطية حيوية، بالإضافة إلى تعزيز نفوذها في دول مجاورة. في المقابل، تدعم تركيا وقطر الحكومة الليبية المعترف بها دوليًا، مما يزيد من تعقيد الصراع ويطيل أمده.[2]

تدخلات القوى الكبرى تشمل أيضًا استخدام الأذرع العسكرية الخاصة، والأساليب الدبلوماسية، والتدريب العسكري، بالإضافة إلى استغلال الأزمات الإنسانية. وتواجه هذه التحركات الروسية ردود فعل غربية تستهدف تقليل نفوذ موسكو عبر تعزيز الدعم للفصائل المناهضة وتطوير استراتيجيات دبلوماسية وأمنية جديدة. هذه الديناميكية المعقدة تسلط الضوء على الطبيعة متعددة الأوجه للتدخلات في الشرق الأوسط، والتي تجعل من الصراعات الإقليمية ساحات لتنافس دولي مباشر وغير مباشر، يعيق فرص تحقيق السلام والتنمية المستدامة في المنطقة[3].

2- تأثير الصراع على استقرار أسواق الطاقة

الصراع الروسي-الأوكراني كان له تأثيرات واضحة على أسعار النفط العالمية، ولا سيما في منطقة الشرق الأوسط التي تعتمد بشكل كبير على إمدادات النفط. النزاعات الجيوسياسية في هذه المنطقة التي تضم أكبر احتياطيات النفط تزيد من عدم استقرار الأسواق وتؤدي إلى تقلبات حادة في الأسعار. على سبيل المثال توتر العلاقات بين روسيا والدول الأخرى أثر سلبًا على إمدادات الطاقة وخلق حالة من عدم اليقين في الأسواق. هذا التوتر زاد من تقلبات الأسعار. بالتالي

[1] David Pimenta. 2022. Opinion – The Impact of the Russia-Ukraine War on European Nationalism. ISSN 2053-8626. United Kingdom: E-International Relations.
[2] Victoria Maldonado. 2024. "Strategic Ambitions: Russia's Deepening Military and Geopolitical Footprint in Libya". Georgetown Security Studies Review. https://n9.cl/3oqny .
[3] "Libya Emerges as an Arena for U.S.-Russia Competition". 2025. The Soufan Center. https://n9.cl/7akj1g .

يبرز الصراع كعامل رئيسي في زعزعة استقرار أسواق النفط، خصوصًا في ظل تعقيداته الاقتصادية والسياسية العالمية[1].

3- التنافس على النفوذ السياسي والدبلوماسي

يشكل التنافس على النفوذ السياسي والدبلوماسي محورًا رئيسيًا في العلاقات الدولية المعاصرة، خاصة في منطقة الشرق الأوسط التي تمثل ساحة حيوية لهذا الصراع. تتداخل مصالح القوى الكبرى مع الأهداف الإقليمية للدول، حيث تسعى روسيا لتعزيز موقعها في الشرق الأوسط عبر توطيد علاقاتها التجارية والسياسية مع دول مثل السعودية والعراق ومصر والجزائر. في المقابل تحاول الولايات المتحدة وحلفاؤها الحد من هذا النفوذ الروسي عبر استخدام أدوات العقوبات الاقتصادية والدبلوماسية.[2]

إلا أن هذا التنافس يتسم بالتعقيد بسبب المصالح المتشابكة، حيث تجد بعض الدول الإقليمية نفسها في مواضع لا تسمح لها بالانحياز الكامل لأي طرف، مما يدفعها إلى تبني مواقف الحياد الإيجابي يوازن بين مصالحها الاقتصادية والسياسية وبين الضغوط الدولية. وفي هذا السياق، يظهر أن النفوذ السياسي والدبلوماسي لا يقتصر فقط على القوة العسكرية أو الاقتصادية، بل يتجسد في القدرة على بناء تحالفات مرنة تتيح للدول حماية مصالحها وتحقيق أهدافها الاستراتيجية دون الوقوع في فخ التبعية أو العزلة الدولية[3].

4- التواجد العسكري ومبيعات الأسلحة كأداة نفوذ

تستخدم القوى الكبرى التواجد العسكري ومبيعات الأسلحة كأدوات لتعزيز نفوذها في المنطقة .لعبت روسيا دورًا متزايد الأهمية في الشرق الأوسط من خلال توظيف مبيعات الأسلحة كأداة رئيسية لتعزيز حضورها العسكري وترسيخ نفوذها السياسي. وقد مكنتها هذه الاستراتيجية من استخدام صادرات السلاح كوسيلة للتغلغل في أنظمة الحكم، وفرض الحضور الروسي في مناطق النزاع والتنافس الجيوسياسي.

في السياق ذاته يُعتبر الشرق الأوسط من أهم أسواق الأسلحة الروسية بعد منطقة شمال إفريقيا. وقد ازداد هذا النفوذ بشكل لافت خلال مرحلة ما بعد الربيع العربي، حين تراجعت الولايات المتحدة عن دورها التقليدي في التسليح. في المقابل قدمت روسيا نفسها كبديل سريع وغير أيديولوجي، مستغلة الفراغ الأمريكي لتعزيز علاقاتها مع دول شمال افريقيا والشرق الأوسط، وهو ما يعكس بوضوح كيف تحوّلت تجارة السلاح إلى أداة روسية فعالة لبسط النفوذ[4].

المطلب الثالث: دور الصين كفاعل في موازنة القوى

[1] Qi Zhang ،Yi Hu ،Jianbin Jiao و،Shouyang Wang. 2024. "The impact of Russia–Ukraine war on crude oil prices: an EMC framework". Humanities and social sciences communications. p 11

[2] Anna Borshchevskaya. 2023. "Regional Ambivalence Towards Russia and Ukraine". The Great Power Competition Volume 5. 978-3-031-40450-4. Switzerland: Springer Cham. p 26-28

[3] Jens Heibach و،Luíza Cerioli. 2024. "Saudi Arabia’s ambivalent stance on the Russia-Ukraine war: Balancing regime stability and equal sovereignty". Taylor and Francis Online 45 (04). p 126

[4] Mehmet Akif Koç. 2019. The Instrumentalization of Energy and Arms Sales in Russia’s Middle East Policy. ISSN 2053-8626. United Kingdom: E-International Relations. p 05-06

1- موقف الصين من الحرب الروسية الأوكرانية

مع دخول الحرب الروسية الأوكرانية عامها الثالث دون بوادر حقيقية للسلام، برزت الصين كفاعل دبلوماسي تحاول الدول الغربية الدفع به للعب دور الوسيط نظراً لعلاقاتها الوثيقة مع موسكو وتعاونها الاقتصادي مع كييف.

طرحت الصين خطة سلام تركز على وقف إطلاق النار واستئناف المفاوضات ورفض العقوبات الأحادية، دون أن تتضمن دعوة صريحة لانسحاب القوات الروسية من أوكرانيا، وهو ما تعتبره كييف شرطاً غير قابل للتفاوض. ومع ذلك تسعى بكين إلى لعب دور صانع السلام مدفوعة بدوافع جيوسياسية واقتصادية.

تحاول الصين استثمار دور الوساطة لتقديم نفسها كقوة مسؤولة عالمياً، خصوصاً في ضوء تراجع صورة الولايات المتحدة في بعض مناطق الجنوب العالمي. في المحصلة تسير بكين على خط دبلوماسي دقيق، تسعى من خلاله إلى تعزيز مكانتها الدولية كوسيط سلام محتمل، دون التضحية بعلاقاتها الاستراتيجية مع موسكو[1].

2- أدوات التأثير الاقتصادي والدبلوماسي

تستخدم الصين نفوذها الاقتصادي كأداة رئيسية في سياستها الخارجية[2]. حيث تستخدم أدواتها الاقتصادية والدبلوماسية لتعزيز نفوذها في حل النزاعات الدولية، خاصة في ظل الحرب الروسية الأوكرانية. تستند بكين في هذا الدور إلى ترابطها التجاري القوي مع طرفي النزاع؛ إذ تعد أكبر شريك تجاري لكل من أوكرانيا وروسيا، وهو ما يمنحها موقعاً فريداً كوسيط محتمل.

كما يُعد دور الصين في البنية التحتية وإعادة الإعمار أحد عناصر جاذبيتها بالنسبة لكييف، التي ترى في بكين شريكاً استراتيجياً للمستقبل. أما دبلوماسياً يشكل المقعد الدائم للصين في مجلس الأمن حجر زاوية لنفوذها، حيث تدفع بكين نحو حلول متعددة الأطراف وتسعى إلى عقد مؤتمرات دولية لمعالجة الأزمات. كما تُعد الصين من أكبر المساهمين في عمليات حفظ السلام التابعة للأمم المتحدة، ما يعزز صورتها كدولة داعية للسلام واحترام السيادة. وتعتمد في سياستها الخارجية على خطاب غير تصادمي، وهو ما يمنحها مصداقية خاصة لدى الدول النامية. هذه المنظومة الاقتصادية والدبلوماسية تجعل من الصين فاعلاً محورياً في التوازنات الدولية، وتسهم في ترسيخ نفوذها كصانع محتمل للسلام[3].

3- شراكات استراتيجية مع روسيا مقابل توترات مع أمريكا

---

[1] إنجي مجدي. 2024. "هل تنجح 'الحكمة الصينية' في الوساطة بين موسكو وكييف؟". Independent Arabia. https://2h.ae/QPSE.

[2] قحطان السيوفي. 2022. "الحرب الأوكرانية... الصين التوازن بين الحياد والتحالف الإستراتيجي". الوطن. https://n9.cl/oi9i5.

[3] حسن، حسن عبده، مترجم. 2024. "الصين أصبحت الوسيط المفضل في النزاعات العالمية". الإمارات اليوم. https://n9.cl/yvdwq1 .

اعتمدت الصين موقف الحياد في الحرب الروسية الأوكرانية، مراوِحة بين دعمها الاستراتيجي لروسيا ومراعاتها لمصالحها مع الغرب، خاصة الولايات المتحدة. فعلى الرغم من أن بكين لم تُدن الغزو الروسي، ولم تشارك في العقوبات الغربية، فإنها لم تعترف رسمياً بضم روسيا لأراضٍ أوكرانية، متمسكة بمبدأ احترام سيادة الدول. تمثل الصين بالنسبة لروسيا شريكاً استراتيجياً واقتصادياً بالغ الأهمية. لكن في المقابل تدرك الصين أن الذهاب بعيداً في دعم موسكو قد يورطها في مواجهة مباشرة مع الغرب، ويهدد مصالحها التجارية الواسعة مع الولايات المتحدة وأوروبا[1].

المطلب الرابع: إفريقيا: التنافس على الموارد والنفوذ

1- التغلغل الروسي عبر الشركات الأمنية والمرتزقة

يشهد العالم تناميًا ملحوظًا لدور الشركات العسكرية والأمنية الخاصة، التي أصبحت أداة رئيسية في تنفيذ الاستراتيجية الروسية خارج الحدود، خصوصًا في مناطق الصراعات الهشة. فقد برز دور هذه الشركات بشكل خاص في أفريقيا، حيث وفرت خدماتها لحكومات مثل مالي وأفريقيا الوسطى[2]. ويمثل هذا النمط من التدخل تحولاً في بنية الصراع المعاصر، حيث تُسخّر الأدوات الخاصة لتحقيق مصالح الدول الكبرى في صراعات لا تخضع للرقابة الدولية، مما ينذر بتكثيف النزاعات وإطالة أمدها بما يخدم النخب المستفيدة من استمرار التوتر والفوضى[3].

2- الدور الأمريكي في تأمين الموارد الاستراتيجية

تشير الاحصائيات الحديثة إلى تصاعد ملحوظ في النفوذ الروسي داخل القارة الإفريقية، وفي هذا السياق يُحذر قادة عسكريون أمريكيون من التأثير الخبيث لهذا النوع من النفوذ، الذي يهدد استقرار القارة وأمنها على المديين المتوسط والبعيد. ويرى مراقبون أن الحرب الروسية في أوكرانيا وما تبعها من عزلة دولية دفعت موسكو إلى توسيع وجودها في إفريقيا كتعويض استراتيجي.

بناءً على ذلك، يبرز الدور الأمريكي في إفريقيا كضرورة ملحّة، ليس فقط لحماية المصالح الاستراتيجية المرتبطة بالموارد، بل أيضًا لمواجهة التحديات الجيوسياسية المتنامية. ويتطلب هذا الدور تعزيز أدوات القوة الناعمة، وتوسيع الشراكات القائمة على مبادئ الحوكمة الرشيدة واحترام السيادة، ودعم الأمن والاستقرار من خلال قنوات مشروعة وشفافة[4].

3- صعود الصين كمستثمر رئيسي وباحث عن النفوذ

---

[1] الأناضول" .2022 .الصين والأزمة الروسية الأوكرانية... حسابات الربح والخسارة (تحليل) - الصين تختار الوساطة والحياد رغم علاقتها الاستراتيجية بروسيا وتوجسها من الولايات المتحدة". https://2h.ae/BAdR .

[2] كارما أحمد. 2024. "تعزيز النفوذ الروسي في أفريقيا.. دور المقاتلين الأجانب وتشكيلات جديدة". اتحاد العالم الإسلامي . https://n9.cl/scdici .

[3] محمد بشندي. 2021. "تسليع الصراعات عبر شركات أمنية خاصة ... مرتزقة 'فاغنر' يجتاحون إفريقيا". هسبريس . https://2h.ae/zUmR .

[4] جوديث بيرغمان. 2022. "نفوذ روسيا في إفريقيا يتزايد باطّراد". الإمارات اليوم. https://2h.ae/AoDd .

برزت أفريقيا في العقد الأخير كجبهة استراتيجية حيوية ضمن السياسة الخارجية الصينية، حيث تسعى بكين إلى تعميق حضورها الاقتصادي والسياسي في القارة الأفريقية[1].

تركز الاستثمارات الصينية على تأمين الموارد الطبيعية الحيوية، إذ قدمت الصين استثمارات لإنشاء بنية تحتية أساسية مكّنتها من الوصول إلى معادن استراتيجية. كما تسعى الصين إلى الهيمنة على سلاسل التوريد العالمية عبر السيطرة على البنية التحتية في أفريقيا، مما يسهم في تعزيز حضورها الإيجابي بين الشعوب الأفريقية. تتميز استراتيجية بكين في أفريقيا بعدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول، وهو ما يجعلها شريكًا مفضلًا لدى العديد من الحكومات الأفريقية التي تفضل الابتعاد عن الشروط السياسية والحقوقية التي تفرضها القوى الغربية. ويترتب على ذلك دعم دبلوماسي قوي من الدول الأفريقية للصين في المؤسسات الدولية مثل الأمم المتحدة، مما يعزز مكانة الصين على الساحة الدولية[2].

المبحث الثاني: دور القوى الاقليمية في موازنة النفوذ بين الطرفين

القوى الإقليمية لم تعد مجرد ساحات صراع أو أدوات نفوذ، بل تحولت إلى لاعبين مستقلين يسعون لتحقيق مصالحهم الخاصة، عبر مواقف تراوح بين الشراكة والتحالف والحياد الاستراتيجي.

ويتناول هذا المبحث الدور الذي تؤديه بعض القوى الإقليمية الكبرى في موازنة النفوذ بين الولايات المتحدة وروسيا، من خلال أربع مطالب رئيسية .يركّز المطلب الأول على العلاقة المعقدة بين الصين وروسيا، بوصفها شراكة قائمة على تقاطع المصالح الاقتصادية والعسكرية. أما المطلب الثاني، فيسلط الضوء على الاتحاد الأوروبي، الذي يعيش حالة من التذبذب بين التبعية للمظلة الأمنية الأمريكية ومساعيه لتحقيق استقلال استراتيجي يعزز من دوره كفاعل دولي مستقل .ويُبرز المطلب الثالث موقف الهند المتوازن، التي تنتهج سياسة الحياد الإيجابي، محافظة على علاقاتها التقليدية مع روسيا دون التفريط في فرص التعاون مع الولايات المتحدة .في حين يتناول المطلب الرابع تركيا بوصفها لاعبًا إقليميًا يجمع بين عضويته في الناتو وتقاربه مع روسيا.

المطلب الأول: الصين الشريك الإستراتيجي لروسيا والمنافس للو.م.أ

1- تطور العلاقات العسكرية والاقتصادية بين الصين وروسيا

شهدت العلاقات الاقتصادية بين الصين وروسيا تحولًا ملحوظًا عقب العقوبات الغربية المفروضة على موسكو في أعقاب أزمة أوكرانيا عام 2014. سعت روسيا حينها إلى تعزيز سيادتها الاقتصادية وتقليل الاعتماد على الغرب، دون أن يكون هدفها استبدال هذا الاعتماد بعلاقة تبعية جديدة مع الصين. ومع ذلك شهدت الفترة من 2014 إلى 2022 ازدهارًا في صادرات روسيا إلى الصين من الموارد الطبيعية. وتركزت الاستثمارات الصينية الكبرى المحدودة في روسيا في قطاعات التعدين والزراعة .رغم التقارب السياسي الظاهري، لم تُترجم العلاقات

[1] جوديث بيرغمان. 2022. نفس المرجع.
[2] صالح حسن. 2025. "كعكة الموارد والنفوذ.. سباق في أفريقيا وواشنطن تراقب". العين الإخبارية.https://2h.ae/PHsa.

الاقتصادية إلى شراكة استراتيجية متعمقة، بسبب تباين المصالح؛ إذ ركزت موسكو على جذب الاستثمارات الصينية، بينما كانت بكين تسعى لتوسيع صادراتها إلى السوق الروسية[1].

أما على الصعيد العسكري شهدت العلاقات العسكرية بين الصين وروسيا تطورًا متقلبًا عبر العقود، بدأت بتعاون وثيق خلال الخمسينيات بدعم سوفييتي ضخم للصين في مجالات الطيران والتسلح النووي، قبل أن تتراجع إثر الانقسام الأيديولوجي في الستينيات. ومع تطبيع العلاقات في أواخر الثمانينيات، عادت مبيعات الأسلحة الروسية لتلعب دورًا محوريًا في تحديث الجيش الصيني.

إلا أن هذا التعاون تعرض لتوترات متزايدة في السنوات الأخيرة، بسبب قيام الصين بسرقة تكنولوجيا عسكرية روسية ونسخها بدون ترخيص، مما أثار استياء موسكو. ومع اندلاع الأزمة الروسية الأوكرانية، دخلت العلاقات العسكرية بين البلدين مرحلة جديدة، إذ أصبحت روسيا أكثر اعتمادًا على الصين كمصدر للتمويل والإمداد الصناعي في ظل العقوبات الغربية. ومع ذلك، فإن اختلال ميزان القوة بين الطرفين والتوترات المرتبطة بانتهاك حقوق الملكية الفكرية يضعان قيودًا على تعميق التعاون، ما يجعل الشراكة العسكرية بين بكين وموسكو أقرب إلى تحالف ظرفي تدفعه الحاجة الاستراتيجية في مواجهة الغرب، أكثر منها شراكة متكافئة ومستقرة[2].

2- نقاط الالتقاء والاختلاف بين الطرفين

أولاً: نقاط الالتقاء بين روسيا والصين

شهدت العلاقات بين روسيا والصين تقاربًا ملحوظًا خلال العقود الأخيرة، خاصة بعد تدهور علاقات موسكو مع الغرب في أعقاب ضم شبه جزيرة القرم. يتفق الطرفان بشكل كبير في معارضتهما للهيمنة الأمريكية، حيث يعتبران تدخلات واشنطن تهديدًا مباشرًا لنفوذهما الإقليمي ونظمهما السياسية.

علاوة على ذلك هناك تبادل كبير في المصالح الاقتصادية؛ فالصين تعتمد على الموارد الطبيعية الروسية والتكنولوجيا العسكرية، فيما تستفيد روسيا من السوق الصينية والاستثمارات المباشرة لتعويض خسائرها جراء العقوبات الغربية. كما أظهر البلدان استعدادًا لدعم بعضهما سياسيًا في القضايا الدولية[3].

ثانيًا: نقاط الاختلاف بين روسيا والصين

رغم التقارب توجد خلافات جوهرية بين الطرفين، أبرزها موقف روسيا الحيادي من النزاع في بحر الصين الجنوبي. فبينما تدّعي الصين سيادتها على أغلب المساحات البحرية هناك، ترفض روسيا تأييد هذه المطالب وتتحفظ على شرعيتها وفقًا لقانون البحار الدولي. هذا الحذر يعود إلى

---

[1] Janis Kluge. 2024. Russia-China Economic Relations. 10.18449/2024RP06. Berlin: SWP Research Paper. p 08

[2] Brian Hart ،Bonny Lin و ،Others. 2025. "How Deep Are China-Russia Military Ties?" China Power. https://2h.ae/sKii .

[3] Ian Storey. 2017. "Moscow, Beijing and the South China Sea Dispute: Convergence and Divergence". CHINA US Focus. https://2h.ae/Ndan .

رغبة موسكو في الحفاظ على علاقات قوية مع دول جنوب شرق آسيا وعلى رأسها فيتنام، التي تعد من أكبر شركائها العسكريين والاقتصاديين في المنطقة.

تتجلى الخلافات كذلك في استمرار روسيا ببيع الأسلحة المتطورة لدول مثل فيتنام، خصم الصين الرئيسي في النزاع البحري. ورغم تحفظ الصين، إلا أنها تفضل هذه العلاقة على أن تكون فيتنام تحت النفوذ العسكري الأمريكي المباشر. كما يختلف البلدان في تعاملهما مع المحاكم الدولية[1].

3- المنافسة الصينية الأمريكية في المحيطين الهادئ والهندي

أ- التوسع العسكري الصيني

تشهد الصين توسعًا عسكريًا متزايدًا من خلال استراتيجيتها المرتبطة بمبادرة الحزام والطريق، حيث تسعى إلى إنشاء قواعد عسكرية ونقاط دعم لوجستي في الخارج لتعزيز قدرتها على حماية مصالحها العالمية، خاصة في الدول المشاركة في المبادرة. حيث تمتلك الصين بالفعل قاعدة عسكرية في جيبوتي، وهي تعمل على توسيعها، كما تعزز نفوذها في المحيط الهندي عبر تطوير موانئ في سريلانكا وباكستان وبنغلاديش، ضمن استراتيجية تهدف إلى محاصرة النفوذ الهندي. كذلك، يشير التوسع الصيني في المحيط الهادئ الى توسيع مجال عملياتها البحرية ويعزز قدرتها على التدخل في حالات الطوارئ[2].

ب- التحركات العسكرية الأمريكية

في ظل تصاعد المنافسة بين الولايات المتحدة والصين في منطقتي المحيطين الهادئ والهندي، كثّفت واشنطن من تحركاتها العسكرية لإظهار جاهزيتها واستعدادها لمواجهة أي تهديد محتمل، خصوصاً مع تنامي النفوذ العسكري الصيني في المنطقة. ومن أبرز هذه التحركات، نفذت القوات الأمريكية تمرينًا واسع النطاق في قاعدة كادينا الجوية بأوكيناوا – اليابان، الذي شمل استعراضًا ضخمًا لعشرات الطائرات والمعدات القتالية. جاء هذا الاستعراض في إطار مناورات سنوية، والتي تهدف إلى تعزيز الجاهزية القتالية والتنسيق بين مختلف الوحدات الجوية والبرية والبحرية الأمريكية المنتشرة في المحيطين.

تعكس هذه الخطوات العسكرية المتسارعة رغبة الولايات المتحدة في طمأنة حلفائها الإقليميين، لا سيما في ظل التوتر المتصاعد حول تايوان والمناطق المتنازع عليها في بحر الصين الجنوبي، وتوجيه رسالة واضحة إلى الصين بأن أي محاولة لزعزعة الاستقرار في المنطقة ستُقابل برد حازم ومنسق[3].

ج- التنافس الاستراتيجي

[1] Ian Storey. 2017. نفس المرجع

[2] Kazuhiko Makita ،Seima Oki. 2022. "China expands military presence under Belt and Road initiative". ASIA NEWS NETWORK. https://2h.ae/JvOo .

[3] Lauren Frias. 2025. " US Air Force's massive 53-aircraft runway exercise 'sends a message you can't ifnore' to rivals like chine". Business Insider. https://n9.cl/u6d6r.

يشهد الصين والولايات المتحدة تنافسًا استراتيجيًا متصاعدًا، يتمثل بشكل واضح في سباق النفوذ العسكري والاقتصادي عبر مناطق المحيطين الهادئ والهندي. تسعى الصين إلى تعزيز وجودها العالمي من خلال توظيف مبادرة الحزام والطريق كأداة لتوسيع نفوذها الجيوسياسي، عبر السيطرة على موانئ ومرافق بنية تحتية حيوية في دول عدة، وتحويل بعضها إلى منشآت ذات طابع عسكري، ما يمنحها القدرة على حماية مصالحها الخارجية وتأمين خطوط الإمداد البحري.

في المقابل تتحرك الولايات المتحدة لتطويق هذا التمدد من خلال تعزيز تحالفاتها التقليدية، وتوسيع حضورها في المناطق الاستراتيجية، إلى جانب إطلاق مبادرات استثمارية ودبلوماسية تهدف إلى دعم الدول النامية ومواجهة النفوذ الصيني المتزايد. كما تسعى واشنطن إلى ترسيخ وجودها في جزر المحيط الهادئ عبر إعادة فتح سفاراتها وتوسيع التعاون الأمني والاقتصادي مع شركائها في المنطقة.

هذا التنافس يعكس صراعًا أوسع على إعادة تشكيل موازين القوى العالمية، حيث تسعى كل من بكين وواشنطن إلى تأمين مواقع استراتيجية تمنحها الأفضلية في أي مواجهة محتملة، سواء كانت عسكرية أو اقتصادية[1].

4- تأثير العلاقة الثلاثية على النظام العالمي

العلاقة الاستراتيجية المتزايدة بين الصين وروسيا تمثل تطورًا مهمًا في السياسة الدولية، حيث يمكن لتحالفهما أن يغير بشكل كبير بنية النظام الدولي. هذا التحالف قد يعزز قدرة روسيا على موازنة الولايات المتحدة وتعزيز رؤيتها للتعددية القطبية في أوروبا، كما يمنح الصين دعمًا سياسيًا وأمنيًا أكبر بالإضافة إلى الوصول إلى موارد روسيا من الطاقة والتقنيات العسكرية.

قد يؤدي التقارب بين البلدين إلى إعادة تشكيل أوراسيا اقتصاديًا واستراتيجيًا، والحد من فرص التعاون بين الولايات المتحدة وكل من موسكو وبكين في قضايا استراتيجية. كما أن التحالف يوفر لهم ترخيصًا أقوى لرفض النموذج الغربي الديمقراطي الذي يعتبرونه تهديدًا لمصالحهما الجيوسياسية وبقاء نظاميهما. وقد أبدى خبراء أمريكيون قلقهم من أن دعم روسيا للصين يمكن أن يشكل تهديدًا خطيرًا للأمن القومي الأمريكي، خاصة في ظل تآكل التفوق العسكري للولايات المتحدة وإمكانية مواجهتها لصراع على أكثر من جبهة في آن واحد[2].

المطلب الثاني: الإتحاد الأوروبي: التبعية الأمريكية والاستقلال الاستراتيجي

1- الاعتماد الأوروبي على المظلة الأمنية الأمريكية

يعتمد الأمن الأوروبي بشكل كبير على المظلة الأمنية الأمريكية، خاصة خلال فترة الحرب الباردة وما بعدها، حيث شكلت الولايات المتحدة الدعامة الأساسية لاستقرار أوروبا العسكري والسياسي. فقد تميزت دول الاتحاد الأوروبي بضعف القدرات العسكرية وميزانيات دفاع منخفضة مقارنة بالولايات المتحدة، مما جعل تدخل واشنطن ضرورة لضمان الأمن الأوروبي.

---

[1] Kazuhiko Makita ،Seima Oki. 2022. نفس المرجع

[2] Alexander Korolev. 2022. China-Russia Strategic Alignment in International Politics. 10.5117/9789463725248. Amsterdam: Amsterdam University Press. p 13-16.

ورغم محاولات الاتحاد الأوروبي لتعزيز قدراته العسكرية، إلا أن قلة الإرادة السياسية وانخفاض الإنفاق الدفاعي، بالإضافة إلى تعقيدات التنسيق العسكري بين الدول الأعضاء، حدّت من فاعلية هذه الجهود. لذلك، بقيت الولايات المتحدة المزود الرئيس للمظلة الأمنية التي تحمي أوروبا[1].

أما مستقبل المظلة الأمنية الأمريكية في أوروبا سيبقى ضروريًا على المدى الطويل، بسبب ضعف القدرات الدفاعية الأوروبية وتباين مواقف الدول الأعضاء. رغم رغبة الاتحاد الأوروبي في تحقيق الاستقلال الاستراتيجي، إلا أن غياب التنسيق والقدرات الكافية يجعل الاعتماد على الولايات المتحدة عبر الناتو أمرًا حيويًا، خاصة في مواجهة التهديدات الروسية. أي انسحاب أمريكي قد يزعزع استقرار القارة، مما يؤكد أهمية استمرار الشراكة الأمنية بين الجانبين[2].

2- الدعوات إلى تعزيز الاستقلال الاستراتيجي

شهد مفهوم الاستقلال الاستراتيجي الأوروبي تطورًا ملحوظًا على مدى العقود الماضية، حيث لم تعد الدعوات إلى تعزيزه وليدة التحولات الراهنة، بل تعود جذورها إلى سنة 1998، أين تم وضع الأساس لسياسة الأمن والدفاع المشتركة للاتحاد الأوروبي. في البداية ركزت هذه الدعوات على تعزيز القدرات العسكرية الأوروبية تحسبًا لاحتمال انسحاب الولايات المتحدة من القارة، غير أن النقاش تطور لاحقًا ليشمل أبعادًا أوسع نتيجة لتحولات النظام الدولي، مثل صعود الصين وروسيا وتراجع الانخراط الأميركي، خاصة خلال إدارة ترامب.

ومع جائحة كوفيد 19، اكتسبت فكرة الاستقلال الاستراتيجي بعدًا جديدًا، حيث ارتبطت بقضايا الصحة العامة، وسلاسل الإمداد، والتعافي الاقتصادي، إلى جانب ملفات حماية البيانات وحقوق الإنسان والمناخ. ويدفع هذا التحول الاتحاد الأوروبي إلى التفكير في كيفية حماية مصالحه وقيمه في سياق عالمي يتسم بالتنافس الجيوسياسي والتكنولوجي المتصاعد. وفي هذا الإطار تتجه السياسات الأوروبية نحو تحقيق توازن دقيق بين تعزيز الاستقلال الذاتي والانفتاح على التعاون الدولي، بما يضمن للاتحاد دورًا أكثر فاعلية واستقلالًا في الساحة العالمية[3].

3- أزمة الطاقة وتبعاتها على السيادة الأوروبية

أبرزت أزمة الطاقة التي تفجرت عقب الغزو الروسي لأوكرانيا هشاشة البنية الطاقوية في أوروبا واعتمادها الكبير على واردات الطاقة من عدد محدود من الموردين خصوصا روسيا. هذا الاعتماد كشف عن ثغرات عميقة في السيادة الأوروبية، حيث أصبح الأمن الطاقوي عنصراً حاسماً في قدرة القارة على اتخاذ قرارات مستقلة بعيداً عن الضغوط الجيوسياسية. غير أن هذه الأزمة مثّلت أيضًا فرصة استراتيجية للاتحاد الأوروبي لتعزيز استقلاله، من خلال تسريع التحول

[1] Theodore Metaxas، Emmanouil Marios L. Economou. 2012. "Security Policy in the European Union and the United States through the issue of their Defense Expenditures". Journal of Global Analysis 03 (01). p 73-75.

[2] Hugo Meijer ،Stephen G. Brooks. 2021. " Illusions of Autonomy Why Europe Cannot Provide for Its Security If the United States Pulls Back". International Security 45 (04). p 43-43

[3] Niklas Helwig. 2021. "Strategic Autonomy and The Transformation of The Eu New Agendas for Security, Diplomacy, Trade and Technology". ISBN 978-951-769-682-1. Helsinki: Finnish Institute of International Affairs. p 15-16

إلى الطاقات المتجددة، وتحسين كفاءة استهلاك الطاقة، وتوسيع التعاون الأوروبي المشترك في مجال البنية التحتية الطاقوية[1].

4- دور الاتحاد الأوروبي في محاولات الوساطة الدولية

يُعتبر الاتحاد الأوروبي لاعبًا رئيسيًا في مجال الوساطة الدولية، حيث يسعى لتعزيز السلام والاستقرار في مناطق النزاع .من أبرز جهود الوساطة الأوروبية:

- ✓ **النزاع في ناغورنو كاراباخ** :شارك الاتحاد الأوروبي في جهود الوساطة بين أرمينيا وأذربيجان، بهدف التوصل إلى حل سلمي للنزاع[2].
- ✓ **المنطقة الساحلية** :تدخل الاتحاد الأوروبي كوسيط في النزاعات الإقليمية، مسعى لتعزيز الاستقرار الإقليمي[3].
- ✓ **الشرق الأوسط** :ساهم الاتحاد الأوروبي في جهود الوساطة بين الفلسطينيين والإسرائيليين، داعيًا إلى حل الدولتين[4].

تُظهر هذه الجهود التزام الاتحاد الأوروبي بتعزيز دوره كوسيط دولي، يسعى لتحقيق السلام والاستقرار في مناطق النزاع.

المطلب الثالث: الهند: العلاقات المتوازنة بين الطرفين

1- سياسة الحياد الإيجابي في الصراعات الدولية

تُميز الهند سياستها الخارجية بالحياد الإيجابي، حيث تسعى إلى الحفاظ على علاقات متوازنة مع القوى الكبرى دون الانحياز الكامل إلى أي طرف .هذا التوجه يُمكّن الهند من تعزيز مصالحها الوطنية والحفاظ على استقلالها الاستراتيجي في ظل التنافس الدولي المتزايد.

على الرغم من اعتبار الولايات المتحدة الهند شريكًا دفاعيًا رئيسيًا وفاعلًا حيويًا في رؤيتها لمنطقة المحيطين الهندي والهادئ، فإن الهند لم تقطع علاقاتها الاستراتيجية والعسكرية العميقة مع روسيا، التي تعود جذورها إلى الحقبة السوفيتية .بل استمرت في شراء الأسلحة الروسية وتطوير تقنيات استراتيجية بالتعاون مع موسكو .كما أن الهند تتبنى نهجًا حذرًا تجاه التوترات مع

---

[1] Geoffroy Dolphin ،Romain Duval ،Galen Sher ،Hugo Rojas-Romagosa. 2024. "Europe Can Reap Sizable Energy Security Rewards by Scaling Up Climate Action". IMF Blog. https://n9.cl/2othk .

[2] European Parliament resolution of 15 March 2023 on EU-Armenia relations (2021/2230(INI)). 2023. P9_TA (2023)0081. Brussels : Official Journal of the European Union.

[3] Irmine KINDA. 2019. "Agro-pastoral Mediation in the Sahel regional project". Alliance Sahel. https://n9.cl/kge92.

[4] Josep Borrell. 2024. "Josep Borrell: Europe cannot neglect its responsibilities in the Middle East".Le Monde. https://goo.su/13AXuMC .

الصين، وتفضل سياسات الانخراط الاقتصادي والتحوط بدلًا من المواجهة المباشرة، مما يعكس حرصها على الحفاظ على التوازن الإقليمي[1] .

2- التعاون الدفاعي مع روسيا مقابل التقارب الاقتصادي مع أمريكا

الهند تسعى لتحقيق توازن دقيق في علاقاتها الدولية من خلال تعزيز التعاون الدفاعي مع روسيا وفي الوقت نفسه توسيع التقارب الاقتصادي مع الولايات المتحدة .فمن جهة تواصل الهند الاعتماد على روسيا كمورد رئيسي للأسلحة والمعدات العسكرية، حيث تظل موسكو المصدر الرئيسي لمقاتلات والدبابات، بالإضافة إلى تعاون طويل الأمد في مجالات الدفاع الجوي .هذه العلاقة الدفاعية مدعومة بالثقة التاريخية والتسعير التفضيلي الذي تقدمه روسيا[2].

من جهة أخرى وبجانب التعاون الدفاعي تسعى الهند لتعزيز علاقتها الاقتصادية مع الولايات المتحدة، خاصة في مجال الطاقة، حيث أصبحت أمريكا رابع أكبر مورد للنفط الخام للهند .كما تسعى الهند لزيادة وارداتها من النفط الأمريكي بشكل تدريجي، استجابة للرغبة الأمريكية في تصحيح التفاوتات التجارية .هذا التقارب يعكس تحولاً نحو تعزيز التعاون في مجالات أخرى، مثل التجارة والتكنولوجيا[3].

إذن، بينما تظل الهند مرتبطة بروابط دفاعية قوية مع روسيا، فإنها تسعى في الوقت نفسه إلى تعميق علاقاتها الاقتصادية مع الولايات المتحدة، مما يعكس استراتيجيتها المتوازنة في التعامل مع القوى العالمية الكبرى[4].

3- التحديات في الحفاظ على التوازن الاستراتيجي

تواجه الهند تحديات كبيرة في الحفاظ على التوازن الاستراتيجي في سياستها الخارجية، خاصة في ضوء علاقاتها المعقدة مع القوى الكبرى مثل الولايات المتحدة وروسيا .على الرغم من تعزيز التعاون مع الولايات المتحدة في مجالات الأمن والاقتصاد، إلا أن الهند تسعى للحفاظ على استقلاليتها وعدم التخلي عن مبادئ سياستها الخارجية التي تقوم على عدم الانحياز والحرية في اتخاذ القرارات .هذه المبادئ تجعل الهند حذرة من الانخراط في تحالفات رسمية قد تقيد حرية تحركها على الساحة الدولية .كما أن الهند وهي دولة ذات تأثير إقليمي وعالمي، تظل حريصة على بناء علاقات قوية مع مختلف القوى الكبرى دون الانجرار وراء ضغوط قد تحد من خياراتها أو تقيد قدرتها على اتخاذ قرارات استراتيجية مستقبلاً .لذا تواصل الهند سعيها لتحقيق توازن

---

[1] Sameer Lalwani ،Frank O'Donnell ،Tyler Sagerstrom ،Akriti Vasudeva. 2021. "The Influence of Arms: Explaining the Durability of India–Russia Alignment". Journal of Indo-Pacific Affairs. https://n9.cl/1lbkl1 .

[2] Shivani Sharma .2024. "Navigating defence alliances: A look at India's military ties with US and Russia". India Today. https://n9.cl/7to19.

[3] US overtakes UAE to become India's 4th largest crude oil supplier; Russia still tops the chart. 2025. The Times of India. https://n9.cl/iju8p.

[4] Yadav ،Tanya Singh. 2025. "Russia-U.S. Closeness and Its Impact on India's Defense Strategy". Indo Pacific Studies Center. https://n9.cl/wbm8j.

دقيق بين تعزيز علاقاتها الاستراتيجية مع الولايات المتحدة، وفي نفس الوقت الحفاظ على علاقاتها التقليدية مع روسيا، مع التركيز على مصلحتها الوطنية واستقلالها في السياسة الدولية[1].

المطلب الرابع: تركيا: اللاعب الإقليمي بين الناتو وروسيا

1- العلاقات المتقلبة مع واشنطن والتقارب مع موسكو

شهدت العلاقات بين تركيا والولايات المتحدة تقلبات ملحوظة في السنوات الأخيرة، وذلك بسبب عدة قضايا معقدة أبرزها شراء تركيا لأنظمة الدفاع الجوي الروسية .هذا القرار الذي جاء في ظل عضوية تركيا في حلف الناتو، أثار قلق واشنطن حول تأثيره على التكامل الدفاعي بين دول الحلف .رغم محاولات الولايات المتحدة المتكررة للضغط على تركيا لثنيها عن هذه الصفقة، استمرت أنقرة في مسارها. هذا الموقف أظهر التوتر في العلاقات الثنائية بين البلدين، حيث كانت هناك تهديدات بفرض عقوبات أمريكية على تركيا[2].

في المقابل، عززت تركيا علاقاتها مع روسيا في ظل هذه الأزمة .على الرغم من التوترات بين البلدين في بعض الملفات، مثل النزاع في سوريا وليبيا، إلا أن شراء أنظمة الدفاع من روسيا كان بمثابة خطوة استراتيجية باتجاه تعزيز التقارب بين أنقرة وموسكو[3]. تركيا التي كانت ترفض العروض لشراء أنظمة الدفاع الأمريكية، تحولت إلى روسيا لتأمين صفقة S-400 التي تشمل أيضاً نقل التكنولوجيا، وهو ما ترفضه الولايات المتحدة .هذا التقارب بين تركيا وروسيا كان له تداعيات كبيرة على العلاقات مع واشنطن. مما يثير تساؤلات حول مدى قدرة تركيا على تحقيق توازن بين علاقتها مع الحلف الغربي واحتياجاتها الدفاعية من موسكو[4].

2- الدور التركي في الملفات الإقليمية (سوريا، ليبيا، البحر الأسود)

تلعب تركيا دورًا بارزًا في العديد من الملفات الإقليمية المهمة مثل سوريا وليبيا والبحر الأسود، حيث تسعى لتعزيز نفوذها وتحقيق مصالحها الاستراتيجية .في سوريا اتبعت تركيا سياسة الأمننة، حيث نفذت عدة عمليات عسكرية ضد الميليشيات الكردية في الشمال السوري. هذه العمليات عززت من الدور العسكري التركي في المنطقة، ولكنها أيضًا خلقت توترًا مع بعض حلفائها الغربيين .كما أن أنقرة لا تزال تعتبر الأمن على حدودها الجنوبية من القضايا غير القابلة للتفاوض.

أما في ليبيا، فقد لعبت تركيا دورًا حاسمًا من خلال دعم حكومة الوفاق الوطني المعترف بها دوليًا .هذا التدخل التركي في ليبيا جاء ضمن استراتيجية تعزيز النفوذ الإقليمي في شمال أفريقيا، حيث سعت أنقرة إلى تحصين مصالحها الاقتصادية والجيوسياسية في المنطقة.

---

[1] Leonova, Oksana V., and Jitendar Khatri. 2023. “Strategic Partnership between India and the United States: Examining Driving and Restraining Forces.” Vestnik MGIMO-Universiteta 16 (3) : 194–195. https://doi.org/10.24833/2071-8160-2023-3-90-180-198 .

[2] Gregory Sanders ،Asya Akca. 2020. "The Great Unwinding: The U.S.-Turkey Arms Sales Dispute". CSIS Center for Strategic and International Studues. https://n9.cl/h3i6x .

[3] Niebel Brendan. 2020. "Turkey Against NATO: Syria and the S-400 System". Towson University Journal of International Affairs. https://n9.cl/d2nt2 .

[4] Gregory Sanders ،Asya Akca. 2020. نفس المرجع

في البحر الأسود قامت تركيا بمحاولة الحفاظ على توازن دقيق في علاقاتها مع روسيا وأوكرانيا، حيث حاولت أن تكون جسرًا بين الطرفين، مع الحفاظ على مصالحها الاستراتيجية في المنطقة. تركيا حافظت على تعاون مع موسكو في ملفات مختلفة، مثل الصراع في سوريا وليبيا، لكنها في نفس الوقت دعمت أوكرانيا في مواجهة العدوان الروسي، ما جعلها لاعبًا إقليميًا بارزًا في هذا النزاع .كما أن تركيا حاولت استخدام موقعها الجغرافي لتوسيع نفوذها في البحر الأسود ومنطقة القوقاز، من خلال تعزيز علاقاتها مع أوكرانيا وجورجيا، بينما تتنافس مع روسيا في بعض القضايا الأمنية والإستراتيجية[1].

3- استخدام الموقع الجغرافي كورقة ضغط

تُوظف تركيا موقعها الجغرافي الفريد، الذي يربط بين أوروبا وآسيا ويشرف على مناطق حيوية مثل الشرق الأوسط والبحر الأسود وشرق المتوسط، كورقة ضغط فعالة في سياستها الخارجية وعلاقاتها مع حلف شمال الأطلسي .فكونها تقع على خطوط التماس مع أزمات وصراعات إقليمية متعددة، يمنحها موقعًا استراتيجيًا بالغ الأهمية يُصعب تجاهله، ما يتيح لها هامشًا واسعًا للمناورة وفرض أجندتها الأمنية والسياسية .وقد برز هذا الاستخدام بوضوح في ملفات مثل الأزمة السورية، حيث مكّنها موقعها الحدودي من التأثير في حركة اللاجئين والعمليات العسكرية، وفي ملف انضمام فنلندا والسويد إلى الناتو، حيث استخدمت موقعها الحيوي داخل الحلف لابتزاز سياسي مشروع بغرض انتزاع تنازلات تتعلق بأمنها القومي، لا سيما بشأن الدعم الغربي لقوات سوريا الديمقراطية .ومن هذا المنطلق لا يُعد الموقع الجغرافي لتركيا مجرد أداة جيوسياسية بل ورقة ضغط مركزية تعزز من نفوذها وتُكرّس دورها كطرف لا غنى عنه في معادلات الأمن الإقليمي والدولي[2].

4- تحديات العلاقة مع الناتو والانخراط في التوازنات الدولية

شهدت علاقة تركيا بحلف الناتو توترًا متزايدًا في السنوات الأخيرة نتيجة تغيّر توجهات السياسة الخارجية لأنقرة، التي انتقلت من سياسة صفر مشاكل إلى تبني نهج واقعي قائم على تعزيز المصالح الوطنية ولو على حساب التوافق مع الحلفاء التقليديين .فقد سعت تركيا إلى تنويع شراكاتها عبر الانفتاح على روسيا وإيران، واستخدمت هذه العلاقات كورقة ضغط على حلفائها في الناتو، خاصة في ظل التوتر مع الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي.

هذا التوجه التركي المدفوع بنزعة قومية واستقلالية متزايدة، أدى إلى تآكل الثقة المتبادلة مع شركاء الناتو، وزاد من صعوبة التنسيق الدفاعي والأمني، لا سيما في قضايا مثل سوريا والعلاقات مع الجماعات الكردية .ورغم أن تركيا لم تقطع علاقاتها بالغرب، فإن خطابها المتشدد وسياساتها الإقليمية الانفرادية تجعل من استمرارها كعضو منسجم داخل الناتو تحديًا حقيقيًا، في وقت يشهد فيه النظام الدولي تحولات جذرية وتوازنات معقدة[3].

---

[1] مارى ماهر. 2022. "تعدد المحاور: قراءة في تحولات السياسة الخارجية التركية". المركز المصري للفكر والدراسات الاستراتيجية. https://n9.cl/tp48c .

[2] Turkey Tribune. 2024. "Turkey’s Evolving Role within NATO: A Strategic Balancing Act". https://n9.cl/usjpp .

[3] عمرو دراج. 2020. قراءة في تقرير راند عن تركيا ورسائله المبطنة. إسطنبول: المعهد المصري للدراسات. ص 09-11

المبحث الثالث: السناريوهات المستقبلية

في ظل استمرار الحرب الروسية–الأوكرانية وتعقيد التفاعلات الدولية المرتبطة بها، يبرز التساؤل حول مستقبل النظام الدولي ومسارات تطوره المحتملة، خاصة في ظل تزايد التوتر بين القوى الكبرى .هذا الواقع يحفز الحاجة إلى السيناريوهات المستقبلية، التي يمكن من خلالها تصور كيف قد تتطور العلاقات الدولية في ضوء الديناميكيات الحالية.

يتناول هذا المبحث أربعة مطالب رئيسية تبين هذه السيناريوهات المحتملة. المطلب الأول يسلط الضوء على سيناريو التصعيد، من خلال تحليل احتمالات المواجهة المباشرة بين القوى الكبرى. بينما المطلب الثاني يناقش سيناريو التعايش، الذي يقوم على إدارة التوترات دون تصعيد. أما المطلب الثالث يستعرض سيناريو التعاون، وإمكانية بناء الثقة من جديد من خلال العودة إلى طاولة المفاوضات وتعزيز التعاون. وأخيرا المطلب الرابع الذي يتناول العوامل المؤثرة في رسم ملامح هذه السيناريوهات، وفي مقدمتها التكنولوجيا، الاقتصاد، والقيادات السياسية.

المطلب الأول: سيناريو التصعيد: احتمالات المواجهة المباشرة

1- مؤشرات التصعيد العسكري بين القوى الكبرى

رغم غياب مواجهة مباشرة حتى الآن بين القوى الكبرى في سياق الحرب الروسية الأوكرانية، إلا أن المعطيات السياسية والدبلوماسية تشير إلى وجود مؤشرات واضحة لاحتمال تصعيد عسكري غير مباشر أو تدريجي بين هذه القوى، وعلى رأسها الولايات المتحدة وروسيا.

من أبرز هذه المؤشرات مناقشات دبلوماسية حول تقديم ضمانات أمنية قوية لأوكرانيا ضمن اتفاق سلام محتمل .وقد شملت هذه الضمانات الدفاع الجماعي في حال تعرض أي عضو لعدوان خارجي .ورغم أن أوكرانيا ليست عضوًا في الحلف، فإن أي التزام غربي بهذا الشكل سيفرض احتمال تدخل عسكري مباشر للدول الغربية في حال استؤنفت الهجمات الروسية، وهو ما يُعد تصعيدًا خطيرًا في ميزان العلاقات الدولية[1].

بالإضافة إلى ذلك تشير تصريحات رئيس مكتب الرئيس الأوكراني، إلى أن بلاده تنظر إلى العقوبات الاقتصادية على روسيا باعتبارها أداة ضغط رئيسية، لكنها في الوقت ذاته ترى أن روسيا لا تفهم إلا لغة القوة .هذا التصريح يعكس توجّهًا نحو تشديد المواجهة، سواء عبر مزيد من العقوبات أو عبر تصعيد الدعم العسكري، وهو ما قد يُفسَّر في موسكو على أنه تحضير لصدام أكبر[2].

علاوة على ذلك، تكشف المناقشات الجارية بين واشنطن وموسكو حول تخفيف العقوبات على قطاع الطاقة الروسي، عن تقاطع المصالح الاقتصادية بالاستراتيجيات العسكرية .فالفشل في التوصل إلى تفاهم اقتصادي قد يُفضي إلى انهيار المسار التفاوضي وعودة التصعيد، خصوصًا إذا ارتبط ذلك بمحاولات فرض واقع جديد على الأرض[3].

---

[1] "How might Trump end the war in Ukraine?" 2025. Reuters. https://n9.cl/b7xsfk .

[2] Robbie Gramer وPaul Ronzheimer، 2025. "Yermak: A Putin no-show at peace talks should trigger new sanctions". Politico. https://n9.cl/kdecd .

[3] "How might Trump end the war in Ukraine?" 2025. نفس المرجع

2- مخاطر امتداد الصراع إلى مناطق جديدة

تشير التطورات الأخيرة إلى مخاطر حقيقية لامتداد الصراع الروسي خارج أوكرانيا، لا سيما نحو شمال أوروبا. فقد كشفت صور أقمار صناعية نشاطًا عسكريًا روسيًا متزايدًا قرب الحدود مع فنلندا شمل بناء منشآت عسكرية ونشر جنود ومروحيات في أربع مناطق داخلية أبرزها كامينكا وبيتروزافودسك. يأتي هذا التحشيد بعد انضمام فنلندا إلى حلف الناتو، وهو ما اعتبرته موسكو تهديدًا مباشرًا، وأعلنت أنها ستتخذ إجراءات مضادة .وتتشابه هذه التحركات مع الحشود الروسية التي سبقت غزو أوكرانيا، ما يعزز المخاوف من احتمال نشوب صراع جديد.

كما حذر قادة عسكريون في فنلندا والسويد من أن روسيا تختبر وحدة الناتو، في حين تتبنى موسكو خطابًا يعتبر الحلف جهة معتدية .هذه المؤشرات تعكس إمكانية تحول الحدود الروسية–الفنلندية إلى جبهة صراع مستقبلية. بالتالي فإن الوضع الحالي يُبرز خطر التصعيد الجيوسياسي وامتداد النزاع إلى مناطق جديدة، مما يتطلب استعدادًا دفاعيًا ودبلوماسيًا على المستوى الإقليمي والدولي[1].

3- احتمال استخدام الأسلحة النووية أو التكتيكية

يظهر أن احتمال استخدام الأسلحة النووية، بما في ذلك الأسلحة النووية التكتيكية، قد أصبح موضوعًا مثيرًا للقلق في ظل التصعيدات الحالية .روسيا التي استخدمت التهديدات النووية كأداة للابتزاز في سياق النزاع مع أوكرانيا، قد تجد نفسها في موقف حيث تصبح الخيارات النووية التكتيكية جزءًا من استراتيجياتها العسكرية .ورغم أن الغرب قد طور أدوات للرد على التهديدات النووية، فإن روسيا قد تستمر في استخدام هذا التكتيك كوسيلة للضغط، بالرغم من تزايد رفض هذا النوع من الابتزاز.

في السياق ذاته إن استخدام الأسلحة النووية التكتيكية قد يكون مبررًا في بعض السيناريوهات العسكرية .كما أن التوترات المتزايدة بين القوى الكبرى، خاصة مع زيادة الصين في ترسانتها النووية، يعزز من احتمال نشوء سباق تسلح نووي جديد بين الولايات المتحدة والصين .هذه التطورات تشير إلى أن الأسلحة النووية قد تظل عنصرًا رئيسيًا في استراتيجيات الردع أو الصراع في المستقبل، مما يثير مخاوف من احتمال استخدامها في الصراعات الكبرى[2].

المطلب الثاني: سيناريو التعايش: دارة التوترات دون تصعيد

1- آليات الردع المتبادل وإعادة التوازن

في سياق الحرب الباردة كان الردع المتبادل يعتمد على الأسلحة النووية، مما جعل أي نزاع عسكري غير ممكن تقريبًا .حاليا تطور هذا الردع ليشمل الأسلحة السيبرانية، التي أصبحت أداة جديدة للردع المتبادل بين الدول.

---

[1] Lydia Doye. 2025. "VLAD ON THE MOVE Satellite pics show Vlad on march as Russia masses troops 35 miles from Nato border with base for 2k soldiers & choppers". The sun. https://n9.cl/sijco .

[2] Oleksii Izhak. 2024. Reduction of the Threshold of Nuclear Weapons Use Sensitivity: Devaluation of Nuclear Deterrence Doctrines and A New Era of Nuclearization. New Geopolitics Research Network. p 10.

أصبح الفضاء السيبراني جزءًا من الاستراتيجية العسكرية الحديثة، مما يعيد تعريف الردع المتبادل في العصر الرقمي. إعادة التوازن في العلاقات الدولية تحدث من خلال هذه التطورات التكنولوجية، حيث يتم تعديل توازن القوى على المستوى العالمي بفضل القدرة على استخدام الهجمات السيبرانية كأداة استراتيجية .الدول التي تمتلك القدرة على تنفيذ هجمات سيبرانية قوية أصبحت قادرة على ردع خصومها من خلال تهديدات غير مباشرة تتجاوز الحدود التقليدية، مما يؤدي إلى توازن جديد في العلاقات الدولية[1].

2- استمرار الحرب الباردة الجديدة بأساليب غير مباشرة

تستمر الحرب الباردة الجديدة بين روسيا والولايات المتحدة بأساليب غير مباشرة، حيث لم تقتصر على المواجهات العسكرية المباشرة، بل امتدت إلى مجالات الحرب السيبرانية والدعاية الإعلامية. بعد انهيار الاتحاد السوفيتي، تعهدت روسيا بوقف استخدام الإجراءات النشطة التي كانت تستخدمها في حقبة الحرب الباردة، لكن الاستخبارات الروسية واصلت نشاطاتها في تقويض المصالح الأمريكية عبر تقنيات مثل التلاعب بالانتخابات ونشر المعلومات المضللة. هذه الأساليب تشمل التسلل إلى الأنظمة السياسية من خلال قرصنة البيانات.

في المقابل تدير الولايات المتحدة نظامًا معقدًا من التحالفات والعقوبات التي تهدف إلى عزل روسيا، لكن روسيا تستفيد من التوترات الداخلية في الولايات المتحدة وأوروبا لتعميق الانقسامات السياسية والاجتماعية[2].

الحرب الباردة الجديدة تتجسد الآن في معارك غير مباشرة على جبهات متعددة، تشمل الفضاء الرقمي والصراع الإعلامي، حيث يسعى كل طرف لاستغلال الفجوات والهشاشة في نظام الآخر لتحقيق أهدافه الجيوسياسية دون الحاجة إلى تصعيد عسكري مباشر[3].

3- الدبلوماسية متعددة الأطراف كأداة للضبط

الدبلوماسية متعددة الأطراف تمثل أداة قوية للضبط والتنظيم في مختلف المجالات، بما في ذلك الأمن السيبراني والتكنولوجيا .من خلال التعاون بين عدة دول، يتم إنشاء آليات لتنسيق السياسات والممارسات التي تهدف إلى تنظيم وتقنين استخدام التقنيات المزدوجة .اتفاقية وسانار هي مثال بارز على هذه الدبلوماسية، حيث تضع ضوابط على تصدير التكنولوجيا الحساسة مثل البرمجيات والأجهزة التي قد تُستخدم في أغراض غير مشروعة أو تشكل تهديدات للأمن الدولي.

من خلال هذه الآليات، تسعى الدول الأعضاء إلى تحقيق توازن بين المصالح الأمنية والتجارية، بحيث يتم منع انتشار التقنيات التي قد تُسهم في تهديدات أمنية، بينما يتم تشجيع التعاون

---

[1] Bogdana Sybikowska. 2022. "The New Cold War: Cyber Frontline". Polish Political Science Review 10 (02). p26

[2] Evan Osnos ،David Remnick ،Joshua Yaffa. 2017. "Trump, Putin, and the New Cold War What lay behind Russia's interference in the 2016 election-and what lies ahead?" The New Yorker. https://n9.cl/lvfd8.

[3] Bogdana Sybikowska. 2022. p27 نفس المرجع

في مجالات أخرى مثل التجارة والتنمية التكنولوجية .بهذا الشكل تُعتبر الدبلوماسية متعددة الأطراف أداة رئيسية لضبط تدفق التكنولوجيا بما يخدم الأمن الدولي والاستقرار[1].

المطلب الثالث: سيناريو التعاون: مكانية بناء إعادة الثقة

1- إمكانية العودة إلى طاولة المفاوضات

تشهد الساحة الدولية حراكًا دبلوماسيًا متسارعًا لإحياء مسار المفاوضات بين روسيا وأوكرانيا، وسط دعوات متزايدة لعقد محادثات مباشرة في إسطنبول. الرئيس الروسي اقترح استئناف المفاوضات دون شروط مسبقة، في حين رد الرئيس الأوكراني بدعوة علنية للقاء مباشر مع بوتين في تركيا[2].

الدعم الدولي للعودة إلى الحوار بدا واضحًا، إذ أبدت كل من تركيا، البرازيل، الصين والولايات المتحدة استعدادها لتسهيل المحادثات، وسط تحذيرات غربية من عقوبات إضافية إذا لم تثمر الجهود الدبلوماسية عن تقدم ملموس[3].

2- مشاريع التعاون المشترك في المجالات البيئية والاقتصادية

على الرغم من التوترات السياسية المتصاعدة بين الولايات المتحدة وروسيا نتيجة الحرب الأوكرانية الروسية، لا تزال هناك مجالات محدودة للتعاون الثنائي، لا سيما في الميادين البيئية والاقتصادية ذات الطابع المدني. يُعد مشروع الاندماج النووي الدولي "إيتر" مثالاً بارزًا على هذا النوع من التعاون، إذ يساهم البلدان بنسبة متساوية في دعم تطوير مصدر نظيف وآمن للطاقة[4].

وفي المجال البيئي ساهمت المشاريع المشتركة بين الولايات المتحدة وروسيا، مثل جهود رصد ومعالجة انبعاثات الكربون في منطقة القطب الشمالي، في التصدي لمشاكل بيئية عابرة للحدود، وفتح قنوات للتعاون العلمي بعيدًا عن الخلافات السياسية.

تُظهر هذه المبادرات أن التعاون في مجالات غير حساسة أمنيًا، مثل البيئة والبحث العلمي، يمكن أن يلعب دورًا محوريًا في الحفاظ على حد أدنى من العلاقات البناءة، وفتح آفاق للحوار المستقبلي، مما يجعل من الدبلوماسية العلمية أداة فعالة في سياق الأزمات الدولية المعقدة[5].

3- إحياء الاتفاقيات الأمنية الدولية

---

[1] Jukka Ruohonen ،Kai K. Kimppa. 2019."Updating the Wassenaar Debate Once Again: Surveillance, Intrusion Software, and Ambiguity". Journal of Information Technology & Politics. p 14-19.

[2] The Associated Press. 2025. "Brazil's Lula says he would try to urge Putin to 'go to Istanbul and negotiate' with Zelenskyy". https://n9.cl/afmrh .

[3] Pjotr Sauer و،Andrew Roth. 2025. "Putin will not travel to Istanbul for peace talks with Zelenskyy, Kremlin confirms". The Guardian. https://n9.cl/pkn87 .

[4] John Keaney. 2017. "US-Russia Cooperation in Science". American Security Project. https://n9.cl/pn5v9 .

[5] Ekaterina Volovich ،Anna Lotukhova. 2022. "The Partnership between the U.S. and Russia in the Field of the Sustainable Development Goals in the Arctic Region". The Arctic Institute. https://n9.cl/nb1ej .

إحياء الاتفاقيات الأمنية الدولية أصبح أمرًا حيويًا في ظل التوترات الراهنة، هذه الاتفاقيات التي تشمل معاهدات التحكم في الأسلحة والشفافية بشأن نقل الأسلحة، تمثل أساسًا ضروريًا لإعادة بناء الثقة ومنع تفاقم الصراعات العسكرية. ومن المهم أن تستأنف الولايات المتحدة وروسيا المفاوضات المتعلقة باتفاقيات مثل معاهدة «نيو ستارت» التي تنظم الترسانات النووية، وذلك قبل انتهاء صلاحيتها في عام 2026. تجنب انتهاء هذه الاتفاقيات سيمنع حدوث فراغ في الرقابة على الأسلحة النووية، مما قد يؤدي إلى سباق تسلح جديد وخطر متزايد على الأمن الدولي.

علاوة على ذلك، تعزيز الشفافية من خلال نشر تقارير سنوية وموثوقة عن نقل الأسلحة بين الدول، خصوصًا روسيا وأوكرانيا، يعد خطوة مهمة لبناء الثقة. هذه التقارير تُظهر نوايا الدول الحقيقية وتقلل من احتمال وقوع سوء فهم أو تصعيد عسكري غير مرغوب فيه. حيث أن الدور الذي تلعبه المنظمات الدولية مثل الأمم المتحدة ومنظمة الأمن والتعاون في أوروبا لا يقل أهمية إذ توفر هذه الهيئات الدعم الفني والتدريب اللازم لإعداد هذه التقارير ومراقبة تنفيذ الاتفاقيات[1].

المطلب الرابع: العوامل المؤثرة في المستقبل (التكنولوجيا، الاقتصاد، القيادات السياسية)

1- التكنولوجيا كأداة للصراع والسيطرة

تُبرز الحرب في أوكرانيا كيف أصبحت التكنولوجيا، وبالأخص الحرب السيبرانية، أداة رئيسية للصراع والسيطرة في النزاعات الحديثة. تزايد استخدام الهجمات السيبرانية من قبل الدول يعكس تحوّلًا في طبيعة الحروب، حيث لا تقتصر المعارك على الخطوط التقليدية بل تمتد إلى الفضاء الرقمي الذي تستهدف البنية التحتية المدنية والعسكرية على حد سواء.

وتشير التجارب الحالية إلى أن هذا النوع من الحروب السيبرانية سيكون من سمات الصراعات المستقبلية في القرن الحادي والعشرين، مما يفرض تحديات كبيرة على الأمن الدولي ويجعل الحاجة ملحة لتطوير آليات جديدة للتحكم والسيطرة على هذه الهجمات[2].

لكن ستظل العمليات السيبرانية أداة داعمة وليست حاسمة في الحروب الكبرى. الحرب ستبقى تعتمد على العنف الملموس أكثر من تأثيرات الهجمات السيبرانية غير المؤكدة. رغم ذلك ستظل الهجمات السيبرانية مهمة كأداة في الحرب السياسية، خاصة في العمليات السرية والدعاية والمراقبة، لكنها لن تكون أداة ضغط قسرية فعالة بشكل كبير بسبب تأثيرها المحدود وعدم يقين نتائجها[3].

2- الاقتصاد والحرب :العقوبات والتنافس على النفوذ العالمي

[1] Jordan Smith. 2023. "Arms Control and Confidence-building after the Ukraine War". Rethinking Security. https://n9.cl/ot8bf .
[2] Luke Rodeheffer. 2024. "Russia's War Against Ukraine Driving Evolution of Cyber Warfare". Eurasia Daily Monitor 21 (101). https://n9.cl/ezf6c .
[3] Grace B. Mueller ،Benjamin Jensen، Others. 2023. "Cyber Operations during the Russo-Ukrainian War". CSIS Center for Strategic and International Studues. https://n9.cl/zeeam .

الحرب في أوكرانيا لم تكن مجرد صراع عسكري، بل تحولت إلى حرب اقتصادية من خلال فرض عقوبات دولية واسعة على روسيا. تمثل هذه العقوبات أداة ضغط تهدف إلى معاقبة روسيا، لكنها تواجه تحديات كبيرة بسبب المكانة الاقتصادية الكبرى لروسيا ودورها المحوري في أسواق الطاقة العالمية. كما تسلط العقوبات الضوء على التنافس الدولي على النفوذ العالمي، حيث تسعى روسيا لتعزيز علاقاتها مع دول مثل الصين والهند وتركيا للتخفيف من تأثير العقوبات. هذا الصراع الاقتصادي يعكس تعقيدات استخدام الأدوات الاقتصادية كوسائل في النزاعات الدولية.

في المقابل تواجه الاقتصادات الغربية تحديات اقتصادية نتيجة هذه العقوبات، بما في ذلك ارتفاع أسعار الطاقة والسلع الأساسية، مما يثير تساؤلات حول فعالية هذه السياسات في تحقيق أهدافها السياسية دون التسبب في أضرار داخلية. هذا يعكس طبيعة التنافس على النفوذ العالمي الذي يتسم بتشابك اقتصادي عميق، حيث تسعى كل طرف إلى استخدام الأدوات الاقتصادية للضغط على الآخر مع تحمل تبعات قد تؤثر على اقتصاده الخاص[1].

3- القيادات السياسية وصناعة القرار في مرحلة اللايقين

تشكل القيادات السياسية وصناعة القرار في مرحلة اللايقين تحديًا مركزيًا في السياسة الخارجية، خاصة عندما تتغير الإدارات وتتباين رؤاها وأولوياتها، كما هو الحال بين فترتي حكم ترامب وبايدن. في ظل بيئة دولية معقدة ومتقلبة، يواجه القادة ضغطًا كبيرًا لاتخاذ قرارات سريعة تؤثر على الأمن القومي والعلاقات الدولية. اللايقين هذا يستدعي قدرة على التكيف والتوازن بين المبادئ الثابتة والقيم الوطنية وبين الحاجة إلى التغيير لمواجهة التحديات الجديدة.

رغم الاختلافات الظاهرة في أساليب وسياسات القادة، إلا أن هناك استمرارية نسبية في المبادئ الأساسية التي تحكم السياسة الخارجية. لذلك فإن فهم ديناميات القيادة وصنع القرار في هذه المرحلة يتطلب النظر إلى عوامل متعددة لضمان قدرة الدولة على مواجهة تحديات اللايقين بكفاءة وفعالية[2].

في مرحلة اللايقين التي تميزت بها أزمة غزو أوكرانيا في 2022، لعبت سمات القيادة لفلاديمير بوتين دورًا محوريًا في صناعة القرار السياسي. الاعتماد على دائرة ضيقة من المستشارين الذين يشاركونه رؤاه يقلل من تنوع وجهات النظر المتاحة، مما يزيد من صعوبة التكيف مع حالة عدم اليقين[3].

4- التفاعل بين التكنولوجيا والاقتصاد والسياسة في صياغة مستقبل العلاقات

التفاعل بين التكنولوجيا والاقتصاد والسياسة يشكل محوراً أساسياً في صياغة مستقبل العلاقات الدولية. فالتطورات التكنولوجية المتسارعة، مثل الحروب السيبرانية وتقنيات المراقبة والاتصالات الحديثة، تؤثر بشكل مباشر على الأمن والاستقرار العالميين، مما يجعل الدول أكثر

---

[1] Daisoon Kim. 2024. "Economic Sanctions: Lessons from the Russia-Ukraine Conflict". NC State University. https://n9.cl/rgqci0 .

[2] Richard Fontaine. 2025. "The Trump-Biden-Trump Foreign Policy". CNAS.https://n9.cl/aph4d.

[3] Rinata Terkulova. 2023. "Leadership style and foreign policy the role of Vladimir Putin's dual-framing style in the 2022 invasion of Ukraine". the BAATN journal 21 (03&04). Doi: 10.24135/ppi.v21i3and4.09. p 15.

قدرة على التأثير والتحكم، لكنه يرفع في الوقت ذاته من مستوى التعقيد والتوترات بين الأطراف الدولية.

من ناحية أخرى الاقتصاد يلعب دوراً حيوياً في تحديد موازين القوى، حيث تؤدي العقوبات الاقتصادية، وأزمات الطاقة، وتحولات الأسواق العالمية إلى إعادة ترتيب التحالفات والعلاقات بين الدول، كما يدفع التحول إلى مصادر الطاقة المتجددة وتحول سلاسل التوريد العالمية إلى تغييرات هيكلية تؤثر على الاستراتيجيات الوطنية والدولية.

أما السياسة فهي الإطار الذي توضع ضمنه هذه التفاعلات، إذ تحدد الرؤى والأولويات الوطنية والدولية، وتوجه استخدام التكنولوجيا والأدوات الاقتصادية لتحقيق مصالح القوى الكبرى أو تعزيز التحالفات الجديدة[1].

[1] Iqra Khalid. 2025. "Russia-Ukraine War Beyond 2025: Shuffling US-Russia Relations and World Order". Modern Diplomacy. https://n9.cl/cg1l3 .

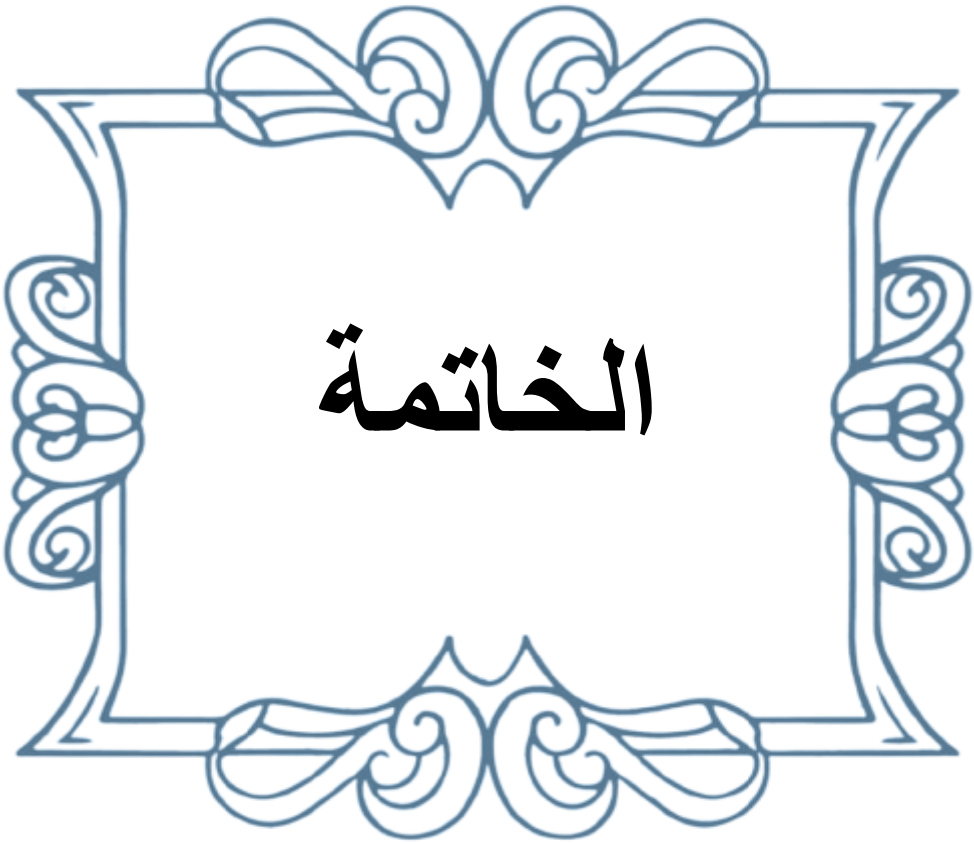

الخاتمة

الخاتمة

لقد بيّنت هذه الدراسة أن العلاقات الأمريكية الروسية لم تكن وليدة الأزمة الأوكرانية فحسب، بل هي امتداد لصراع تاريخي طويل بدأ منذ نهاية الحرب العالمية الثانية، فهي تُعد من أكثر العلاقات تعقيدًا وتأثيرًا في النظام الدولي، حيث دخلت القوتان في مواجهة أيديولوجية واستراتيجية حادة عُرفت بـ"الحرب الباردة"، تجسدت في سباق التسلح النووي، والتحالفات العسكرية، والحروب بالوكالة، والصراع على النفوذ العالمي. وبالرغم من أن انهيار الاتحاد السوفيتي في مطلع تسعينيات القرن الماضي، مثّل لحظة فاصلة في العلاقات الدولية، وفتح بابًا أمام مرحلة جديدة، لكن التنافس الجيوسياسي لم يتوقف، بل أخذ أشكالًا جديدة، تراوحت بين التعاون الحذر والتوتر المتصاعد، إلا أن هذا التحول لم يُنهِ الصراع، بل أعاد تشكيله.

فقد أبرز الفصل الأول من الدراسة كيف أن نهاية النظام الثنائي القطبية لم تؤد إلى استقرار دائم، بل إلى خلل في توازن القوى دفع روسيا إلى السعي لاستعادة مكانتها الدولية، خاصة منذ صعود فلاديمير بوتين، في وقت اتجهت فيه الولايات المتحدة إلى توسيع نفوذها في أوروبا الشرقية، مما عمّق الإحساس الروسي بالتهديد.

في الفصل الثاني، تطرقنا إلى الديناميكيات المعاصرة التي تحكم هذه العلاقات، من خلال تحليل الأزمات الجيوسياسية، خصوصًا النزاع الأوكراني، والأدوار المتبادلة في الأمن السيبراني، وفعالية العقوبات الاقتصادية، إضافة إلى التنافس في مناطق النفوذ، مثل الشرق الأوسط وشمال إفريقيا. وقد تبين أن أدوات الصراع لم تعد تقليدية فحسب، بل باتت تمتد إلى الفضاء الرقمي، والاقتصاد، والإعلام، مما يكرّس ما يمكن وصفه بـ"الحرب الهجينة" بين القوتين.

أما الفصل الثالث فقد وسّع من نطاق التحليل ليشمل الانعكاسات العالمية للصراع، حيث أظهرت الحرب الأوكرانية قدرتها على إحداث تحولات في مواقف الفواعل الإقليمية والدولية، مثل الصين، والاتحاد الأوروبي، والهند، وغيرها من القوى الصاعدة. كما رصدت الدراسة تعقيد السيناريوهات المستقبلية، ما بين احتمالات التصعيد، أو التعايش مع الأزمة، أو العودة إلى المسار التفاوضي، مع الأخذ بعين الاعتبار المتغيرات المرتبطة بالتوازنات الاقتصادية، والضغوط العسكرية، والتحولات في الرأي العام الدولي.

ختامًا، تؤكد الدراسة أن العلاقات الأمريكية الروسية لم تعد تُقرأ في سياق ثنائي بسيط، بل ضمن شبكة معقدة من التفاعلات الدولية التي تعكس تعددية قطبية متزايدة. ولا يمكن فهم مستقبل هذه العلاقات بمعزل عن التحولات الجارية في النظام الدولي، ولاسيما في ظل تصاعد أدوار القوى الإقليمية والصاعدة، وهو ما يستدعي إعادة التفكير في آليات إدارة الصراع وبناء الأمن الجماعي العالمي.

قائمة

قائمة المراجع

مراجع باللغة العربية

الكتب

1. أحمد وهبان. 2019. "دور النظرية البنائية في تفسير العلاقات الدولية (تطورها - مكوناتها – خصائصها – تطبيقاتها)". في مصر: كلية الدراسات الاقتصادية والعلوم السياسية.

2. جلال ، أحمد. 2022. "السياسة الأمريكية تجاه التدخل العسكري الروسي في أوكرانيا وانعكاساتها على حلف الناتو". مجلة كلية السياسة والاقتصاد.

3. حسبولاتوف ، رسلان . المواجهة الدامية: شهادة للتاريخ عن انهيار الاتحاد السوفيتي، ترجمة د. أبوبكر يوسف (القاهرة: دار الأهرام للترجمة والنشر، 1996).

4. قلعجية، وسيم خليل. 2016. روسيا الأوراسية زمن الرئيس فلاديمير بوتين. لبنان: الدار العربية للعلوم ناشرون.

- المجلات:

5. أولجا أوليكر، كريستوفر إس تشيفيس، كيث كرين، أوليسيا تكاشيفا، وسكوت بوسطن. 2015. السياسة الخارجية الروسية في السياقين التاريخي والحالي. 144 .RAND .

6. الإكيابي، سلوى يوسف. 2023. "أثر الحرب الروسية األوكرانية على تفسير وتطوير قواعد القانون الدولي". المجلة الدولية للفقه والقضاء والتشريع 04 (01).

7. جيمس، سلادن، وآخرون. 2017. الاستراتيجية الروسية في الشرق الأوسط .PE-236/1-RC . . RAND.

8. الحلالمة، الحارث محمد سبيتان. 2019. "التدخل العسكري الروسي في سوريا الأسباب والمآلات". مجلة المفكر 14 (02).

9. حنان، دريسي. 2021. " النظرية البنائية في العلاقات الدولية ". مجلـة مدارات سياسية 05 (02).

10. حومالك، محمد. 2024. "الصعود الروسي والصيني: قراءة في الأسس النظرية المفسرة وواقع العلاقات الدولية المعاصرة". شؤون استراتيجية. (17) .

11. خليل ، فادي , سمير، حسن. ومصعب نجم عبد الله الدليمي. 2015. "السياسة الخارجية وسية في الشرق الأوسط بعد الحرب الباردة". مجلة جامعة تشرين للبحوث والدراسات العلمية 37 (01).

12. خليل ، مروة. 2021. "القدرة التفسيرية للنظرية الليبرالية في عالم متغير "دراسة تقويمية". في مصر: كلية الدراسات الاقتصادية والعلوم السياسة-جامعة الإسكندرية.

13. دراج ، عمرو. 2020. قراءة في تقرير راند عن تركيا ورسائله المبطنة. إسطنبول: المعهد المصري للدراسات.

14. راشد، شبر عبد الوهاب. 2023. دور مجلس الأمن الدولي في الحرب الروسية الاوكرانية. بغداد: مركز حمورابي للبحوث والدراسات الاستراتيجية.

15. الرماحي ، عباس, أحمد، خضير. 2020. "العوامل المؤثرة في العلاقات الامريكية-الروسية (نماذج مختارة)". المعهد .

16. عبد الغني ، منار. 2022. "نظرية تحول القوة واحتمالات الصراع بين روسيا والولايات المتحدة". مجلة البحوث العلمية والتجارية 23 (04).

17. عبد الفتاح، عامر. 2015. "السياسة الخارجية الروسية تجاه ليبيا وسوريا وأثرها على التحولات والتنمية السياسية في البلدين منذ العام 2011-2014". في فلسطين: كلية الدراسات العليا.

18. عمر، ا. م. ا.، الغندور، ع. م. ع.، ومحمد، ر. س. ع. ا. (2024). السياسة الخارجية الروسية في عهد بوتين مفهومها واستراتيجيتها. المجلة العلمية للبحوث والدراسات التجارية، 38(01).

19. محمد، خالد هاشم. 2022. العقوبات الدولية عل روسيا.. الفاعلية والتأثير. الطبعة 01. العراق: مركز الرافدين للحوارRCD .

20. المركز الاستشاري للدراسات والتوثيق. 2022. "تفكيك الشيفرة البوتينية عرابو فكر فلاديمير بوتين". سلسلة البحث الراجع، عدد 56.

21. معهد الأمم المتحدة لبحوث نزع السلاح(UNIDIR) ، نحو الاتفاق على مفاهيم الأمن: قاموس مصطلحات تحديد الأسلحة ونزع السلاح وبناء الثقة (جنيف: معهد الأمم المتحدة لبحوث نزع السلاح، 2008) .

22. يوسف، كامل خطاب. (2025). تطور الحرب الروسية ـــ ألوكرانية في ظل تحديث العقيدة النووية الروسية. مركز الخليج للأبحاث.

- مواقع الأنترنت

23. "الغزو السوفياتي لأفغانستان". 2014. الجزيرة.https://2u.pw/QQLp3e .

24. " حرب فيتنام". 2009. تقارير مركز الجزيرة.https://2u.pw/Yvu3C1Yw .

25. الأناظول" .2022. الصين والأزمة الروسية الأوكرانية... حسابات الربح والخسارة (تحليل) - الصين تختار الوساطة والحياد رغم علاقتها الاستراتيجية بروسيا وتوجسها من الولايات المتحدة". https://2h.ae/BAdR.

26. أوسنات، لوبراني. 2022. منسقة الشؤون الإنسانية في أوكرانيا: الأمم المتحدة وشركاؤها تمكنوا من مساعدة أكثر من 890000 شخص مستضعف منذ بداية الحرب نيويورك :مجموعة الأمم المتحدة للتنمية المستدامة.https://n9.cl/jb60r

27. إناس، سعدي. 2018. "الحرب الباردة؛ تاريخ العلاقات الأمريكية الروسية". كتابات. https://2u.pw/0JYb8 .

28. بشندي، محمد. 2021. "تسليع الصراعات عبر شركات أمنية خاصة ... مرتزقة 'فاغنر' يجتاحون إفريقيا". هسبريس.https://2h.ae/zUmR .

29. ثروت ، جورجينا . وحلمي عزيز. 2016. تداعيات الأزمة الأوكرانية على العلاقات الأمريكية الروسية "2013_ 2015". المركز الديمقراطي العربي.https://democraticac.de/?p=34817 .

30. جوديث، بيرغمان. 2022. "نفوذ روسيا في إفريقيا يتزايد باطّراد". الإمارات اليوم. . https://2h.ae/AoDd

31. جون، ماكدوغال. 2022. "تفاصيل العقوبات الغربية المقترحة ضد روسيا: الإضرار بالاقتصاد وحظر التعامل بالدولار". العربي الجديد.https://2u.pw/WY4O7 .

32. حسن ، انتصار. 2018. "البوتينية.. ما هي الخصائص الرئيسية للنظام السياسي الروسي الحالي". الهيئة العامة للاستعامات. https://2u.pw/ibNzw .

33. حسن، حسن عبده، مترجم. 2024. "الصين أصبحت الوسيط المفضل في النزاعات العالمية". الإمارات اليوم.https://n9.cl/yvdwq1 .

34. سعيد عبد الرحيم. 2016. "سياسة الاحتواء (6) السياسة الأمريكية واحتواء روسيا والسيطرة عليها". مجلة الوعيhttps://2u.pw/YE4q3 .

35. صالح، حسن. 2025. "كعكة الموارد والنفوذ.. سباق في أفريقيا وواشنطن تراقب". العين الإخبارية.https://2h.ae/PHsa.

36. عبد الرحيم، سعيد. 2016. "سياسة الاحتواء ". مجلة الوعي. https://2u.pw/NODww .

37. عبد العزيز، محمود. (2022). تأويلات الفاعلين..نحو مقاربة بنائية لفهم الحرب الروسية-الأوكرانية .السياسة الدولية .استرجع من https://2u.pw/Dyw0g.

38. قحطان، السيوفي. 2022. "الحرب الأوكرانية... الصين التوازن بين الحياد والتحالف الإستراتيجي". الوطن. https://n9.cl/oi9i5 .

39. كارما، أحمد. 2024. "تعزيز النفوذ الروسي في أفريقيا.. دور المقاتلين الأجانب وتشكيلات جديدة". اتحاد العالم الإسلاميhttps://n9.cl/scdici .

40. كوفمان، مايكل. وأخرون. 2017. عبر من عمليات روسيا في شبه جزيرة القرم وشرق أوكرانيا . RR1498. RAND. كاليفورنيا.

41. مارى، ماهر. 2022. "تعدد المحاور: قراءة في تحولات السياسة الخارجية التركية". المركز المصري للفكر والدراسات الاستراتيجية. https://n9.cl/tp48c .

42. مجدي ، إنجي. 2024. "هل تنجح 'الحكمة الصينية' في الوساطة بين موسكو وكييف؟". Independent Arabia. https://2h.ae/QPSE .

43. محمود، لورا. 2025. "الجيوبوليتيك جغرافية السياسة أم استراتيجية الساسة". البناء. تاريخ الوصول ابريل 13.https://www.al-binaa.com/archives/article/19801 .

44. معيض، سعيد. 2018. "إطلالة تاريخية محايدة على تاريخ الصراع الصومالي الإثيوبي في أوغادين (3 – 3)". قراءات صومالية.https://2u.pw/dGNDi .

- المراجع باللغة الأجنبية

- **Magazines and reports:**

45. [1] Mehmet Akif Koç. 2019. The Instrumentalization of Energy and Arms Sales in Russia's Middle East Policy. ISSN 2053-8626. United Kingdom: E-International Relations.

46. Aarten ،Sander Ruben. 2020. "The impact of hypersonic missiles on strategic stability Russia, China, and the US ". MILITAIRE SPECTATOR. p 182

47. Abdulmajid M. Na'inna ،Vladmir Anti-Dwanso. 2022. "Arms Race in The 21st Century: Consequences and Mitigating Measures". Global Journal Of Social Sciences .21

48. Alexander Korolev. 2022. China-Russia Strategic Alignment in International Politics. 10.5117/9789463725248. Amsterdam: Amsterdam University Press.

49. Allen Gregory Cو ،others. 2018. Strategic Competition in an Era of Artificial Intelligence. Washington. DC: CNASDC.

50. André Härtel ،Anton Pisarenkoو ،Andreas Umland. 2020. The osce's Special Monitoring Mission to Ukraine the smm's Work in the Donbas and Its Ukrainian Critique in 2014–2019. Security and Human Rights.

51. André Härtel. 2024. Division B—Ukraine Security Supplemental Appropriations Act, 2024. Public Law 118–50 118th Congress. USA : Authenticated U.S. Government Information.

52. Andris Bankaو ،Margit Bussmann. 2023. "Uncomfortable neighbors: NATO, Russia and the shifting logic of military exercises in the Baltics". Defence Studies 23 (01).

53. Anna Borshchevskaya. 2023. "Regional Ambivalence Towards Russia and Ukraine". The Great Power Competition Volume 5. 978-3-031-40450-4. Switzerland: Springer Cham.

54. Bogdana Sybikowska. 2022. "The New Cold War: Cyber Frontline". Polish Political Science Review 10 (02).

55. Cano Giardullo ،Walter Dornو ،Danielle Stodilka. 2019. Technological Innovation in the OSCE : The Special Monitoring Mission in Ukraine. OSCE Yearbook.

56. Dannreuther, Roland. Russian Perceptions of the Atlantic Alliance. Final Report for the NATO Fellowship, 1995-1997. Politics Department, Edinburgh University.

57. David P. Fidler. 2017. The U.S. Election Hacks, Cybersecurity, And International Law10.1017 .. UK : Published online by Cambridge University Press.

58. David Pimenta. 2022. Opinion – The Impact of the Russia-Ukraine War on European Nationalism. ISSN 2053-8626. United Kingdom: E-International Relations.

59. Dmitry Rogozin. 2009. Russia, NATO, and the Future of European Security. 208223. Belgique: Chatham House.

60. Edward N. Zalta ،others. 2017. Stanford Encyclopedia of Philosophy 2017 . Stanford, CA: Center for the Study of Language and Information Stanford University.

61. European Parliament resolution of 15 March 2023 on EU-Armenia relations (2021/2230(INI)). 2023. P9_TA (2023)0081. Brussels: Official Journal of the European Union.

62. Gaddis, John Lewis. 2005. The Cold War: A New History. New York: Penguin Press.

63. Geoffrey Hawthorn. 1999. "an enemy to itself?". Liberalism since the Cold War. British: British International Studies Association.

64. Gregory Eady ،others. 2021. "Exposure to the Russian Internet Research Agency foreign influence campaign on Twitter in the 2016 US election and its relationship to attitudes and voting behavior". Nature Communications.

65. Guliyev, Farid, and Andrea Gawrich. 2021. “OSCE Mediation Strategies in Eastern Ukraine and Nagorno-Karabakh: A Comparative Analysis.” European Security 30 (4).

66. Hans M. Kristensenو ،Robert S. Norris. 2018. "Russian nuclear forces, 2018". Bulletin of the Atomic Scientists 74 (03).

67. Hennadiy Maksak. 2025. blue and yellow annex to the white paper on the future of european defence. Ukrainien: Ukrainian prism.

68. Henry D. Sokolski. 2004. Getting MAD: Nuclear Mutual Assured Destruction, Its Origins and Practice. USA: USAWC Press.

69. Hugo Meijer ،Stephen G. Brooks. 2021. " Illusions of Autonomy Why Europe Cannot Provide for Its Security If the United States Pulls Back". International Security 45 (04).

70. Ivaylo Angelov. 2019. "the security environment and the challenges to the european union and nato in the field of security". international scientific journal "security & future".

71. Janine R. Wedel. 1999. U.S. Assistance for Market Reforms: Foreign Aid Failures in Russia 338. Washington: Cato institute 7-8

72. Janis Kluge. 2024. Russia-China Economic Relations. 10.18449/2024RP06. Berlin: SWP Research Paper.

73. Jens Heibach ،Luíza Cerioli. 2024. "Saudi Arabia's ambivalent stance on the Russia-Ukraine war: Balancing regime stability and equal sovereignty". Taylor and Francis Online 45 (04).

74. Jessica Rogers ،Matt Kordaو ،Hans M. Kristensen. 2022. "The long view: Strategic arms control after the New START Treaty". Bulletin of the Atomic Scientists 78 (06).

75. John J. Mearsheimer. 2014. " Why the Ukraine Crisis Is the West's Fault the Liberal Delusions That Provoked Putin". Foreign Affairs 93 (05).

76. Jolyon Howorth. 2013. The Ukraine War and Its Implications for European Security. Brussels, BE: The Wilfried Martens Centre for European Studies.

77. Jukka Ruohonen ،Kai K. Kimppa. 2019."Updating the Wassenaar Debate Once Again: Surveillance, Intrusion Software, and Ambiguity". Journal of Information Technology & Politics.

78. Lance Y. Hunterو ،Others. 2024. "Artificial intelligence and information warfare in major power states: how the US, China, and Russia are using artificial intelligence in their information warfare and influence operations". Defense & Security Analysis 41 (01).

79. Lisa M. Schenckو ،Robert A. Youmans. 2012. "From Star om Start to Finish : A Hist o Finish : A Historical Re orical Review of Nuclear Arms Contr view of Nuclear Arms Control Treaties and Star eaties and Starting Ov ting Over With the New Star er With the New Start". GW Law Faculty Publications & Other Works20 .

80. Lydia Wachs. 2022. "The Role of Nuclear Weapons in Russia's Strategic Deterrence: implications for European security and nuclear arms control". SWP Comment.

81. Marten Kimberly. 2017. "Reconsidering NATO expansion: a counterfactual analysis of Russia and the West in the 1990s". European Journal of International Security 03 (02). pp 136-137

82. Michael McFaul. 2003. Russia's Transition to Democracy and U.S.-Russia Relations: Unfinished Business. Carnegie endowment for international peace.

83. Mitat Celikpala. 2010. "Escalating rivalries and diverging interests: prospects for stability and security in the Black Sea region". Southeast European and Black Sea Studies 10 (03).

84. Niklas Helwig. 2021. "Strategic Autonomy and The Transformation of The Eu New Agendas for Security, Diplomacy, Trade and Technology". ISBN 978-951-769-682-1. Helsinki: Finnish Institute of International Affairs.

85. Oleksii Izhak. 2024. Reduction of the Threshold of Nuclear Weapons Use Sensitivity: Devaluation of Nuclear Deterrence Doctrines and A New Era of Nuclearization. New Geopolitics Research Network.

86. Paul van Hooft ،Lotje Boswinkelو ،Tim Sweijs. 2022. Shifting sands of strategic stability Towards a new arms control agenda.9789492102942 . The Hague Centre for Strategic Studies.

87. Peter Layton. (2021). Fighting Artificial Intelligence Battles Operational Concepts For Future Ai-Enabled Wars. Australia: Department of Defence.

88. Qi Zhang ،Yi Hu ،Jianbin Jiao ،Shouyang Wang. 2024. "The impact of Russia–Ukraine war on crude oil prices: an EMC framework". Humanities and social sciences communications.

89. Ralph Clem. 2018. "Military Exercises as Geopolitical Messaging in the NATO-Russia Dynamic: Reassurance, Deterrence, and (In)stability". The Strategist 02 (01).

90. Richard Sakwa ،Agnieszka Pikulicka-Wilczewska. 2015. Ukraine and Russisa : People, Politics, Propaganda and Perspectives. UK : E-International Relations.

91. Russian Targeting of Election Infrastructure During the 2016 Election: Summary of Initial Findings and Recommendations. 2018. USA : Federation of American Scientists.

92. S M ،Nazmuz Sakib. 2022. "The impact of renewal of the 'New START Treaty' on the Prospects of a new arms race in the future".

93. Stephen J. Cimbala. 2019. "The INF Treaty and New START: Escalation Control, Strategic Fatalism, and the Role of Cyber". Cyber, Intelligence, and Security 03 (01).

94. Stephen J. Flanagan ،Irina A. Chindea. 2019. "Russia, NATO, and Black Sea Security Strategy". RAND.

95. Tawfiq M. Aljohani .Cyberattacks on Energy Infrastructures: Modern War Weapons. 42353. Saudi Arabia : Taibah University.

96. Theodore Metaxas و،Emmanouil Marios L. Economou. 2012. "Security Policy in the European Union and the United States through the issue of their Defense Expenditures". Journal of Global Analysis 03 (01).

97. Todd Harrison, even Braden Montgomery. 2015. the cost of U.S. nuclear forces from bca to bow wave and beyond. Washington, DC: Center for Strategic and Budgetary Assessments.

98. Tracey German. 2023. "From cooperation to confrontation: US-Russia relations since 9/11". International Politics61 .

99. Tuomas Iso-Markku. 2024. Eu-Nato Relations in A New Threat Environment Significant Complementarity but A Lack of Strategic Cooperation. ISBN 978-951-769-789-7 Helsinki: Finnish Institute of International Affairs.

- **Websites:**

100. "Cold War." Encyclopaedia Britannica, last modified March 28, 2024. https://www.britannica.com/event/Cold-War.

101. "Crimea's Strategic Value to Russia". 2014. CSIS Center for Strategic and International Studues. https://n9.cl/qzls2p .

102. "EU sanctions against Russia". 2025. European Council Council of the European Union. https://n9.cl/l8722 .

103. "How might Trump end the war in Ukraine?" 2025. Reuters. https://n9.cl/b7xsfk .

104. "Libya Emerges as an Arena for U.S.-Russia Competition". 2025. The Soufan Center. https://n9.cl/7akj1g .

105. Ashley Gilbertson. 2022. Russia vetoes Security Council resolution condemning attempted annexation of Ukraine regions. New York: UN News. https://news.un.org/en/story/2022/09/1129102 .

106. Bill Clark. 2019. "Russia's Disinformation War Is Just Getting Started". WIRED. https://n9.cl/21vph.

107. Brian Hart ،Bonny Lin و ،Others. 2025. "How Deep Are China-Russia Military Ties?" China Power. https://2h.ae/sKii .

108. Daisoon Kim. 2024. "Economic Sanctions: Lessons from the Russia-Ukraine Conflict". NC State University. https://n9.cl/rgqci0 .

109. David Klepper. 2025. "Countries shore up their digital defenses as global tensions raise the threat of cyberwarfare". AP. https://n9.cl/6iri9 .

110. Ekaterina Volovich ،Anna Lotukhova. 2022. "The Partnership between the U.S. and Russia in the Field of the Sustainable Development Goals in the Arctic Region". The Arctic Institute. https://n9.cl/nb1ej .

111. Evan Osnos ،David Remnick ،Joshua Yaffa. 2017. "Trump, Putin, and the New Cold War What lay behind Russia's interference in the 2016 election-and what lies ahead?" The New Yorker. https://n9.cl/lvfd8.

112. Evsey Gurvich ،Ilya Prilepskiy. 2015. "The impact of financial sanctions on the Russian economy". Russian Journal of Economics 04 (01). https://n9.cl/r2kyw .

113. Geoffroy Dolphin ،Romain Duval ،Galen Sher ،Hugo Rojas-Romagosa. 2024. "Europe Can Reap Sizable Energy Security Rewards by Scaling Up Climate Action". IMF Blog. https://n9.cl/2othk .

114. Grace B. Mueller ،Benjamin Jensen و ،Others. 2023. "Cyber Operations during the Russo-Ukrainian War". CSIS Center for Strategic and International Studues. https://n9.cl/zeeam .

115. Gregory Sanders ،Asya Akca. 2020. "The Great Unwinding: The U.S.-Turkey Arms Sales Dispute". CSIS Center for Strategic and International Studues. https://n9.cl/h3i6x .

116. Ian Storey. 2017. "Moscow, Beijing and the South China Sea Dispute: Convergence and Divergence". CHINA US Focus. https://2h.ae/Ndan .

117. Iqra Khalid. 2025. "Russia-Ukraine War Beyond 2025: Shuffling US-Russia Relations and World Order". Modern Diplomacy. https://n9.cl/cg1l3 .

118. Irmine KINDA. 2019. "Agro-pastoral Mediation in the Sahel regional project". Alliance Sahel. https://n9.cl/kge92.

119. John Keaney. 2017. "US-Russia Cooperation in Science". American Security Project. https://n9.cl/pn5v9 .

120. Jordan Smith. 2023. "Arms Control and Confidence-building after the Ukraine War". Rethinking Security. https://n9.cl/ot8bf .

121. Josep Borrell. 2024. "Josep Borrell: Europe cannot neglect its responsibilities in the Middle East".Le Monde. https://goo.su/13AXuMC .

122. Kazuhiko Makita ،Seima Oki. 2022. "China expands military presence under Belt and Road initiative". ASIA NEWS NETWORK. https://2h.ae/JvOo .

123. Lauren Frias. 2025. " US Air Force's massive 53-aircraft runway exercise 'sends a message you can't ifnore' to rivals like chine". Business Insider. https://n9.cl/u6d6r.

124. Leonova, Oksana V., and Jitendar Khatri. 2023. "Strategic Partnership between India and the United States: Examining Driving and Restraining Forces." Vestnik MGIMO-Universiteta 16 (3): 194–195. https://doi.org/10.24833/2071-8160-2023-3-90-180-198 .

125. Loey Felipe. 2022. Security Council vote sets up emergency UN General Assembly session on Ukraine crisis. New York: UN News. https://news.un.org/en/story/2022/02/1112842 .

126. Luke Rodeheffer. 2024. "Russia's War Against Ukraine Driving Evolution of Cyber Warfare". Eurasia Daily Monitor 21 (101). https://n9.cl/ezf6c .

127. Lydia Doye. 2025. "VLAD ON THE MOVE Satellite pics show Vlad on march as Russia masses troops 35 miles from Nato border with base for 2k soldiers & choppers". The sun. https://n9.cl/sijco .

128. Madeleine Wright ،Prashant Rao. 2025. "EU leaders fail to agree €5 billion military aid package for Ukraine". Semafor. https://n9.cl/1ps2d .

129. Mark Garten. 2022. Russia blocks Security Council action on Ukraine. New York: UN News. https://news.un.org/en/story/2022/02/1112802 .

130. Mikhail Frolov. 2019. " Russia's Energy Resources as a Foreign Policy Tool: Strengths and Limitations". Journal Of Society And The State 05 (02). https://sgpjournal.mgimo.ru/2019/2019-5/russias-energy-resources .

131. Niebel Brendan. 2020. "Turkey Against NATO: Syria and the S-400 System". Towson University Journal of International Affairs. https://n9.cl/d2nt2 .

132. Parrington ،A J. 1997. "Mutually assured destruction revisited: strategic doctrine in question". Air & Space Power Journal19–04 :(4) 11 . https://2u.pw/QQjtI .

133. Pjotr Sauerو ،Andrew Roth. 2025. "Putin will not travel to Istanbul for peace talks with Zelenskyy, Kremlin confirms". The Guardian. https://n9.cl/pkn87 .

134. Richard Fontaine. 2025. "The Trump-Biden-Trump Foreign Policy". CNAS.https://n9.cl/aph4d.

135. Rinata Terkulova. 2023. "Leadership style and foreign policy the role of Vladimir Putin's dual-framing style in the 2022 invasion of Ukraine". the BAATN journal 21 (03&04). Doi: 10.24135/ppi.v21i3and4.09.

136. Robbie Gramer ،Paul Ronzheimer. 2025. "Yermak: A Putin no-show at peace talks should trigger new sanctions". Politico. https://n9.cl/kdecd .

137. Sameer Lalwani ،Frank O'Donnell ،Tyler Sagerstrom ،Akriti Vasudeva. 2021. "The Influence of Arms: Explaining the Durability of India–Russia Alignment". Journal of Indo-Pacific Affairs. https://n9.cl/1lbkl1 .

138. Seamus P. Daniels ،Seth G. Jones. 2025. "Deterring Russia: U.S. Military Posture in Europe". CSIS Center for Strategic and International Studues. https://n9.cl/2dtk8 .

139. Shivani Sharma .2024. "Navigating defence alliances: A look at India's military ties with US and Russia". India Today. https://n9.cl/7to19.

140. Stefan Cako. 2020. "The Challenges of Russian Militarization in Outer Space". analys & perspektiv.

141. The Associated Press. 2025. "Brazil's Lula says he would try to urge Putin to 'go to Istanbul and negotiate' with Zelenskyy". https://n9.cl/afmrh .

142. Turkey Tribune. 2024. "Turkey's Evolving Role within NATO: A Strategic Balancing Act". https://n9.cl/usjpp .

143. US overtakes UAE to become India's 4th largest crude oil supplier; Russia still tops the chart. 2025. The Times of India. https://n9.cl/iju8p.

144. Victoria Maldonado. 2024. "Strategic Ambitions: Russia's Deepening Military and Geopolitical Footprint in Libya". Georgetown Security Studies Review. https://n9.cl/3oqny .

145. Witold Rodkiewicz. 2025. "Russia strives to retain its military bases in Syria". OSW Centre for Eastern Studies Osrodek Studiow Wschodnich . https://n9.cl/igvku .

146. Yadav ،Tanya Singh. 2025. "Russia-U.S. Closeness and Its Impact on India's Defense Strategy". Indo Pacific Studies Center. https://n9.cl/wbm8j.

قائمة الخرائط والأشكال

قائمة الخرائط

خريطة (1): توسع حلف الناتو شرقا.....11
خريطة (2): إقليم الدونباس.....26
خريطة (3): الوضع العسكري الأمريكي في أوروبا، 2025 43

قائمة الأشكال

شكل (1): تقدير التكاليف النووية المرتبطة بأنظمة التوصيل الأرضية 39

فهرس المحتويات

فهرس المحتويات

إهداء

شكر وتقدير

مقدمة .....ب

الفصل الأول: الخلفية التاريخية للعلاقات الامريكية الروسية

المبحث الأول: الإطار النظري للعلاقات الامريكية الروسية 2

المطلب الأول: الصراع الايديولوجي العسكري.....3

1- **الجذور الأيديولوجية للصراع**.....3

2- **سباق التسلح النووي** 3

3- **أثر الردع النووي على توازن القوى** 4

المطلب الثاني: سياسة الاحتواء الأمريكية والرد السوفياتي.....5

1- **سياسة الاحتواء الأمريكية** 5

2- **الرد السوفيتي واستراتيجية التوسع**.....5

المطلب الثالث: التحالفات الاستراتيجية خلال الحرب الباردة 6

1- **حلف الناتو وحلف وارسو**.....6

2- **تأثير التحالفات على العلاقات الدولية**.....6

المطلب الرابع: دور الحروب بالوكالة (فيتنام أفغانستان اثيوبيا) 7

1- **حرب فيتنام(1955–1975)** 7

2- **الغزو السوفيتي لأفغانستان(1979–1989)** 7

3- **الصراع في إثيوبيا**.....7

المبحث الثاني: التحولات الكبرى بعد انهيار الاتحاد السوفياتي..... 8

المطلب الأول: تفكيك الاتحاد السوفياتي وتأثيره على العلاقات الثنائية 8

1- **نهاية الاتحاد السوفياتي وبداية النظام أحادي القطبية** 8

2- **تأثير التفكك على العلاقات الأمريكية الروسية**.....9

المطلب الثاني: سياسات الو م أ تجاه روسيا في التسعينات.....9

1- **دعم التحول الديمقراطي والاقتصادي**.....9

2- **توسيع الناتو والتوترات المتزايدة**.....10

المطلب الثالث: صعود فلاديمير بوتين وتغير النهج الروسي اتجاه الغرب.....11

1- **استعادة الاستقرار الداخلي** 11

2- **إعادة بناء القوة العسكرية** 12

3- **تبني سياسة خارجية مستقلة** 12

المطلب الرابع: التحول من التعاون الى التنافس في العقد الأول من القرن 21 13
1- بداية التوترات الجديدة 13
2- النزاعات الإقليمية وتدهور العلاقات 13
3- العودة إلى سياسة التوازن الدولي 13
المبحث الثالث: الإطار النظري لفهم طبيعة العلاقات الثنائية 14
المطلب الأول: النظرية الواقعية: صراع على القوة والنفوذ 15
1- المفاهيم الأساسية للنظرية الواقعية 15
2- العلاقات الروسية–الأمريكية من منظور النظرية الواقعية 16
المطلب الثاني: النظرية الليبرالية: دور المؤسسات الدولية والتعاون الاقتصادي 16
1- المفاهيم الأساسية للنظرية الليبرالية 16
2- تفسير الليبرالية للعلاقات الروسية الأمريكية 17
المطلب الثالث: النظرية البنائية: دور الهويات الثقافية وتأثيرها على العلاقات الثنائية 18
1- المفاهيم الأساسية للنظرية البنائية 18
2- تفسير البنائية للعلاقات الروسية الأمريكية 19
المطلب الرابع: النظريات الجيوبوليتيكية: السياسة وتأثير الجغرافيا على الاستراتيجيات 20
1- المفاهيم الأساسية للنظرية الجيوبوليتيكية 20
2- تفسير الجيوبوليتيكا للعلاقات الروسية الأمريكية 20
الفصل الثاني: الديناميكيات الحديثة في العلاقات الأمريكية الروسية
المبحث الأول: الأزمات والتوترات الراهنة 23
المطلب الأول: أزمة أوكرانيا والتدخل الروسي في شبه جزيرة القرم وشرق أوكرانيا 24
1- الجذور التاريخية للنزاع الروسي الأوكراني 24
2- ضم القرم: الأسباب والدوافع والنتائج 24
3- النزاع المسلح في دونباس 25
4- رد الفعل الغربي: عقوبات ومساعدات لأوكرانيا 26
5- الدور الأمريكي في دعم كييف عسكريًا وسياسيًا 26
المطلب الثاني: الأمن السيبراني: الاتهامات المتبادلة بالقرصنة والتأثير على الانتخابات 26
1- الهجمات السيبرانية الروسية: بين النفي والتأكيد 26
2- انتخابات الرئاسة الأمريكية 2016: تأثير التدخلات الخارجية 27
3- تطور القدرات السيبرانية لدى الطرفين 27
المطلب الثالث: العقوبات الاقتصادية: تأثير على الاقتصاد الروسي والردود المضادة 28
1- أنواع العقوبات الغربية وآليات فرضها 28
2- التأثير المباشر على الاقتصاد الروسي (العملة، الاستثمار، الطاقة) 29

3- الردود الروسية: البحث عن بدائل وشراكات جديدة.....29
المطلب الرابع: التدخل في الشرق الأوسط وإفريقيا (سوريا + ليبيا) 30
1- سوريا: التحالف الروسي مع النظام والدور الأمريكي في المعارضة.....30
2- ليبيا: صراع المصالح والنفوذ بين موسكو وواشنطن 30
3- الأبعاد الجيوسياسية للتدخل الروسي في المنطقة 30
4- تقاطع المصالح النفطية والعسكرية في شمال إفريقيا 31
المبحث الثاني: دور المؤسسات الدولية في ضبط التفاعلات بين الطرفين 32
المطلب الأول: دور الأمم المتحدة في إدارة الأزمة 32
1- موقف مجلس الأمن من الأزمة الأوكرانية.....32
2- دور الأمم المتحدة الإنساني في مناطق النزاع 33
3- المبادرات الأممية لحل النزاعات الروسية الأمريكية.....33
المطلب الثاني: منظمة الأمن والتعاون في أوروبا ودورها في أوكرانيا.....33
1- طبيعة المنظمة ومهامها في الأمن الأوروبي.....33
2- بعثة المراقبة في أوكرانيا: النجاحات والإخفاقات.....34
3- تحديات الحياد والفعالية في ظل الضغوط السياسية 34
4- تقييم مساهمة المنظمة في تخفيف التوترات 34
المطلب الثالث: حلف الناتو وتوسعه شرقا كعامل توتر.....35
1- توسعة الناتو شرقًا: الخط الأحمر الروسي 35
2- التدريبات العسكرية المشتركة وردود موسكو 35
3- التنافس على الأمن الجماعي في أوروبا 36
المطلب الرابع: الاتفاقيات الروسية: معاهدات الحد من الأسلحة النووية(START) 36
1- معاهدة START والتعاون النووي بين موسكو وواشنطن.....36
2- الانسحاب من معاهدة INF وأثره على التوازن الاستراتيجي.....37
3- مستقبل معاهدة "نيو ستارت" في ظل التوترات الحالية.....38
المبحث الثالث: التنافس العسكري الاستراتيجي 38
المطلب الأول: الأسلحة النووية وتحديات الحد من التسلح.....38
1- سباق التسلح النووي: الماضي والحاضر 38
2- تحديث الترسانات النووية لدى الطرفين 39
3- الرؤية الروسية والأمريكية لأمن الردع النووي 40
المطلب الثاني: سباق التسلح التقليدي والحديث.....41
1- الصواريخ الفرط صوتية: بين الخيال والواقع.....41
2- عسكرة الفضاء.....41

3- موقف كل طرف من استخدام الأسلحة غير التقليدية.....41
المطلب الثالث: القواعد العسكرية (الانتشار الأمريكي في أوروبا والرد الروسي).....42
1- خارطة القواعد العسكرية الأمريكية في أوروبا.....42
2- القواعد الروسية في القرم وسوريا كنقطة ارتكاز.....43
3- التوازن العسكري في البلطيق والبحر الأسود.....44
4- الأبعاد الاستراتيجية للانتشار العسكري المتبادل.....44
المطلب الرابع: التكنولوجيا العسكرية (الذكاء الصناعي والحرب الإلكترونية).....45
1- الذكاء الاصطناعي في التخطيط العسكري.....45
2- أنظمة الدفاع والهجوم الإلكترونية المتطورة.....45
3- صعود الحرب السيبرانية كجبهة مستقلة للصراع.....46
الفصل الثالث: انعكاسات الصراع الجيوسياسي على العالم
المبحث الاول: تأثير التوترات الأمريكية الروسية على الاستقرار العالمي.....48
المطلب الأول: تأثير الصراع على أوروبا (التقسيمات السياسية والأمنية).....48
1- التحديات الأمنية الناتجة عن الحرب في أوكرانيا.....48
2- توتر العلاقات داخل الاتحاد الأوروبي وحلف الناتو.....49
3- صعود النزعات القومية وإعادة النظر في السياسات الدفاعية.....49
المطلب الثاني: الشرق الأوسط: التدخلات المباشرة والغير مباشرة.....50
1- دعم الأطراف المتنازعة في النزاعات الإقليمية.....50
2- تأثير الصراع على استقرار أسواق الطاقة.....50
3- التنافس على النفوذ السياسي والدبلوماسي.....51
4- التواجد العسكري ومبيعات الأسلحة كأداة نفوذ.....51
المطلب الثالث: دور الصين كفاعل في موازنة القوى.....51
1- موقف الصين من الحرب الروسية الأوكرانية.....52
2- أدوات التأثير الاقتصادي والدبلوماسي.....52
3- شراكات استراتيجية مع روسيا مقابل توترات مع أمريكا.....52
المطلب الرابع: إفريقيا: التنافس على الموارد والنفوذ.....53
1- التغلغل الروسي عبر الشركات الأمنية والمرتزقة.....53
2- الدور الأمريكي في تأمين الموارد الاستراتيجية.....53
3- صعود الصين كمستثمر رئيسي وباحث عن النفوذ.....53
المبحث الثاني: دور القوى الاقليمية في موازنة النفوذ بين الطرفين.....54
المطلب الأول: الصين الشريك الإستراتيجي لروسيا والمنافس للو.م.أ.....54
1- تطور العلاقات العسكرية والاقتصادية بين الصين وروسيا.....54

2- نقاط الالتقاء والاختلاف بين الطرفين.....55
3- المنافسة الصينية الأمريكية في المحيطين الهادئ والهندي.....56
4- تأثير العلاقة الثلاثية على النظام العالمي.....57
المطلب الثاني: الإتحاد الأوروبي: التبعية الأمريكية والاستقلال الاستراتيجي 57
1- الاعتماد الأوروبي على المظلة الأمنية الأمريكية 57
2- الدعوات إلى تعزيز الاستقلال الاستراتيجي.....58
3- أزمة الطاقة وتبعاتها على السيادة الأوروبية.....58
4- دور الاتحاد الأوروبي في محاولات الوساطة الدولية 59
المطلب الثالث: الهند: العلاقات المتوازنة بين الطرفين.....59
1- سياسة الحياد الإيجابي في الصراعات الدولية 59
2- التعاون الدفاعي مع روسيا مقابل التقارب الاقتصادي مع أمريكا 60
3- التحديات في الحفاظ على التوازن الاستراتيجي.....60
المطلب الرابع: تركيا: اللاعب الإقليمي بين الناتو وروسيا 61
1- العلاقات المتقلبة مع واشنطن والتقارب مع موسكو 61
2- الدور التركي في الملفات الإقليمية (سوريا، ليبيا، البحر الأسود) 61
3- استخدام الموقع الجغرافي كورقة ضغط.....62
4- تحديات العلاقة مع الناتو والانخراط في التوازنات الدولية.....62
المبحث الثالث: السناريوهات المستقبلية 63
المطلب الأول: سيناريو التصعيد: احتمالات المواجهة المباشرة 63
1- مؤشرات التصعيد العسكري بين القوى الكبرى 63
2- مخاطر امتداد الصراع إلى مناطق جديدة.....64
3- احتمال استخدام الأسلحة النووية أو التكتيكية.....64
المطلب الثاني: سيناريو التعايش: دارة التوترات دون تصعيد 64
1- آليات الردع المتبادل وإعادة التوازن 64
2- استمرار الحرب الباردة الجديدة بأساليب غير مباشرة.....65
3- الدبلوماسية متعددة الأطراف كأداة للضبط.....65
المطلب الثالث: سيناريو التعاون: مكانية بناء إعادة الثقة 66
1- إمكانية العودة إلى طاولة المفاوضات 66
2- مشاريع التعاون المشترك في المجالات البيئية والاقتصادية.....66
3- إحياء الاتفاقيات الأمنية الدولية 66
المطلب الرابع: العوامل المؤثرة في المستقبل (التكنولوجيا، الاقتصاد، القيادات السياسية).....67
1- التكنولوجيا كأداة للصراع والسيطرة 67

2- الاقتصاد والحرب :العقوبات والتنافس على النفوذ العالمي.....67
3- القيادات السياسية وصناعة القرار في مرحلة اللايقين 68
4- التفاعل بين التكنولوجيا والاقتصاد والسياسة في صياغة مستقبل العلاقات.....68
الخاتمة.....71
قائمة المراجع 73
قائمة الخرائط.....II
قائمة الأشكال.....II
فهرس المحتويات..... IX
ملخص

ملخص

عالجت هذه الدراسة طبيعة العلاقات بين القوتين العظميين الولايات المتحدة الأمريكية وروسيا في ظل التغيرات العميقة التي يشهدها النظام الدولي، والتي تتمثل في الحرب الأوكرانية بوصفها أبرز تجليات هذا الصراع. وتُبرز الدراسة كيف أن صفة التنافس بين القوتين لم تنقطع منذ نهاية الحرب العالمية الثانية، بل اتخذت أشكالًا مختلفة. كما أن الحرب في أوكرانيا لم تكن مجرد نزاع إقليمي، بل هي محطة حاسمة في صراع دولي أشمل بين قوى كبرى تتنازع على إعادة تشكيل النظام العالمي. فقد شكّل التوسع الغربي وسعي موسكو لإعادة ترسيخ مكانتها، العناصر الأساسية في تأجيج الصدام، خاصة مع تصاعد الدعم الأمريكي لأوكرانيا عسكريًا وسياسيًا. وفي هذا الصدد حاولت الدراسة رصد مواقف الفواعل الاقليمية والدولية من هذه القضايا.

خلصت الدراسة إلى أن العلاقات الأمريكية الروسية تُعد من أبرز محركات التحولات في النظام الدولي، وأن استمرار التوتر بين الطرفين يحمل انعكاسات استراتيجية عميقة تتجاوز حدود أوروبا. وفي ظل هذا الواقع، تبرز الحاجة إلى فهم معمق لسياق الصراع وآفاقه المستقبلية.

Abstract:

This study addresses the nature of the relationship between the two superpowers, the United States and Russia, in light of the profound transformations occurring in the international system—most notably the war in Ukraine, which stands as the most prominent manifestation of this conflict.

The study highlights that the rivalry between the two powers has not ceased since the end of World War II but has taken various forms. Moreover, the war in Ukraine is not merely a regional dispute; rather, it constitutes a critical juncture in a broader international struggle among major powers competing to reshape the global order. Western expansion and Moscow's pursuit of reestablishing its global standing were key factors in fueling the clash, particularly with the increasing U.S. military and political support for Ukraine. In this context, the study sought to track the positions of regional and international actors on these issues.

The study concludes that U.S.-Russian relations are among the most significant drivers of change in the international system and that ongoing tensions between the two sides carry profound strategic implications that extend beyond Europe. In light of this reality, there is a pressing need for a deeper understanding of the conflict's context and its future prospects.